الأمم المتحدة

S/2000/1225

مجلس الأمن

Distr.: General
21 December 2000
Arabic
Original: English

# مذكرة من رئيس مجلس الأمن

قدم التقرير النهائي المرفق لآلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا المنشأة عملا بالقرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا. ويجري تعميم هذا التقرير على أعضاء الأمم المتحدة للعلم. وقد بدأ النظر فيه داخل لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، وبعد ذلك ستقوم اللجنة رسميا بتقديم هذا التقرير إلى مجلس الأمن.

211200 211200 00-81081 (A)

المرفق

## رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا

يشرفني أن أرفق طيه التقرير النهائي لآلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو قمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن للعلم وبإصدارها كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) بول هاينبكر
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)
بشأن الحالة في أنغولا

# التقرير النهائي لآلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا

## المحتويات


| الفصل | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولا - | مقدمة | ١-٢٣ | ٦ |
| | ألف - ولاية آلية الرصد | ١-٢ | ٦ |
| | باء - معلومات أساسية عن الآلية | ٣-٤ | ٦ |
| | جيم - أسلوب العمل | ٥-٧ | ٧ |
| | دال - تحليل الأوضاع السياسية والعسكرية الراهنة في أنغولا | ٨-١٩ | ٨ |
| | هاء - حتمية استمرار تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا وتحسينه | ٢٠-٢٣ | ١٠ |
| ثانيا - | انتهاك الجزاءات المفروضة على الأسلحة والمعدات العسكرية | ٢٤-٣١ | ١١ |
| | ألف - عرض عام لاستنتاجات فريق الخبراء | ٢٤-٢٦ | ١١ |
| | باء - ملاحظات بشأن إجراءات التصدير | ٢٧-٢٨ | ١٢ |
| | جيم - ملاحظات بشأن الإجراءات والممارسات في مجال الاستيراد | ٢٩ | ١٢ |
| | دال - ملاحظة بشأن شكل شهادات المستعمل النهائي | ٣٠-٣١ | ١٣ |
| ثالثا - | النتائج التي خلصت إليها آلية الرصد فيما يتعلق بالأسلحة والمعدات العسكرية | ٣٢-٤٩ | ١٣ |
| رابعا - | التحليل الذي قدمته آلية الرصد والاستنتاجات التي توصلت إليها | ٥٠-٦١ | ٢٢ |
| | ألف - البعد المتعلق بتصدير الأسلحة | ٥٠-٥٣ | ٢٢ |
| | باء - الأسلحة والمعدات التي صدرت من بلغاريا | ٥٤ | ٢٢ |
| | جيم - شهادات المستعمل النهائي المزورة | ٥٥-٥٦ | ٢٣ |
| | دال - شهادات المستعمل النهائي من بوركينا فاسو | ٥٧ | ٢٣ |
| | هاء - التعاون العسكري بين القوات المسلحة الأوغندية والرواندية ويونيتا | ٥٨ | ٢٣ |
| | واو - المعدات التي صادرتها قوات الحكومة من يونيتا | ٥٩-٦١ | ٢٤ |
| خامسا - | الحالة الراهنة لمشاريع إعداد ملفات خاصة بتجار السلاح | ٦٢-٦٣ | ٢٤ |
| سادسا - | التعاون مع هيئة اتفاق واسينار | ٦٤ | ٢٥ |
| سابعا - | العقوبات المتعلقة بالنفط والمنتجات النفطية | ٦٥-٦٩ | ٢٥ |
| ثامنا - | تمثيل يونيتا وسفر وإقامة كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم الراشدين | ٧٠-١١٠ | ٢٦ |
| | ألف - أهمية تمثيل يونيتا في الخارج | ٧٠ | ٢٦ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| باء - | أثر تقرير فريق الخبراء | ٧١ | ٢٦ |
| جيم - | مصادر المعلومات | ٧٣-٧٢ | ٢٧ |
| دال - | هياكل يونيتا في الخارج | ٧٥-٧٤ | ٢٧ |
| هاء - | المهام والهياكل | ٧٨-٧٦ | ٢٨ |
| واو - | عمليات يونيتا خارج أنغولا | ٧٩ | ٢٩ |
| زاي - | أوروبا | ٨٧-٨٠ | ٢٩ |
| حاء - | أمريكا الشمالية | ٨٨ | ٣٢ |
| طاء - | أفريقيا | ١١٠-٨٩ | ٣٢ |
| تاسعا - | دور النقل في انتهاك الجزاءات المفروضة على يونيتا | ١٤٤-١١١ | ٣٨ |
| ألف - | عرض عام | ١١٩-١١١ | ٣٨ |
| باء - | لمحة عن فيكتور بوت | ١٢٢-١٢٠ | ٤٠ |
| جيم - | نبذة تاريخية عن شركة الطيران إير سيس | ١٣١-١٢٣ | ٤٠ |
| دال - | لمحة عن شركة إير سيس حاليا | ١٣٧-١٣٢ | ٤٢ |
| هاء - | منظمة فيكتور بوت | ١٤٣-١٣٨ | ٤٦ |
| واو - | تسجيل الطائرات | ١٤٤ | ٤٩ |
| عاشرا - | الجزاءات المفروضة على الاتجار بالماس والأصول المالية | ٢٢٣-١٤٥ | ٥٠ |
| ألف - | خلفية الماس | ١٤٨-١٤٥ | ٥٠ |
| باء - | مصادر المعلومات والأدلة | ١٤٩ | ٥١ |
| جيم - | جمع الإيرادات اللازمة لتمويل الحرب | ١٥٣-١٥٠ | ٥١ |
| دال - | التعدين في وادي كوانغو: شركة كوانغو للتعدين وإخوان دي ديكر | ١٦١-١٥٤ | ٥٢ |
| هاء - | هوية "واتسون" الحقيقية | ١٦٥-١٦٢ | ٥٤ |
| واو - | عمليات التعدين الحالية التي تقوم بها يونيتا | ١٧٠-١٦٦ | ٥٥ |
| زاي - | قيمة إنتاج يونيتا من الماس | ١٧٢-١٧١ | ٥٦ |
| حاء - | اتجار يونيتا بالماس | ١٧٩-١٧٣ | ٥٧ |
| طاء - | العلاقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية | ١٨١-١٨٠ | ٥٨ |
| ياء - | العلاقة بجنوب أفريقيا | ١٨٩-١٨٢ | ٥٩ |
| كاف - | زامبيا | ١٩٠ | ٦٠ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| لام - | رواندا وأوغندا | ١٩١-١٩٣ | ٦١ |
| ميم - | اقتفاء أثر التجارة: الأدلة من مراكز الماس | ١٩٤-٢٠٢ | ٦١ |
| نون - | الأدلة التي تتيحها الإحصاءات | ٢٠٣-٢٠٦ | ٦٤ |
| سين - | المنشأ في مقابل المصدر: ضرورة تطبيق نظام شهادات المنشأ | ٢٠٧-٢٠٩ | ٦٥ |
| عين - | نظام الشراء الأنغولي ذو القناة الوحيدة | ٢١٠-٢١٣ | ٦٦ |
| فاء - | الشبكات المالية ليونيتا | ٢١٤-٢١٨ | ٦٦ |
| صاد - | التدابير الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة تطبيق الجزاءات | ٢١٩-٢٢٣ | ٦٨ |
| حادي عشر - | التوصيات | ٢٢٤-٢٤٥ | ٦٨ |
| ألف - | فيما يتصل بالأسلحة والمعدات العسكرية | ٢٢٦-٢٣١ | ٦٨ |
| باء - | فيما يتصل بالسفر والتمثيل | ٢٣٢-٢٣٤ | ٦٩ |
| جيم - | فيما يتصل بالماس والتمويل | ٢٣٥-٢٣٨ | ٦٩ |
| دال - | المسائل المتصلة بالنقل | ٢٣٩-٢٤٣ | ٧٠ |
| هاء - | الإبقاء على فعالية الجزاءات | ٢٤٤-٢٤٥ | ٧١ |
| ثاني عشر - | الاستنتاجات | ٢٤٦-٢٥٤ | ٧١ |
| | المرفق ألف | | |
| | المرفق باء | | |

# أولا – مقدمة

## ألف – ولاية آلية الرصد

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الذي أنشأ آلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا لفترة مدتها ستة أشهر وكلفها بالقيام بما يلي:

(أ) جمع معلومات إضافية ذات صلة والتحقيق في أي معلومات مفيدة ذات صلة تتعلق بادعاءات بوقوع انتهاكات للتدابير الواردة في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، و ١١٧٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛

(ب) التحقيق في أي معلومات ذات صلة ترد من فريق الخبراء المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩، بما في ذلك زيارة البلدان المعنية؛

(ج) إنشاء آلية الهدف منها تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الجزاءات.

٢ – وأعضاء الآلية الخمسة هم:

السفير خوان لارين (شيلي)، رئيسا

السفيرة لينا سوند (السويد)

السيدة كريستين غوردون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

السيد جيمس مانزو (زمبابوي)

السيد إسماعيلا سيك (السنغال)

## باء – معلومات أساسية عن الآلية

٣ – فرض مجلس الأمن، من خلال القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨)، جزاءات على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بزعامة جوناس سافيمبي، بهدف تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الذي طال أمده في أنغولا عن طريق مطالبة يونيتا بالامتثال للالتزامات التي تعهدت بها عندما وقعت على اتفاق بيسيس للسلام لعام ١٩٩١، وبروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤، وتقليص قدرة يونيتا على مواصلة تحقيق أهدافها بالوسائل العسكرية. وتحظر هذه الجزاءات: بيع أو توريد الأسلحة

والمعدات العسكرية ليونيتا؛ وتوفير المنتجات النفطية ليونيتا؛ وشراء الماس المستخرج من المناطق التي تسيطر عليها يونيتا؛ وتطالب بتجميد الحسابات المصرفية والأرصدة المالية ليونيتا؛ وتفرض إغلاق مكاتب تمثيل يونيتا، كما تفرض قيودا على سفر كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم المباشرين الراشدين.

٤ - ورغبة منه في تعزيز تنفيذ هذه الجزاءات، أنشأ مجلس الأمن بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ فريق خبراء مستقلا وكلفه باستقصاء كيف تنتهك الجزاءات المفروضة على يونيتا ومن الذي ينتهكها وما يمكن فعله لزيادة فعالية الجزاءات. وكشف فريق الخبراء في تقريره الأولي المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/2000/203)، المقدم إلى المجلس، عن النتائج التي توصل إليها بشأن الكيفية التي تنتهك بها الجزاءات المفروضة على يونيتا وقدم توصيات مستفيضة بشأن الكيفية التي يمكن بها زيادة تعزيز هذه الجزاءات.

## جيم - أسلوب العمل

٥ - شرعت آلية رصد الجزاءات المفروضة على أنغولا في عملها انطلاقا من: تقرير فريق الخبراء، والحالة الراهنة على أرض الواقع في أنغولا. وبذلت الجهود لتتبع الخيوط التي قدمها الفريق و لم يحقق فيها نتيجة لضيق الوقت. وتمثل أحد الأهداف في محاولة إلقاء مزيد من الضوء على التفاعل بين يونيتا وتجار الأسلحة وناقليها المريبين الذين كان لهم دور فعال في إعادة تسليح تلك المنظمة بدوافع الربح والجشع وليس لأسباب أيديولوجية. وثمة هدف آخر وهو النظر في الجزاءات وتنفيذها وأهميتها في سياق الحالة الراهنة.

٦ - واتفقت الآلية على استخدام معايير إثبات صارمة في تحقيقاتها، وعلى إعداد ادعاءات في حق الأشخاص المعنيين للسماح لهم بممارسة حقهم في الرد. ورأت الآلية أيضا أنه من الأهمية بالنسبة لها أن تقوم، لدى تنفيذ مهمتها، بتوعية الرأي العام الدولي بدورها بصفة خاصة وبدور الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا بصفة عامة. وفي هذا الصدد، كان مما قامت به الآلية، أن أنشأت موقعا على الشبكة يتضمن معلومات عن أعمال الآلية فضلا عن عنوان إلكتروني يمكن عن طريقه الاتصال بها.

٧ - وقد أخذت الآلية على عاتقها أن تعقد مشاورات دورية مع أفرقة الخبراء المعنية بمسائل مماثلة وإبقاء اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن أنغولا على علم بأعمالها حيثما ومتى اقتضى الأمر ذلك.

## دال - تحليل الأوضاع السياسية والعسكرية الراهنة في أنغولا

٨ - يمكن وصف الفترة من النصف الثاني من عام ١٩٩٦ حتى أيار/مايو ١٩٩٨ بأنها فترة تطورات سياسية إيجابية في أنغولا، بلغت ذروتها عندما شكلت حكومة الوحدة الوطنية في نيسان/أبريل ١٩٩٧، وضم أعضاء برلمانها ما مجموعه ٧٠ من أعضاء يونيتا وألحق عدد من كبار ضباطها العسكريين بالجيش الوطني. وأصدرت يونيتا إعلانين بشأن التجريد من الأسلحة. وعلى الرغم من ذلك، أصبح واضحا مع مرور الزمن أن جوناس سافيمبي قد استغل عملية لوساكا للسلام للقيام بعملية إعادة تسليح كبرى ليونيتا وأنه جرى إخفاء أعداد كبيرة من مقاتلي يونيتا استعدادا لشن هجوم كبير.

٩ - وخلال هذه الفترة، جمعت يونيتا قدرة حربية تقليدية كبيرة، وركزتها بصفة رئيسية في المرتفعات الوسطى. وفي المقابل من آلية الحرب التقليدية، كانت وحدات حرب العصابات موجودة في معظم أنحاء البلد، وتوجد على نحو خاص في تركيزات شديدة في المقاطعات الشمالية أويجي ومالانجي، والمقاطعات الغربية كوانزاسول وكوانزانورتي والمقاطعة الشرقية موكسيكو والمقاطعة الجنوبية كواندو كوبانغو. وأصبح نطاق الاستعدادات الحربية ليونيتا واضحا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عندما بدأت الحرب التقليدية عقب فشل محاولة حكومية الاستيلاء على معاقل يونيتا في أندولو وبايلندو.

١٠ - وتغيرت الحالة تغيرا جذريا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عقب بدء هجوم حكومي كبير في منطقة المرتفعات الوسطى، كان من ضمن ما أسفر عنه الاستيلاء على معاقل يونيتا في أندولو وبايلندو واضطر جوناس سافيمبي إلى الفرار. ومن المقبول عموما الآن أن يونيتا قد خسرت أغلب قدرتها الحربية التقليدية خلال الهجوم الحكومي. وقد كانت أندولو وبايلندو بمثابة مركزي عصب قيادة يونيتا وهياكل النقل والإمداد التابعة لها. وقد كانت خسارة هاتين المدينتين، فضلا عن فقد السيطرة على أجزاء أخرى من بلانالتو بمثابة ضربة شديدة للسيد سافيمبي. وكان معنى فقدان مركز الاتصالات في أندولو شل هيكل قيادة يونيتا ولو مؤقتا، وقد أثر ذلك بالتالي على القدرة العسكرية للمنظمة في جميع أنحاء البلد.

١١ - وكان معنى الهجوم أيضا فقدان يونيتا مناطق تعدين الماس الرئيسية، لا سيما حول مونغو، ونهاريا ونهر كوانزا، مما أسفر عن انخفاض إيرادات المنظمة. ويعني ضياع أندولو أيضا فقد يونيتا قاعدة آمنة تبيع منها الماس. وقد استردت يونيتا بعد ذلك جزءا من قدرتها الاتصالية وأعادت تشكيل هيكل قيادتها.

١٢ - أما قوات الحكومة، فبعد أن حدت من قدرة يونيتا التقليدية، واصلت تتبع مواقع تركيز يونيتا الرئيسية المتبقية حول الحدود الناميبية، بما في ذلك المقر السابق في جامبا، الذي كان قد استولي عليه في نهاية عام ١٩٩٩. وما زال عدم الاستقرار سائدا حتى اليوم على طول الحدود الناميبية، حيث تروي التقارير، في جملة ما ترويه، أن يونيتا تبث الألغام المضادة للدبابات والمضادة للأفراد في هذه المنطقة. بيد أن المعلومات المتاحة تشير إلى أن المجموعات القائمة بذلك هي مجموعات صغيرة نسبيا.

١٣ - كذلك وصلت قوات الحكومة إلى الحدود مع زامبيا، بما في ذلك قاعدة الإمدادات الرئيسية في كازومبو. وقد شهدت الشهور الأخيرة تصعيدا للقتال في المقاطعتين الشماليتين أويجي وملانجي وإلى حد ما في لوندا نورتي.

١٤ - وأسفر القتال عن تدفقات كبيرة للاجئين إلى ناميبيا، وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى نزوح ضخم مستمر للسكان إلى أنغولا.

١٥ - وهكذا يبدو أن قوات الحكومة قد استطاعت تدمير أغلب قدرة يونيتا الحربية التقليدية كما قلصت بدرجة كبيرة من قدراتها الحربية من الأنواع الأخرى في مختلف أنحاء البلد. وقبل هجوم الحكومة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ كان يمكن الحديث عن المناطق التي تسيطر عليها يونيتا، أما الآن فقد بات ذلك أقل صلة بالموضوع نظرا للحالة الراهنة حيث تعمل يونيتا كقوة متمردة. والحديث عن المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة لا يعطي فيما يبدو وصفا جيدا للحالة الراهنة اليوم، لأنه لا تزال توجد مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة تستطيع يونيتا العمل فيها.

١٦ - وقد وفرت هذه التغيرات في الوضع على أرض الواقع الإطار لعمل الآلية وحددت أيضا مجال تركيزها. ففي حين كان يتعين إلى حد بعيد على فريق الخبراء أن يحقق في وضع تقوم فيه يونيتا بعملية إعادة تسليح رئيسية استعدادا لحرب تقليدية، تلتها بعد ذلك حرب تقليدية مكثفة جدا بما ترتب عليها من آثار، فإن الآلية، باستثناء أنه تعين عليها متابعة المسائل المعلقة الواردة في تقرير الفريق بشأن بيع ونقل الأسلحة والوقود، وجدت أن عليها أن توجه تركيزها نحو مسائل مختلفة.

١٧ - وقد بدأت الآلية عملها في وضع لم يكن واضحا فيه إلى أي مدى ستظل يونيتا قادرة على استيراد الوقود والأسلحة والذخائر إلى مناطق عملياتها، أي لم يكن واضحا ما إذا كانت يونيتا يمكنها استخدام مدارج الطائرات أو وسائل الاتصالات الأخرى وطرق الإمداد الآمنة التي تتيح للمنظمة استيراد هذه المواد. بل إنه لم يكن واضحا ما إذا كانت يونيتا تحتاج إلى كميات كبيرة من الوقود نظرا لعدم التأكد مما إذا كان لا يزال في حوزتها مركبات

ومعدات عسكرية ثقيلة، وعدم التأكد من أنه، لو كان لديها هذه المعدات، ما زال يمكن استخدامها لأسباب أمنية أو لأسباب تضاريسية.

١٨ - ولم تجد هذه الأسئلة ردا كاملا قط أو حتى ردا مرضيا. فمما لا شك فيه أن التغيرات العسكرية على أرض الواقع قد عرقلت بشدة قدرة يونيتا على تلقي المعدات والوقود وقلصت حاجتها إليها. وإن تدمير قدرتها الحربية التقليدية وعودتها إلى حرب العصابات وفقدان المطارات/مدارج الطائرات والمناطق الآمنة فضلا عن الجلاء عن المدن التي كانت تحت سيطرتها والعودة إلى الأدغال يؤيد هذا الافتراض. وفضلا عن ذلك، فقد جعلت الجزاءات المفروضة على يونيتا تقديم الإمدادات للمنظمة أمرا أكثر خطورة لجهات النقل وأكثر تكلفة بالنسبة ليونيتا.

١٩ - بيد أنه يمكن بأمان أن نخلص إلى نتيجة مفادها أنه مهما يصل إلى أيدي يونيتا اليوم يعتبر منخفضا كثيرا بالمقارنة بالفترة حتى نهاية عام ١٩٩٩. ولا يمكن استبعاد حقيقة أنه ما زالت تدخل البلد ذخائر وأسلحة صغيرة. وما زالت تستورد كميات محدودة من الوقود من زامبيا. وجميع المعلومات الواردة التي تشير إلى أن هذا هو ما يظل عليه الحال تؤكد أيضا، مع ذلك، أن لا شيء يدخل بكميات كبيرة، وأن الإمدادات غالبا ما يحملها أفراد يونيتا عبر الحدود سيرا على الأقدام. وقد أبلغت الآلية أيضا بأنباء عن حدوث عمليات إنزال جوي.

## هاء - حتمية استمرار تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا وتحسينه

٢٠ - إن انخفاض مشتريات يونيتا من الأسلحة والوقود بشكل واضح وتغير طابعها أيضا ليس معناه أن الجزاءات في هذا المضمار لم يعد لها بعد أي أهمية. كما أنه لا ينبغي أن يُفهم انحسار إمكانية تعدين يونيتا للماس على أنه سبب لعدم استمرار اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحرمان يونيتا من هذا المصدر الحيوي للإيرادات. فقد أثبت التاريخ أن جوناس سافيمبي رجل ذو قدرة هائلة على أن ينهض من جديد ويقلب الأوضاع لصالحه. وقد أشرنا آنفا إلى أن السيد سافيمبي استطاع أن يستغل عملية لوساكا للسلام ليستعيد قوته بعد أن تعرض لهزيمة شديدة في عام ١٩٩٤، وأن يخرج في عام ١٩٩٨ أفضل مما كان وأقوى تسليحا من أي وقت مضى. وتستطيع الآلية أن تصف كيف سخَّر أنشطة الماس التابعة له لسداد تكاليف إعادة التسليح. وتلك القدرة لا يمكن التهوين من شأنها. وإن الجزاءات وتنفيذها ورصدها أمور ذات أهمية قصوى لضمان عدم تكرار ذلك.

٢١ - وحيث أصبح حلفاء يونيتا وموردو الأسلحة ووسطاؤها التقليديون أكثر ترددا نتيجة لذيوع خبرهم ولحملة التشهير بهم وفضحهم، فإننا نتوقع من يونيتا أن تسعى إلى كسب أصدقاء جدد وغير متوقعين وأن تستكشف سبلا أكثر حذقا وتطورا لتفادي

الجزاءات. وكالمعتاد، فإنه قد يثبت أن بريق الماس لا يقوى بعض سماسرة وتجار الأسلحة على مقاومته، وأننا لا نكون مغالين في التأكيد على ضرورة التزام اليقظة واستمرار رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا.

٢٢ - وما كانت لتتم إعادة التسليح والاحتفاظ بهذه القوة العسكرية الضخمة واستمرار تمويلها بدون وجود هيكل ممثلي يونيتا وتمثيلها في مختلف أنحاء العالم. وعلى الرغم من التدابير المتخذة في بلدان كثيرة لإغلاق مكاتب تمثيل يونيتا، فقد أعيد تنظيم هذه الهياكل وظلت دون أن تمس، بل وربما جرى تعزيزها بهيكل جديد قيل إنه يتألف من مسؤولين ليونيتا من الشباب المتعلم الذين يسافرون إلى أي وجهة يقتضيها الأمر. وكما ذكر أعلاه، فإن فقدان إمكانية الاستخدام المأمون لأندولو أو أي مدينة أنغولية أخرى بعد الآن معناه أن جميع العمليات تقريبا اللازمة للإبقاء على جهاز يونيتا العسكري، لا بد وأن تتم خارج أنغولا. والهدف من الجزاءات المفروضة على تمثيل يونيتا وكبار مسؤوليها هو منع هياكل الدعم هذه من دعم هذا الجهاز ومنع بيعها للماس، وتوريد الإمدادات اللازمة وإجراء المعاملات المالية التي يتطلبها تحقيق هذه الغاية.

٢٣ - وبالإضافة إلى هياكل يونيتا هذه، تستفيد المنظمة أيضا من خدمات هياكل أخرى تتربح بدورها من الصراعات والتجارة غير المشروعة في الأسلحة والماس كما تستفيد بدرجة لا تقل عن ذلك من نقل هذه البضائع غير المشروعة. وتعمل هذه الهياكل من خلال شبكات ضخمة في بلدان كثيرة، وغالبا ما يكون ذلك دون احترام لقانون البلاد. ولقد كان للمتورطين في ضروب الأنشطة هذه من الأفراد والشركات دور فعال في تسهيل الحرب والصراع المسلح ولا بد من فضحهم ومنعهم من مواصلة أنشطتهم.

## ثانيا - انتهاك الجزاءات المفروضة على الأسلحة والمعدات العسكرية

### ألف - عرض عام لاستنتاجات فريق الخبراء

٢٤ - قدم فريق الخبراء على إثر إنهاء تحقيقاته تقريرا يصف بصورة عامة المنهجية التي التجأت إليها يونيتا في بناء قدرات عسكرية كبيرة خرقا لجزاءات مجلس الأمن (S/2000/203). ويواصل التقرير إبراز دور موردي الأسلحة الذين يتخذون من بلغاريا وأوكرانيا قاعدة لهم والذين يزودون يونيتا بالمعدات العسكرية. ولاحظ أيضا الدور الذي قامت به حتى عام ١٩٩٧ بلدان مثل زائير ثم توغو وبوركينا فاسو في توفير الوثائق اللازمة لشراء الأسلحة، أي شهادات المستعمل النهائي، فضلا عن المرافق اللازمة لتخزين الأسلحة

ومرورها العابر. وأخيرا يشير التقرير إلى المشاركة الفعلية للأفراد الذين يقومون بدور سماسرة للأسلحة في سلسلة الشراء.

٢٥ - وقررت آلية الرصد إعطاء أولوية قصوى للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة في مجال الأسلحة والمعدات المشار إليها في تقرير فريق الخبراء فضلا عن متابعة الصفقات القديمة والجديدة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت الآلية بزيارات واسعة النطاق إلى البلدان المذكورة في تقرير الفريق وكذلك إلى بلدان أخرى بغرض متابعة هذه الصفقات، وعقدت الآلية مناقشات على نطاق واسع مع الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص فضلا عن المنظمات غير الحكومية.

٢٦ - وفي معالجة عنصر نظام الجزاءات المتعلق بالأسلحة، أخذت آلية الرصد في الاعتبار الكامل المسألة الحرجة المتعلقة بفعالية إجراءات التصدير والتوريد في منع تحويل الأسلحة إلى يونيتا انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣).

## باء - ملاحظات بشأن إجراءات التصدير

٢٧ - استعرضت آلية الرصد إجراءات التصدير في البلدان المنتجة للأسلحة المذكورة في تقرير فريق الخبراء. وفي الواقع سنت بلدان مثل بلغاريا وأوكرانيا قوانين واسعة النطاق تنظم مختلف جوانب تصدير الأسلحة والبضائع ذات الاستخدام المزدوج. ويتم إنفاذ القوانين السارية في كل بلد منهما من خلال نظم تمثّل جميع الإدارات الوزارية ذات الصلة. ومسؤوليات كل إدارة في هذه النظم محددة تحديدا واضحا.

٢٨ - وبصورة عامة، فإن السياسات والإجراءات والممارسات في كلا البلدين تأخذ في الاعتبار الكامل الاتفاقات والمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية المضمنة في اتفاق واسينار ومدونة قواعد سلوك الاتحاد الأوروبي، لا سيما فيما يتعلق بالضمانات المتعلقة بمنع تحويل الأسلحة. وتنطبق أيضا هذه الملاحظات على رومانيا.

## جيم - ملاحظات بشأن الإجراءات والممارسات في مجال الاستيراد

٢٩ - يبدو أن إجراءات الاستيراد المتبعة في توغو وبوركينا فاسو لا تخضع لأي قانون محدد ولا تشرف عليها أية هيئة لها مسؤوليات محددة بوضوح. وبصورة عامة فإن مسؤولية إصدار شهادات المستعمل النهائي المتعلقة باستيراد الأسلحة تقع على كاهل وزارة الدفاع. ويمكن تفويض هذه السلطة إلى قائد أركان الجيش.

## دال – ملاحظة بشأن شكل شهادات المستعمل النهائي

٣٠ – لاحظت آلية الرصد أن شهادة المستعمل النهائي تتخذ شكل مجرد مراسلة إدارية على ورقة رسمية تحمل اسم المؤسسة وعنوانها ولا تحتوي على سمات أمنية باستثناء الأختام الرسمية، وشعار النبالة وتوقيع السلطة الصادرة عنها.

٣١ – ولاحظت الآلية أن عدم توافر إطار ملائم لتنظيم استيراد الأسلحة، بالإضافة إلى عدم اعتياد بعض بلدان شرق أوروبا المصدرة للأسلحة على الوثائق الرسمية للبلدان المعنية يشكل صعوبة وحلقة ضعيفة في عملية التصدير والاستيراد ككل.

# ثالثا – النتائج التي خلصت إليها آلية الرصد فيما يتعلق بالأسلحة والمعدات العسكرية

## ألف – بلغاريا

٣٢ – أبلغت حكومة بلغاريا آلية الرصد أن شركات صناعة الأسلحة البلغارية صدرت كميات كبيرة من الأسلحة المختلفة بين عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٨ على أساس شهادات المستعمل النهائي من توغو.

٣٣ – وشملت الوثائق التي قدمتها السلطات البلغارية إلى آلية الرصد ما مجموعه ١٨ شهادة مستعمل نهائي تنص على أن توغو هو بلد المنشأ. ونفذت تسع شهادات من شهادات المستعمل النهائي الثماني عشرة إما تنفيذا كاملا أو جزئيا بينما لم تنفذ التسع شهادات الأخرى البتة بسبب انعدام الغطاء المالي وفقا لما ذكرته السلطات.

٣٤ – وقامت آلية الرصد بإجراء فحص أولي لشهادات المستعمل النهائي المختلف في شأنها والتي تنص على أن توغو هو بلد المنشأ. ولاحظت وجهي التناقض التاليين:

(أ) استخدام لغتين مختلفتين (الفرنسية والانكليزية في نفس النص)؛

(ب) نمط التاريخ (تحمل عدة شهادات للمستعمل النهائي التاريخ نفسه)؛

وأثارت آلية الرصد هذه المسألة مع الحكومة فأبلغت أن ذلك يعزى إلى اشتراك عدة شركات في الصادرات.

## صُدرت المعدات العسكرية التالية من بلغاريا بموجب شهادات المستعمل النهائي المذكورة (١٩٩٧-١٩٩٨)*

| | |
|---|---|
| **منظومات المدفعية والقذائف** | |
| مدافع مضادة للطائرات من طراز ZU23-2 | ٢٠ |
| مدفع ذاتي الحركة عيار ١٢٢ ملم (2CI) | ١٨ |
| صواريخ مضادة للدبابات من طراز RPG-V7 | ٦ ٣٠٠ |
| قاذفة صواريخ مضادة للدبابات من طراز RPG-7V | ٥٠٠ |
| قذائف مضادة للطائرات من طراز STRELA-2M | ١٠٠ |
| قاذفة صواريخ من طراز STRELA – 2M | ٢٠ |
| **المشاة** | |
| قاذفة صواريخ من طراز RPG-7V | ١ ٠٠٠ |
| قنابل هاون عيار ٨٢ ملم | ٢٠ ٠٠٠ |
| بنادق هجومية من طراز AK47MI | ٧٩٠ |
| **الذخيرة** | |
| طلقات عيار ١٢٢ ملم للمدفع طراز 2CI | ١ ٨٩٦ |
| طلقات عيار ٣٠ ملم للمدافع طراز 2A42HE | ٥ ٠٠٠ |
| خراطيش عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم | ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ |
| خراطيش عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم | ٦ ٠٠٠ ٠٠٠ |
| خراطيش عيار ٥,٤٥ × ٣٩,٥ ملم | ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ |
| خازنة للبنادق طراز AK47 | ٥ ٠٠٠ |
| VOG-17 عيار ٣٠ ملم | ٢٥ ٠٠٠ |
| VOG-25 عيار ٤٠ ملم | ٢٥ ٠٠٠ |
| VOG-25 عيار ٣٠ ملم | ٥ ٠٠٠ |
| طلقات عيار ٥,٤٥ × ٣٩,٥ ملم | ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ |
| طلقات عيار ١٢٥ ملم للمدافع طراز T-64B HE | ٣٤٠ |
| قاذفة قنابل يدوية مضادة للدبابات من طراز SPG-9 | ٢٠٠ |
| صواريخ مضادة للدبابات من طراز PG-9 | ٣ ٠٠٠ |
| قاذفة قنابل يدوية مضادة للدبابات طراز SPG-9 | ٥٠ |
| بنادق رشاشة من طراز PK عيار ٧,٦٢ | ٤٠٠ |
| خراطيش عيار ٩ × ١٩ ملم | ١٠٠ ٠٠٠ |

* بلغت القيمة الإجمالية للمعدات ١٤ مليون دولار تقريبا.

٣٥ - وقامت الشركة الهندسية KAS، المسجلة في جبل طارق بالتعاقد مع موردي الأسلحة البلغاريين الذين صدّروا هذه الأسلحة وذلك عن طريق ممثلها في صوفيا. وقيل إن الشركة الهندسية KAS قد قدمت شهادات المستعمل النهائي لبلغاريا فضلا عن إقرار يفوض لممثلها سلطة التصرف بالنيابة عن حكومة توغو. ويتبين من فحص الفواتير ووسائل إثبات الدفع المتعلقة بهذه الصفقات أن الشركة الهندسية KAS (جبل طارق) هي التي سددت المبالغ.

٣٦ - وتبين من التحقيقات اللاحقة أن بعض شهادات المستعمل النهائي قدمت إلى ممثل الشركة الهندسية KAS (جبل طارق) عن طريق قائد رحلة جوية قادمة من توغو وبعضها الآخر عن طريق البريد السريع من دبي، الإمارات العربية المتحدة. وكشف المزيد من التحقيقات أن الرسالة كان بعث بها شخص يدعى فيكتور بوت. وفيما يتعلق بتسوية الصفقة، ذكر ممثل الشركة أن الدفع له تم بطريق تحويل من حساب بمصرف ستاندرد تشارترد (التفاصيل غير متاحة).

٣٧ - وأبلغت السلطات البلغارية آلية الرصد أن الشركة الجوية سيس (Cess) التي يملكها فيكتور بوت هي الناقل الرئيسي لهذه الأسلحة من مطار برغاس في بلغاريا، وذلك باستثناء حالة واحدة. والجهة الناقلة الأخرى الوحيدة التي تعلمها لآلية الرصد هي شركة تعرف باسم بوليت إير (POT) ، وهي شركة مساهمة مقرها في فورونيش (الاتحاد الروسي).

٣٨ - وتبين من تحقيق في الطريق الذي سلكته الرحلات الـ ٣٨ التي نقلت الأسلحة المذكورة أن معظم هذه الرحلات اتجهت مباشرة إلى شرق أفريقيا ووسطها عبر مطاري نيروبي والخرطوم وكانت وجهتها النهائية كيندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) أو موانزا (جمهورية تنزانيا المتحدة). ومرت إحدى هذه الرحلات الـ ٣٨ عبر القاهرة ولومي متجهة إلى جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا. وكتبت آلية الرصد إلى البلدان المذكورة تطلب تعليقها على الرحلات المذكورة. وفيما يلي خريطة تبيِّن طرق رحلات شركة سيس "Air Cess".

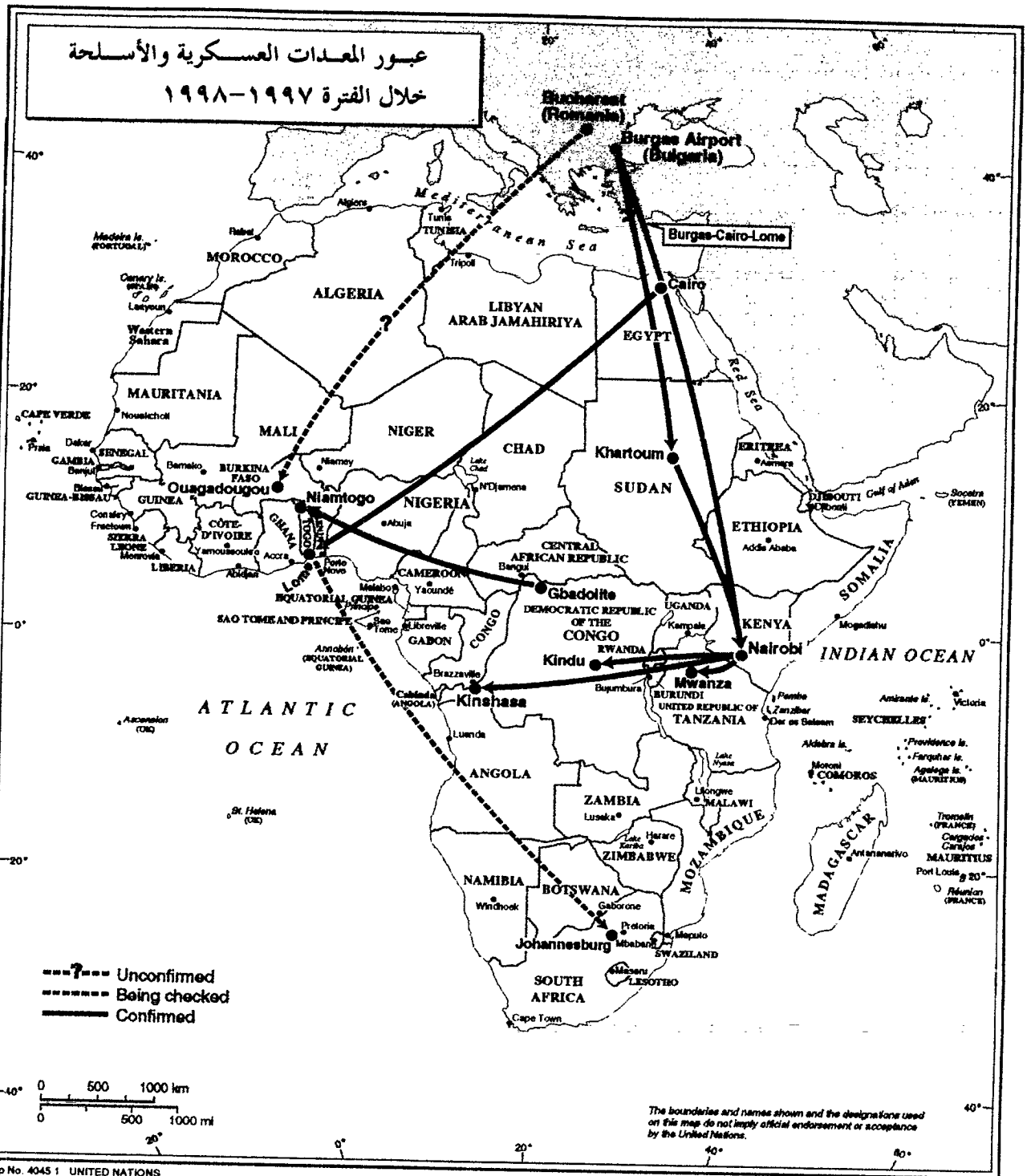


Map No. 4045.1 UNITED NATIONS
December 2000

Department of Public Information
Cartographic Section

## باء – رومانيا

٣٩ – أبلغت السلطات الرومانية آلية الرصد أن الشركات الرومانية صدّرت أسلحة بين عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٩ على أساس شهادات للمستعمل النهائي من توغو وبوركينا فاسو. وقدمت السلطات الرومانية إلى آلية الرصد شهادات المستعمل النهائي تنص على أن توغو وبوركينا فاسو هما بلدا المنشأ. وكانت جميع الشهادات التي قُدمت إلى آلية الرصد قد نفذت تماما.

**وقد صدرت المعدات العسكرية التالية بموجب شهادات المستعمل النهائي المذكورة**

**الصادرات من رومانيا إلى توغو (١٩٩٦)**

| التاريخ | الطراز | الكمية | التكلفة بدولارات الولايات المتحدة |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٦/٣/٢٨ | بنادق هجومية طراز ٧,٢ ملم | ٢ ٠٠٠ | ١٥٦ ٠٠٠ |

**الصادرات من رومانيا إلى توغو (١٩٩٩)**

| الطراز | الكمية | التكلفة بدولارات الولايات المتحدة |
|---|---|---|
| بنادق رشاشة عيار ٧,٦٢ × ٥٤ طراز PKNS | ٢٠٠ | ٢٧٦ ٤٠٠ |
| خراطيش عيار ٧,٦٢ × ٥٤ | ٢ ٠٠٠ | ١٨٠ ٠٠٠ |
| أجهزة إطلاق قذائف عيار ٤٠ ملم طراز RPG 7 | ٤٠ | ٢٩ ٦٠٠ |
| صواريخ HE عيار ٤٠ ملم طراز OG7/40 | ٨٠ | ٣ ٥٢٠ |
| بنادق نصف آلية عيار ٧,٦٢ × ٥٤ طراز PSL، مع ١٠ خازنات | ٢ | ١ ٢٦٠ |
| **المجموع** | **٢ ٣٢٢** | **٤٩٠ ٧٨٠** |

٤٠ – وكان سمسار الأسلحة المشتراة على أساس شهادات المستعمل النهائي من توغو في عام ١٩٩٦ شركة ستاركو للاستثمار والتجارة المسجلة في إسرائيل. وتم نقل الشحنة التي أطلق عليها "معدات تقنية" على متن الرحلة MRV/601 (شركة AVIA Services، بلغاريا) متجهة إلى لومي. وكانت شركة شحن أوروبية، مقرها في جزر البهاما وتمثلها في أوروبا شركة مقرها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تعرف باسم الشركة الدولية للاستثمار التجاري، المحدودة، هي التي قامت بدور السمسار في شحنة الأسلحة في عام ١٩٩٩. وتم شحن المعدات التي أطلق عليها "معدات تقنية" على متن السفينة "كوراكا" البنمية مع الإشارة إلى أن ميناء التفريغ هو ميناء لومي.

**الصادرات من رومانيا إلى بوركينا فاسو (١٩٩٩/٣/٢٢)**

| الطراز | الكمية | التكلفة بدولارات الولايات المتحدة |
|---|---|---|
| خراطيش من طراز Strella SA 177 عيار ٧,٦٢ × ٣٠ ملم | ٩٩٩ ٦٠٠ | ٨٤ ٩٦٦ |
| 2A 94 (917232M) | ٤٠ | ١٢٤ ٠٠٠ |
| قاذفات طراز Strella | ١٠ | ٢٠ ٠٠٠ |

٤١ - وأبلغت السلطات آلية الرصد أن سمسار شحنة الأسلحة المتجهة من رومانيا إلى بوركينا فاسو هي شركة Armitec (أرميتك)، وهي شركة يقع مقرها في لارناكا، قبرص. ونقلت المعدات على متن رحلة تابعة لشركة (Acvilla Air) متجهة إلى أواغادوغو، بوركينا فاسو.

## جيم - أوكرانيا

٤٢ - أبلغت حكومة أوكرانيا آلية الرصد أنه لا الحكومة ولا أي شركة خاصة في أوكرانيا باعت أسلحة في أي وقت من الأوقات على أساس شهادات من توغو أو بوركينا فاسو.

## دال - توغو

### ١ - شهادات المستعمل النهائي

٤٣ - أبلغت السلطات آلية الرصد خلال أولى زياراتها إلى توغو أنها لم تصدر شهادات المستعمل النهائي الـ ١٨ التي ظهرت في بلغاريا. بيد أنها قبلت بأنها أصدرت شهادة مستعمل نهائي واحدة في تموز/يوليه ١٩٩٧ وقعها العقيد حسن تيجاني (قائد أركان الجيش آنذاك، وزير الدفاع حاليا)، ثم سُلمت إلى ممثل لليونيتا هو السيد موسى مارشيللو داتشاتا "كريكا".

### ٢ - المعدات العسكرية التي تم الاستيلاء عليها في توغو والموجهة أصلا إلى يونيتا

٤٤ - تناولت آلية الرصد مع السلطات التوغولية مسألة المعدات الموجهة إلى يونيتا والتي استولت عليها. وأبلغت آلية الرصد أن المعدات نقلت إلى توغو في ثلاث رحلات لشركة طيران Cess، وفيما يلي تفاصيل ذلك:

١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧

الوصول: الساعة ١٤/٥٠، الرحلة LZAZC ACS قادمة من: الخرطوم

الإقلاع: الساعة ١٦/٠٨ الاتجاه: جوهانسبرغ

٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧

الوصول: الساعة ١٨/١٧، الرحلة ELRDT ACS — قادمة من: نيروبي

الإقلاع: الساعة ١٩/٢٥ — الاتجاه: جوهانسبرغ

٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٧

الوصول: الساعة ١٨/١٧، الرحلة ELRDT ACS — قادمة من: جوهانسبرغ

الإقلاع: الساعة ٢٢/١٩ — الاتجاه: جوهانسبرغ

٤٥ - ولما طلبت آلية الرصد إلى السلطات التوغولية معلومات بشأن البلد الذي صدر الأسلحة المذكورة، أبلغته أن المصدر الدقيق للجهة الموردة لشحنة الأسلحة لم يحدد نظرا لأن المعلومات المتاحة كانت مكتوبة بالحروف السيريالية. ومن المؤسف له أن الجهة مصدِّرة لهذه الشحنة الكبيرة من الأسلحة لم تحدد بعد وقد مضى على وصول الشحنة إلى الأراضي التوغولية أكثر من سنتين. وزودت السلطات التوغولية آلية الرصد بقائمة بالمعدات المحتجزة وعينات من الصور (انظر المرفق ألف).

## هاء - نقل المعدات العسكرية من زائير إلى توغو

٤٦ - أبلغت السلطات التوغولية آلية الرصد عن حالتين لنقل معدات عسكرية من غبادوليت في زائير سابقا إلى نيامتوغو، في توغو، تمتا على التوالي في ١٧ و ١٨ أيار/مايو ١٩٩٧، بمناسبة وصول الرئيس السابق موبوتو سيس سيكو. وتؤكد سجلات رئيس الأركان الذي قام بالرحلتين إلى نيامتوغو هذه المعلومات. وفيما يلي وصف موجز للتفاصيل المتعلقة بهاتين الرحلتين:

١٧ أيار/مايو ١٩٩٧

الطراز: IL-76

التسجيل: UK 76844

الوصول إلى: نيامتوغو

من غبادوليت، زائير

وانطلقت الرحلة في اليوم نفسه متجهة إلى غبادوليت.

١٨ أيار/مايو ١٩٩٧

الطراز: أنتونوف ١٢

التسجيل: UR 82066

الوصول إلى: نيامتوغو

من غبادوليت

٤٧ - وغادرت الطائرة في اليوم نفسه متجهة إلى لومي ولم ترد بعد ذلك أي تفاصيل أخرى عن اتجاه الرحلة. ولم تذكر السلطات التوغولية الوجهة التالية للرحلة بعد توقفها في نيامتوغو، ولا يزال التحقيق جاريا في ذلك.

## واو - بوركينا فاسو

٤٨ - أنكرت السلطات في بوركينا فاسو أنها أصدرت شهادات المستعمل النهائي التي ظهرت في رومانيا في عام ١٩٩٩ على الإطلاق. ولما قدمت آلية الرصد إلى الحكومة شهادات المستعمل النهائي التي قدمتها لها رومانيا عن الفترة ما بين ١٩٩٦ و ١٩٩٩، والتي تنص على أن بوركينا فاسو هي بلد المنشأ وتحمل اسم العقيد غلبرت ديندیري "رئيس أركان رئاسة جمهورية فاسو"، أنكرت السلطات تماما أنها أصدرت الوثائق المذكورة وادعت أنها مزورة. وتقابلت أيضا آلية الرصد مع العقيد غلبرت ديندیري فقدمت له الوثائق فأنكر أن يكون قد وقّع الوثائق المذكورة على الإطلاق. كما لم يكن باستطاعته تحديد الجهة التي يمكن أن تكون قد حصلت على وثائق تحمل توقيعه.

## زاي - فحص الطبيب الشرعي لشهادات المستعمل النهائي

٤٩ - قررت آلية الرصد أن يتم إجراء فحص متعلق بالطب الشرعي. وزارت كل من بوركينا فاسو وتوغو للحصول على عينات أصلية من التوقيعات والختوم، وزارت بعد ذلك كل من بلغاريا ورومانيا لإكمال التحليل على أساس شهادات المستعمل النهائي الأصلية. وعلى إثر التحقيق خلصت آلية الرصد إلى ما يلي:

(أ) إن شهادات المستعمل النهائي الثماني عشرة (١٨) التي ظهرت في بلغاريا والتي تنص على أن توغو هي بلد المنشأ شهادات مزوّرة؛

(ب) إن إقرار تفويض السلطة لممثل شركة KAS مزوّر أيضا؛

(ج) إن شهادتي المستعمل النهائي اللتين ظهرتا في رومانيا واللتين تنصان على أن توغو هو بلد المنشأ مزوّرتان؛

(د) إن شهادات المستعمل النهائي التي تنص على أن بوركينا فاسو هي بلد المنشأ شهادة أصلية.

## رابعا - التحليل الذي قدمته آلية الرصد والاستنتاجات التي توصلت إليها

### ألف - البعد المتعلق بتصدير الأسلحة

٥٠ - ترى الآلية أن السلطات البلغارية المسؤولة عن مراقبة الصادرات وشركات التوريد البلغارية تصرفتا استناداً إلى شهادات المستعمل النهائي التي اعتبرتاها حقيقية.

٥١ - وبعد التحقق، ثبتت صحة الإيضاحات التي أعطيت بشأن شهادات المستعمل النهائي المتعددة التي تحمل التاريخ نفسه. وبالفعل، فقد عالجت خمس شركات توريد مسألة شهادات المستعمل النهائي الست الصادرة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٥٢ - وتسري الملاحظة نفسها على السلطات الرومانية المسؤولة عن مراقبة الصادرات، وعلى شركات التوريد الرومانية.

٥٣ - وفي حين أن أنظمة وإجراءات مراقبة الصادرات التي استعرضناها تشمل بصفة عامة ضمانات تمنع تغيير وجهة الأسلحة بحيث ترسل إلى بلدان خاضعة لحظر وكيانات أخرى، تود الآلية مع ذلك أن تؤكد على ضرورة قيام البلدان المصدرة للأسلحة بإحكام طرائقها في التحقق. وينبغي الإشارة إلى أنه صدرت أسلحة بملايين الدولارات على أساس شهادات مستعمل نهائي مزورة. كما ينبغي التذكير بأن فريق الخبراء قد تناول كذلك مسألة شهادات المستعمل النهائي الزامبية المزورة التي ظهرت في الاتحاد الروسي وبلغاريا وأوكرانيا.

### باء - الأسلحة والمعدات التي صُدرت من بلغاريا

٥٤ - تعتبر الآلية أن ثمة سبباً وجيهاً يدعو إلى استنتاج مفاده أن جميع المعدات المعنية التي صُدرت من بلغاريا في هذه الفترة قيد النظر كانت موجهة إلى يونيتا. ولكي تتوصل إلى هذا الاستنتاج، أخذت الآلية في الاعتبار ما أحاط بالصادرات المفصلة آنفاً من وقائع وحقائق وملابسات، مع الإشارة بصفة خاصة إلى ما يلي:

(أ) قيام سلطات توغو في تموز/يوليه ١٩٩٧ بتسليم شهادة مستعمل نهائي حقيقية إلى يونيتا؛

(ب) ظهور حالات تزوير واسعة النطاق في الفترة نفسها شملت ١٨ شهادة مستعمل نهائي توغولية؛

(ج) عدم العثور على النسخة الأصلية لشهادة المستعمل النهائي التي سُلمت إلى يونيتا في أي مكان في أوساط مُوردي الأسلحة؛

(د) أمكن تحديد خط سير الطائرة التي أقلّت على متنها تلك الأسلحة حيث انطلقت من برغس باتجاه شرق ووسط أفريقيا كمقصد نهائي لها.

## جيم - شهادات المستعمل النهائي المزورة

٥٥ - تعتقد الآلية اعتقادا راسخا بأن شهادات المستعمل النهائي الحقيقية التي سُلمت إلى ''كاريكا'' استُخدمت كنموذج لإصدار شهادات المستعمل النهائي الـ ١٨ اللاحقة التي قُدمت إلى السلطات البلغارية. ويستند هذا الاعتقاد إلى الحدثين المتعاقبين التاليين:

(أ) تحمل شهادات المستعمل النهائي المزورة توقيع العقيد أساني تيجاني الذي وقع هو نفسه شهادات المستعمل النهائي الحقيقية التي سُلمت في تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى يونيتا عن طريق ''كاريكا''.

(ب) ظهور المستندات المزورة في وقت لاحق، اعتباراً من تموز/يوليه ١٩٩٧ وصاعداً.

٥٦ - إن تزويد ''كاريكا'' بشهادة مستعمل نهائي حقيقية يدل على أن يونيتا عملت في توغو أثناء الفترة المعنية بموافقة سلطات توغو وتعاونها. وعليه، فمن المعقول استنتاج أنه ما كان يتسنى لجميع الأحداث المذكورة المتعلقة بتوغو أن تحصل لولا موافقة سلطات البلد أو اشتراكه فيها.

## دال - شهادات المستعمل النهائي من بوركينا فاسو

٥٧ - نظراً لنتائج دراسة الأدلة القضائية وإنكار السلطات في بوركينا فاسو إصدارها شهادات مستعمل نهائي، ترى الآلية أن المعدات التي صدرتها الشركات الرومانية قد تحولت وجهتها في نهاية الأمر. ويقتضي تحديد وجهتها النهائية المزيد من التحقيقات.

## هاء - التعاون العسكري بين القوات المسلحة الأوغندية والرواندية ويونيتا

٥٨ - عالجت الآلية مع السلطات الرواندية والأوغندية مسألة التعاون العسكري وحصلت على إيضاحات متضاربة. إلا أن الآلية تعتقد أنه، على الرغم من هذه الإيضاحات، ينبغي

النظر إلى هذه المسألة في الإطار الأوسع للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وطبيعة التحالفات والتحالفات المضادة. كما ترى الآلية أن مستوى ما من التعاون التكتيكي لمرة واحدة أملته ضرورات المعارك الميدانية قد حدث بالفعل بين القوات المسلحة الرواندية ويونيتا. وشمل ذلك التعاون أيضاً مجموعة من العسكريين الأوغنديين.

## واو - المعدات التي صادرتها قوات الحكومة من يونيتا

٥٩ - طلبت الآلية من حكومة أنغولا تزويدها بمعلومات مفصلة عن المعدات التي استولت عليها القوات الحكومية من يونيتا في أندولو وبايلندو وغيرهما من الأماكن. وفيما يلي القائمة العامة التصنيف التي قُدمت بالمعدات إلى جانب الأرقام التسلسلية وتحديد البلد المنتج:

(أ) مدافع آر.بي.جي، ٧ ومدافع من طراز أوراغان من عيار ١٢٢/١٠٠ ملم، أشير إلى أن البلد المنتج هو أوكرانيا؛

(ب) بنادق من طراز AK-47 وقذائف من طراز BM-21,BMP-2 أشير إلى أن البلد المنتج هو الاتحاد الروسي:

(ج) رشاشات من طراز PKM M-60، أشير إلى أن البلد المنتج هو الصين.

٦٠ - طُلب من البلدان المعنية تقييم التفاصيل التي أُعطيت ووضع ملاحظاتها و/أو تعليقاتها، لا سيما فيما يتعلق ببعد المسألة المتعلق بالإنتاج أو بالشحن.

٦١ - وتدرك الآلية أن البلد المنتج ليس بالضرورة هو البلد المصدر. كما أشارت الآلية إلى أنه لم يتم خلال الوقت الذي خصص لها الكشف بصورة تامة عن السلسلة الكاملة للمصادر التي تورد السلاح ليونيتا.

## خامسا - الحالة الراهنة لمشاريع إعداد ملفات خاصة بتجار السلاح

٦٢ - صبَّت الآلية انتباهها على الأفراد المذكورة أسماؤهم في تقرير فريق الخبراء. والتمست مساعدة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) من أجل جمع معلومات عن الأفراد المعنيين وما يقومون به من أعمال انتهاكاً لقرارت مجلس الأمن.

٦٣ - وقد أرسلت القائمة التي أحيلت إلى الإنتربول إلى الدول الأعضاء في تلك المنظمة ونحن في انتظار الرد.

## سادسا - التعاون مع هيئة اتفاق واسينار

٦٤ - قامت الآلية بزيارة لمقر هيئة اتفاق واسينار المعنية بمراقبة الصادرات من الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام في فيينا لمناقشة مواطن الضعف البادية في عملية تصدير الأسلحة واستيرادها برمتها، والمبادرات التي يمكن اتخاذها لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة في مناطق الصراع. وإننا نرحب بالتعاون الذي أبداه الأمين التنفيذي للاتفاق على النحو الوارد في بيان صدر عند انتهاء الاجتماع الوزاري الأخير، أُعرب فيه عن التأييد التام لتنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن ضد يونيتا.

## سابعا - العقوبات المتعلقة بالنفط والمنتجات النفطية

٦٥ - يقدم هذا التقرير، كما ذكر سابقاً، في وقت منيت فيه يونيتا بخسارة فادحة في المعدات العسكرية الأساسية مما أدى إلى إضعاف قدرتها على شن حرب تقليدية ومواصلتها. وإن لجوء يونيتا إلى حرب العصابات دليل على أن الطلب على النفط والمنتجات النفطية اللازمة لتشغيل آليتها الحربية تدنى كثيراً مقارنةً بفترة ما قبل أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ حينما كانت دباباتها وشاحناتها ومركباتها الأخرى لا تزال تعمل. كما أن النفط كان في ذلك الوقت مهماً لتوليد الطاقة الكهربائية للمستوطنات الكبيرة التي كانت موجودة عندئذٍ مثل بايلندو وأندولو، وذلك أثناء المشاورات التي كانت تجريها يونيتا مع حكومة أنغولا فضلاً عن الحكومات الأخرى. وأعرب بشكل مطرد عن رأي مفاده أن أهمية النفط قد تدنت حالياً بالنسبة ليونيتا بفعل تغير الحالة السائدة على أرض الواقع.

٦٦ - وغني عن الذكر أن يونيتا ما برحت تحتاج إلى كميات محدودة من الوقود لتوليد الكهرباء وتشغيل ما تبقى من المعدات المجهزة بمحركات التي تستخدمها هذه الحركة. غير أنه ينبغي لحكومة أنغولا والمجتمع الدولي بشكل عام توخي اليقظة لرصد أي بادرة تدل على ازدياد استخدام يونيتا لهذه السلعة أو تكديسها.

٦٧ - وخلال زيارة الآلية زامبيا، استمعت إلى تقارير مفادها أن ثمة كميات محدودة من الوقود يجري نقلها حاليا إلى شرقي أنغولا من مصادر عبر الحدود في زامبيا. وإذا كان هذا الأمر يحدث على طول الحدود بين البلدين، فمن المرجح أن يكون فاعلوه مواطنين مغامرين من زامبيا.

٦٨ - وخلال زيارة الآلية بوتسوانا، تتبعت أمر شحنة وقود أفيد أنها كانت لدى مواطن من بوتسوانا، السيد دينيس كوغلان، اشتُبه بأن وجهتها كانت يونيتا. وأبلغت حكومة

بوتسوانا الآلية أنه تم التحقيق في الأمر. وأبلغوا الآلية أن السيد كوغلان أوضح أن براميل الوقود كانت موجهة إلى رواندا غير أن بعض مشاكل النقل والإمداد أدت إلى إعادتها إلى منشئها في جنوب أفريقيا. أياً كان الحال، أُعلمت الآلية أن الحالة تخضع لعملية رصد دائم.

٦٩ - كما أجرت الآلية مباحثات مع ناميبيا بوصفها الرئيسة الحالية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومع الأمين التنفيذي بالنيابة لهذه الجماعة، تناولت تنفيذ بعض التدابير التي أُوصيت بها الجماعة في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠) المتعلق بإمكانية ضبط حركة النفط والمنتجات النفطية في المنطقة دون الإقليمية. وأُبلغت الآلية أن هذه المسألة أحيلت إلى اللجان القطاعية التابعة للجماعة كيما ينظر فيها الخبراء وأنه من المتوقع إعداد تقرير عنها في الوقت المناسب للدورة الوزارية التي ستعقد في مطلع عام ٢٠٠١.

## ثامنا - تمثيل يونيتا وسفر وإقامة كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم الراشدين

### ألف - أهمية تمثيل يونيتا في الخارج

٧٠ - حسبما سبق ذكره في تقرير فريق الخبراء وضمن التقرير المؤقت للآلية الذي قدم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، فإن ممثلي يونيتا وكبار مسؤوليها في الخارج يقومون بدور حاسم في ضمان استمرار وجودها والنهوض بأهدافها السياسية والعسكرية. ولذلك فإن هؤلاء الممثلين وكبار المسؤولين لا يقومون فقط بالإبقاء على وجود يونيتا من خلال الدعاية السياسية، ولكن الأهم من ذلك أنهم يقومون بدور أساسي في معاملاتها المالية، والمعاملات المتعلقة بالماس، ومشتريات الأسلحة وغيرها من المشتريات الاستراتيجية. وفي ضوء ما تشهده يونيتا حاليا من تقلص شديد في قوامها العسكري وفقدها المناطق الآمنة داخل أنغولا لإدارة أعمالها التجارية مع التجار من الخارج، فإن الأنشطة التي تضطلع بها في الخارج على يد ممثليها هناك هي الآن أكثر أهمية مما كانت عليه قبل أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

### باء - أثر تقرير فريق الخبراء

٧١ - خلال هذه الفترة ذاتها، فإن الجزاءات والضغوط المفروضة على المتعاونين مع يونيتا والمنبثقة عن تقرير فريق الخبراء المعني بعمل الهياكل الخارجية ليونيتا قد حدت ببعض البلدان إلى اتخاذ تدابير لمنع استمرار وجود ممثلي يونيتا على أراضيها، أو للقيام على الأقل بالحد من هذا الوجود وجعله أقل ظهورا. وتقول بلدان أخرى بأنه على الرغم من توفر الرغبة في تنفيذ الجزاءات، فإن القدرة على الإنفاذ الكامل للجزاءات المفروضة على سفر وإقامة كبار ممثلي يونيتا وأفراد أسرهم الراشدين هي قدرة محدودة وذلك لأسباب دستورية أو بسبب اتفاقيات دولية ملزمة تتعلق باللاجئين واللجوء السياسي فضلا عن المعاهدات الدولية الأخرى مثل

اتفاق 'شنغن' بشأن حرية السفر داخل البلدان الأوروبية. وبالمقارنة بالصورة التي رسمها فريق الخبراء، يبدو مع ذلك كما لو أن مجال المناورة أمام يونيتا في الخارج قد تقلص إلى حد ما.

## جيم - مصادر المعلومات

٧٢ - استعانت الآلية بالعرض العام المتعلق بسفر ممثلي يونيتا وإقامتهم خارج أنغولا والذي تضمنه تقرير فريق الخبراء واعتبرته نقطة انطلاق لعملها. وتابعت هذه النقطة من خلال عدة مقابلات وافية أجرتها في مختلف البلدان الأوروبية والأفريقية مع الباحثين والصحفيين وممثلي الحكومة والبعثات الدبلوماسية واللجنة الأوروبية والبرلمان الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات غير الحكومية. وأجريت مناقشات وافية بوجه خاص في البلدان الأفريقية وفي أنغولا مع الأشخاص الذين عرفوا بنشاطهم في هياكل يونيتا في ظل زعامة جوناس سافيمبي لكنهم لم يعودوا يؤيدون أطماعه العسكرية.

٧٣ - واستنادا إلى هذه المقابلات والمناقشات، وإلى المعلومات التي نشرتها يونيتا أو التي حصلت عليها الآلية من مختلف المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى، ترى الآلية أن الهياكل المالية ليونيتا، وأهدافها، واستراتيجية تمثيلها الخارجي، لا تزال إلى حد كبير هي نفسها على النحو الذي وصفت به في تقرير فريق الخبراء. ومع ذلك يبدو أنه حدثت تغييرات هامة معينة وتعزى دون شك، ولو بصورة جزئية على الأقل، إلى تزايد الاهتمام الدولي الذي نشأ بعد قيام السفير فاولر بتقديم التقرير إلى مجلس الأمن. وترى الآلية أن الصورة المعروضة أدناه دقيقة قدر الإمكان، بالنظر إلى أن هدفها تمثل في وصف منظمة تعمل بصورة سرية وتتوخى درجة عالية من السرية حتى في إطار هياكلها الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من المعروف أن كبار ممثلي يونيتا، حتى ولو كانوا يقيمون في بلد واحد، فإنهم يتمتعون بقدر عال من حرية الحركة.

## دال - هياكل يونيتا في الخارج

٧٤ - بالنظر إلى تشكيل هياكل يونيتا، لا يزال يصح القول بأن أهم القواعد المباشرة لأنشطة يونيتا موجودة في بلدان معينة من أوروبا وغرب أفريقيا وجنوبيها علاوة على الولايات المتحدة الأمريكية. وتستخدم هذه البلدان كأماكن لإقامة ممثلي يونيتا وكبار مسؤوليها، ويوجد في كثير من هذه البلدان هياكل تستخدم كواجهات للمنظمة. وتقوم بلدان أخرى بصورة غير مباشرة بتسهيل مواصلة يونيتا لأنشطتها من خلال وجود هياكل تجارية مريبة تعمل على وجه الخصوص كجهات تعامل هامة و"كوسطاء". وفي

الفقرة ٤ (أ) من قرار مجلس الأمن ١١٢٧(١٩٩٧) تفرض جزاءات على دخول ممثلي يونيتا إلى بلد ما أو عبورهم منه وتقضي بتعليق تأشيراتهم أو تراخيص إقامتهم، غير أن تلك الفقرة تنص كذلك على أنه ليس هناك ما يجبر أي دولة من الدول على منع مواطنيها من دخول أراضيها. وقد حدا ذلك بيونيتا إلى الاستفادة على أساس منتظم من مواطني البلدان التي تعمل فيها، سواء أكانوا من أصل أنغولي أو كانوا مجرد أصدقاء للمنظمة.

٧٥ - ولقد قامت معظم البلدان الآن رسميا بإنهاء تمثيل يونيتا فيها. وتلقت الآلية معلومات من حكومات عديدة عما اتخذته من تدابير. وفي الوصف الوارد أدناه للممثلين حسب كل بلد على حدة، لا يعني مصطلح "ممثل" أن الأشخاص المشار إليهم معترف بهم رسميا كممثلين من جانب البلدان المضيفة. وفضلت الآلية أن تستخدم هذا الوصف لمركزهم بدلا من استخدام عبارة "ممثل غير رسمي" التي استخدمت في تقرير فريق الخبراء لأن ذلك هو الوضع الذي ينظر به إليهم من داخل منظمتهم نفسها. وتود الآلية أيضا أن تؤكد على أنه بالرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومات لإنهاء تمثيل يونيتا الرسمي ووقف أي نشاط باسم يونيتا، فقد وجدت المنظمة سبلا أخرى للاحتفاظ بوجودها في بلدان عديدة بطريقة لا تختلف كثيرا عن كيانها القانوني السابق. ويعد استخدام المنظمات غير الحكومية كواجهة أحد السبل الهامة والفعالة في التحايل على الجزاءات وذلك لأسباب كثيرة ليس أقلها أهمية أن حرية تكوين الجمعيات تكون في أغلب الأحيان مكفولة بحكم الدستور.

## هاء - المهام والهياكل

٧٦ - يبين فحص لوجود يونيتا وتمثيلها في مختلف بلدان العالم أن هناك إحدى المهام تنطبق على كل البلدان، وهي: ضمان مستوى عال من الاتصالات السياسية والاقتصادية وغيرها من الاتصالات المفيدة ذات القيمة للمنظمة. ويقوم بهذه الاتصالات سياسيون أوروبيون وأفريقيون وأمريكيون كما يقوم بها مثلا رجال الأعمال والضباط العسكريين الذين يمكن الاعتماد عليهم عند الحاجة. ويقوم السياسيون فيما يبدو بدور له أهمية خاصة. فهم يقدمون المساعدة لمواجهة الجهود المبذولة في مجال توجيه الانتقادات إلى يونيتا، أو لاتخاذ تدابير ضد المنظمة أو أعضائها. وهم يعملون أيضا كوسطاء ليونيتا بما يسمح لها بالوصول إلى الشخصيات الهامة من صناع الرأي أو القائمين على اتخاذ القرارات في بلدانهم.

٧٧ - وهناك مهام أخرى لها أهميتها موزعة على مختلف الأفراد وبالتالي على بلدان مختلفة، وهي مهام من قبيل شراء البضائع اللازمة لاستمرار بقاء المنظمة داخل أنغولا، وضمان التمويل اللازم لهذه المشتريات فضلا عن توفير الموارد المالية لتغطية تكاليف أنشطة التمثيل وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك تكاليف الطلاب وأفراد الأسر والممتلكات. وهناك بلدان

أخرى تقوم أيضا بدور هام كبلدان مستقبلة للطلاب الموفدين من قبل التشكيلات العليا ليونيتا وبتوفير بيوت آمنة لأفراد أسرهم.

٧٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الممثلين والناشطين والمؤيدين يقومون أيضا بدورهم كجزء من جهاز إعلام يونيتا. وهذه الأنشطة بارزة بوجه خاص في البرتغال، وهو بلد ينشر منه قدر هائل من المواد الإعلامية، وتصدر البيانات الصحفية، ويضطلع بأنشطة أخرى. وتقوم يونيتا أيضا بنشر المعلومات من خلال شبكة هامة غير رسمية في جنوب أفريقيا تتألف من الجهات التي كانت ترتبط به منذ عهد الفصل العنصري.

## واو - عمليات يونيتا خارج أنغولا

٧٩ - لقد كان التنظيم الخارجي ليونيتا دائما خاضعا للسيطرة الشديدة لجوناس سافيمبي شخصيا. ومما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه السيطرة قد تراخت خلال عام ٢٠٠٠ تدهور الحالة الأمنية وانخفاض فرص الوصول إلى قنوات الاتصال المأمونة. وقد ذكر أن السيد سافيمبي يساعده عدد من الأفراد في السيطرة على منظمة يونيتا في الخارج والإبقاء على اتصاله بها، ومن بينهم الأمين العام ليونيتا لوكامبا باولو غاتو، والمسؤول عن شؤونها الخارجية ألسيدس ساكالا. وقد أعيد تشكيل المنظمة من الخارج، ويبدو أنها تضم في قيادتها، وإن كان يتعذر تأكيد ذلك على وجه اليقين، كبار مسؤولي يونيتا المقيمين في بلدان مختلفة، وبالذات أوروبا، حيث أنيطت بهم مسؤوليات شتى. وتشير المعلومات أيضا إلى أنه بموازاة هذا الهيكل قد يكون هناك هيكل آخر يتسم بطابع أكثر سرية ويتألف من مسؤولين أصغر سنا ويدينون بالولاء الكامل للسيد سافيمبي، ويقومون بالسفر إلى مختلف البلدان كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وأجريت أيضا بعض التعديلات فيما يتعلق بالتمثيل في بلدان مختلفة. ولا يزال استخدام ترتيب المنظمات التي لا تستهدف الربح يوفر ليونيتا منظمات تستغلها كواجهة بدلا من مكاتب تمثيلها السابقة التي قامت الحكومات بإغلاقها بعد اعتماد مجلس الأمن للجزاءات.

## زاي - أوروبا

٨٠ - خارج أفريقيا، توجد العناصر الفاعلة في كل من فرنسا، والبرتغال، وإيطاليا، وبلجيكا، وأيرلندا، وسويسرا. وإحدى المنظمات الهامة التي تستخدمها يونيتا كواجهة هي "لجنة العدالة والسلام والمصالحة في أنغولا"، ولها تمثيل في ثلاثة من تلك البلدان، هي إيطاليا، والبرتغال، وأيرلندا. وفي بلجيكا تستخدم "منظمة كاسادا أنغولا" كواجهة ليونيتا. وعلى الرغم من أن الجزاءات تحظر سفر كبار ممثلي يونيتا، فإنه بوسع المنظمة في أوروبا أن

تعقد اجتماعات، في أغلب الأحيان في بلجيكا والبرتغال. واتفاق 'شينغن'، الذي تشترك فيه معظم البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يضاعف من صعوبة منع هذا السفر، فضلا عن أن عددا من كبار الممثلين قد اكتسب الجنسية الأوروبية. والمشاكل ناشئة عن ضعف نوعية القائمة التي وضعتها الأمم المتحدة بالأشخاص الذين تشملهم الجزاءات، والصعوبات التي ينطوي عليها التحكم في هذه القائمة، على أنه سيجري بصورة مستقلة تناول قائمة ذات نوعية أفضل.

٨١ - ولأسباب تاريخية، فإن وجود يونيتا في البرتغال قوي بوجه خاص. وعلى الرغم من أن حكومة البرتغال، امتثالا منها لقرار مجلس الأمن ١١٢٧ (١٩٩٧)، أغلقت مكتب يونيتا، فإن لجنة العدالة والسلام والمصالحة في أنغولا تفي بنفس الأغراض. و ''ممثل'' يونيتا في البرتغال هو كارلوس مورغادو. ولقد حصلت الآلية على هذه المعلومات من مصادر عديدة وجرى التحقق منها خطيا بسبل من بينها، على سبيل المثال، نسخة من دعوة موجهة إلى البعثات الدبلوماسية في لشبونة، وفي رسالة بعث بها جوفري جوستينو إلى رئيس البرتغال. والسيد جوستينو، الذي هو مواطن برتغالي، هو أيضا من العناصر الفاعلة الهامة في هياكل يونيتا الخارجية: وهو يقوم بدور ناشط بوجه خاص في أنشطة الضغط وتوزيع المعلومات. وقد ورد اسمه أيضا في ترويسة رسالة لجنة العدالة والسلام والمصالحة في أنغولا بوصفه ممثلها في البرتغال. ومن العناصر الناشطة في البرتغال أيضا أنطونيو مانويل أوربانو ''شاسانو''، وهو برتبة عميد، ونائب سابق لـ ''آسياس ساماكوفا'' في اللجنة المشتركة التي أنشئت بموجب بروتوكول لوساكا، وعضو سابق في البرلمان، وكثيرون آخرون.

٨٢ - ووجود يونيتا في فرنسا ليس بارزا كوجودها في البرتغال. غير أنه يظل هاما. وأبرز أعضائها هناك هو إيسايس ساماكوفا الذي كان مهددا بالطرد ولكن سُمح له بالبقاء في البلد ريثما تستوفى قضيته في المحكمة. ويعمد ساماكوفا إلى تجنب القيام بأي أنشطة عامة للترويج ليونيتا، إذ أن طبيعة الإذن له بالبقاء في فرنسا تعرضه لمخاطر إذا ما شارك علانية في أنشطة يونيتا. وبالإضافة إلى ذلك، يتجنب جورجي سانغويندي، ''ممثل'' يونيتا في فرنسا القيام علانية بأي أنشطة، وأيضا كذلك الأمر بالنسبة لمركز الدراسات السياسية والاقتصادية للتنمية في أنغولا، وهو المنظمة الواجهة التي أنشئت بعد إغلاق مكتب تمثيل يونيتا. وقد أُعطي مؤخرا اثنان من أبناء السيد سافيمبي مسؤوليات كبيرة تتعلق بمعاملات يونيتا المالية. ولا يعتبر هذان الإبنان، وهما دوراو ودوريو ساكايتا نشطين جدا من حيث عضويتهما في يونيتا. ووُصفت أنشطتهما، في واقع الأمر، بأنهما، بالأحرى، يساعدان أباهما، ولكن الأعمال التي يضطلعان بها، وبالذات دوريو ساكاتيا تكتسب أهمية.

٨٣ - ولذلك فإن أهمية وجود يونيتا في سويسرا وإيطاليا وبلجيكا وأيرلندا تتصل بصورة أساسية بما لديها من ''ممثلين'' ذوي نفوذ في هذه البلدان، فأدالبيرتو دا كوستا الأبن، الذي يحمل الجنسية البرتغالية والأنغولية هو ''ممثل'' المنظمة في إيطاليا. ويشير إليه مسؤولو يونيتا الآخرون أيضا بأنه ''كبير المتحدثين باسم يونيتا في الشؤون الخارجية''. وقد أنيط به مؤخرا دور هام في إدارة شؤون يونيتا المالية. ويسافر دا كوستا الأبن كثيرا في أوروبا. ويقيم اتصالات مع سياسيين إيطاليين، ووفقا لما لدينا من معلومات، فإنه يُقيم اتصالات أيضا مع الفاتيكان التي تربطه بها علاقات ممتازة.

٨٤ - وأما ''ممثل'' يونيتا في سويسرا، فهو جواو فاهيكيني، وهو مواطن سويسري أنغولي المولد: ويعمل بشكل وثيق مع السيد دا كوستا الأبن، ويمثل عنصرا هاما في الهياكل الخارجية.

٨٥ - وتمثل بلجيكا مكانا هاما لاجتماعات أعضاء القيادة الخارجية التي تتخذ من أوروبا مقرا لها. وقد تلقت الآلية عدة مؤشرات موثوقة تفيد بعقد اجتماعات مع أعضاء في البرلمان الأوروبي. ويعمل ''الممثل'' أزيفيدو دي أوليفيرا كانغانجي من مكتب هو أيضا مكتب منظمة كاسا دي أنغولا، وهي منظمة أخرى مسجلة بأنها منظمة لا تستهدف الربح. وكانغانجي مسجل باعتباره رئيسا فخريا للمنظمة، ولكنه هو الذي يستخدم أماكنها ويدفع إيجار هذه الأماكن. ويقال إن لمانويل زينغا، الذي أشار فريق الخبراء إلى أنه شريك وثيق للسيد كانغانجي، ضلعا في ذلك، ويؤكد هنا أن السيد كانغانجي هو الذي يكتسب أهمية بالنسبة للهياكل الخارجية ليونيتا وأن اتصالاته، ضمن المنظمة، تتم مع مسؤولين كبار في بلدان أخرى لا في بلجيكا. وأكد أحد أعضاء مجلس منظمة كاسا دي أنغولا لأحد مصادر الآلية ما تقوم به تلك المنظمة من أنشطة بوصفها منظمة واجهة، وأشير إلى أن المجلس كيان شكلي لتسجيل المنظمة وليس كيانا عاملا بالفعل. ويعمل السيد كانغانجي مع دوريو ساكايتا، وهو أحد أبناء السيد سافيمبي المقيمين في باريس. وعلى الرغم من أن السيد كانغانجي هو مسؤول يونيتا الوحيد الذي يحظى بنفوذ في المنظمة، فإن هناك نشطاء آخرين في هذا البلد. وتعطي لجنة الجنوب الأفريقي، وهي منظمة بلجيكية غير حكومية، مثالا على ذلك في رسالة وجهتها إلى الآلية تصف فيها أنشطة ممثلي يونيتا أثناء مؤتمر بشأن أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بأنها أنشطة سياسية عدوانية.

٨٦ - و''ممثل'' يونيتا في أيرلندا، ليون دياس، وهو مواطن أيرلندي من أصل أنغولي هو أيضا ممثل لجنة العدالة والسلام والمصالحة في أيرلندا، وفقا لترويسة رسائل هذه المنظمة.

ولا يزال السيد دياس، منذ عام ١٩٩٧، مسؤولا عن تنظيم شبكة اتصالات يونيتا، بما في ذلك قدراتها في مجال السواتل والإنترنت. وقد تلقت الآلية بيانا مفصلا إلى حد بعيد عن اقتناء المنظمة معدات اتصالات في أندولو وبايلوندو في عام ١٩٩٧ تهدف إلى تعزيز الإرسال الإذاعي داخل البلد وقيامها بتركيب تلك المعدات. وقد قام ليون دياس بشراء هذه المعدات. وعلى الرغم من التأكيدات السابقة المقدمة من السيد دياس للسلطات الأيرلندية بأنه ليس ممثلا ليونيتا، فقد تلقت الآلية معلومات بأنه لا يزال نشطا حتى الآن. واتصلت الآلية بالسلطات الأيرلندية التي تجري تحقيقات نشطة في هذه المسألة.

٨٧ - إلى جانب وجود يونيتا في البلدان المذكورة أعلاه، هناك أيضا مسؤولون نشطون في اسبانيا وألبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. غير أن الآلية ترى أن الهياكل الموجودة في هذه البلدان أقل أهمية وغير فاعلة نسبيا.

## حاء - أمريكا الشمالية

٨٨ - يبدو أن أهمية هياكل يونيتا في الولايات المتحدة قد تقلصت أو أصبحت على الأقل أكثر تكتما. ويُقال إن جاردو مويكاليا، ممثلها "المفترض"، عضو في قيادة الهياكل الخارجية الجديدة، ويضطلع بمسؤولية خاصة في أمريكا.

## طاء - أفريقيا

٨٩ - بعد سقوط موبوتو سيسي سيكو في عام ١٩٩٧، وصف مكتب تمثيل يونيتا في لومي، بتوغو، بأنه تحول إلى مقر خارجي للمنظمة. وقد أفادت التقارير بأن الاتصالات مع السلطات في توغو كانت جيدة جدا على أعلى المستويات. وبفضل ذلك، وجد كبار مسؤولي يونيتا وأسرهم ملاذا آمنا في هذا البلد. وقد أُلحق الأطفال في المدارس وأُعطيت لهم وثائق شرعية. وأُعطي المسؤولون والطلاب التابعون ليونيتا وثائق سفر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى جانب جوازات سفرهم العادية. وإلى جانب الأنشطة التي يضطلع بها "ممثل" يونيتا، جواكيم إرنيستو مولاتو، وبعده جواو باتيستا رودريغيس فينديس، عمد كثيرون آخرون من كبار مسؤولي يونيتا إلى استخدام لومي مركزا لعملياتهم الخاصة، ومن ذلك شراء الأسلحة. ومن هؤلاء الممثلين مارسيلو مويزيس داشالا "كاريكا" وهيلديبر موندومبي "بوريس". وكانت ليزيتي بينا، وهي أرملة أبن أخت السيد سافيمبي، سالوبيتو بينا، أحد كبار مسؤولي يونيتا العاملين في توغو، ويُقال إنها لا تزال في ذلك البلد.

٩٠ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، أصدرت السلطات في توغو أمرا بطرد ٥٦ مواطنا أنغوليا من توغو. وليس واضحا ما حدث بدقة في تنفيذ ذلك الأمر. فالمقابلات التي تمت مع السلطات

في توغو تُعطي روايات مختلفة للطريقة التي نُفذ بها أمر الطرد ذاك. فوفقا لإحدى هذه الروايات، طُرد هؤلاء الأشخاص إلى غانا وبنن. ووفقا لأخرى، تُرك الأشخاص المعنيون على الحدود، ووفقا لرواية ثالثة، سُلم إلى هؤلاء الأشخاص أمر الطرد وتُركت لهم مسألة الامتثال له بأنفسهم. وقد وجهت الآلية مؤخرا خطابين إلى حكومتي بنن وغانا تستفسر منهما عما إذا كانتا قد استقبلتا الأنغوليين في بلديهما. و لم يأت رد حتى الآن.

٩١ - وعقب تقديم تقريرنا المؤقت، تلقت الآلية معلومات تُفيد بأن بعض الأشخاص الذين طردوا تركوا توغو بالفعل، وبقي آخرون. وبقيت أسرة فينديس في لومي وإن كانت قد انتقلت إلى مسكن مؤقت في الضواحي، في حين تشير معلومات توفرت للآلية إلى أن السيد فينديس نفسه يتنقل بكثرة ويتخذ بوركينا فاسو وتوغو قاعدتين له. كذلك بقيت ليزيتي بينا هي وأسرتها في لومي. وقد تبين أن رقم هاتفها لا يزال مستخدما.

٩٢ - ونُقل عدد من الطلاب الموجودين في القائمة إلى قرية خارج بلدة سوكودي، في شمالي توغو. وقد كان الطالب الذي أجريت مقابلة معه في لواندا في آب/أغسطس ومقابلة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر أحد هؤلاء. ويقال إن بعض أبناء السيد سافيمبي ذهبوا إلى بوركينا فاسو وكوت ديفوار.

٩٣ - وأُبلغت الآلية أيضا بأن شخصين من الأشخاص الموجودين في قائمة المطرودين لا وجود لهم في الأصل. إلى جانب ذلك، وجدت الآلية بعض التناقضات في المعلومات المتصلة بوثائق سفر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أُصدرت للأشخاص المطرودين. وإذا أُخذ في الاعتبار أيضا التفسيرات المختلفة التي وردت من السلطات في توغو، ترى الآلية أن من المرجح أن بعض الأشخاص الموجودين في قائمة المطرودين لا يزالون في توغو. ولاحظت الآلية أيضا أن قائمة المطرودين من توغو تضمنت عدة أشخاص قُصَّر لا ينطبق عليهم نظام الجزاءات. (يخضع للجزاءات كبار مسؤولي يونيتا والبالغون من أفراد أسرهم فقط).

٩٤ - يبدو أن بوركينا فاسو أصبحت "بلد عمليات" أساسيا بالنسبة ليونيتا منذ لم تُعد كينشاسا مُتاحة لها بعد سقوط موبوتو سيسي سيكو في عام ١٩٩٧. وكانت واغادوغو "القاعدة الرئيسية" "للسفراء الخاصين" الهامين، هيلدير موندومبي "بوريس"، ومارسيلو مويزيس داشالا "كاريكا" فضلا عن جواو باتيستا رودريغيس فينديس، وهو مسؤول كبير آخر يحظى بأهمية كبرى في يونيتا اتخذ توغو مقرا له بوصفه "ممثلا" ليونيتا. وإن كان يقال الآن إنه يتنقل بين توغو وبوركينا فاسو. ووفقا للمعلومات التي حصلت عليها الآلية، فإن جواو كاتيندي "جو براتا"، وهو مدير الأنشطة التعدينية ليونيتا، موجود أيضا في بوركينا

فاسو. وكما ذُكر أعلاه، وفي الفترة التي تلت بداية عام ١٩٩٩، انتقل إلى واغادوغو جزء كبير من الأنشطة التي كانت في السابق تتم في لومي، ومنها صفقات الماس. ويُقال إن ''الممثل'' في بوركينا فاسو هو جوليو كانيوالوكا ونائبه دافيد كوكيلو.

٩٥ - وقد أصدرت حكومة بوركينا فاسو مرسوما يحظر على جميع الأنغوليين، فيما عدا أولئك الذين يقومون بمهام حكومية رسمية، الدخول إلى بوركينا فاسو أو البقاء فيها. وفي رسالة موجهة إلى الآلية، أفادت الحكومة أن المعلومات الواردة أعلاه فيما يتعلق ببقاء كبار مسؤولي يونيتا في البلد لا أساس لها من الصحة وأنه لم يُعثر على هؤلاء الأشخاص في البلد. وأفادت الحكومة أيضا أن المرسوم يستهدف بوجه خاص الأشخاص الموجودين في قائمة الأمم المتحدة التي تضم كبار مسؤولي يونيتا. غير أن كبار المسؤولين المذكورين أعلاه لم يدرجوا بعد رسميا في قائمة الأمم المتحدة، على الرغم من أنهم مدرجون في مسودة قائمة جمعتها الآلية. ولا يرجح أيضا أنهم يستخدمون جوازات سفر أنغولية فمسؤولو يونيتا معروفون بأنهم يستخدمون جوازات سفر عدد كبير من البلدان، ولكنهم لا يستخدمون بوجه عام جوازات سفر أنغولية. فمن المرجح إذن أنهم لا يزالون في بوركينا فاسو على الرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة.

٩٦ - وكانت كوت ديفوار، ولعلها ما زالت، ذات أهمية ليونيتا، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى جوازات كوت ديفوار التي أصدرت لصالح مسؤولي يونيتا، وإن لم يكونوا بالضرورة من كبار المسؤولين. ولدى الآلية عدة أمثلة لجوازات السفر هذه، وقد أُبلغت بوجود كثير غيرها. ويُقال إن هذه الجوازات تشير إلى أن مسؤولي يونيتا يحملون جنسية كوت ديفوار. وتتضمن جوازات سفر كوت ديفوار الأسماء الحقيقية لمسؤولي يونيتا وتشير إلى مكان وبلد الميلاد. وفي أثناء زيارة قامت بها الآلية إلى أبيدجان، أُبلغنا أن الحكومة قررت الاستعاضة عن جميع جوازات السفر بجوازات سفر جديدة بغية وقف تداول جوازات السفر التي أُعطيت ''بتساهل'' لغير مواطني كوت ديفوار.

٩٧ - ويقال إن ''ممثل'' يونيتا في كوت ديفوار هو أديليو شيتيكولو، الذي كان يتخذ مقره سابقا في باريس. وهناك مسؤول كبير وبارز جدا تابع ليونيتا وهو جورجي ماركيس كاكومبا الذي يشغل مركزا مرموقا في الأوساط الاجتماعية في أبيدجان. والسيد كاكومبا صديق قديم لجوناس سافيمبي، وإن كانت بعض المعلومات تشير إلى أنه لم يعد من المحظيين لديه في الوقت الحاضر. ولم تستطع الآلية التحقق من جميع المعلومات المتاحة فيما يتعلق بالسيد كاكومبا، غير أن مصادر مستقلة تشير إلى أنه يقوم بأنشطة منها تجارة السلاح.

٩٨ - وفي المغرب، يبدو أن وجود يونيتا قد ضعف مؤخرا. ويقال إن "ممثلها" السابق، جيمي فورتادو قد طُلب منه مغادرة البلد، ويُفترض أنه يعمل الآن خارج البرتغال فيما يحاول توطيد نفسه من جديد في المغرب. ويعتقد أن السيد فورتادو ضالع في إدارة الأصول المالية ليونيتا في المغرب.

٩٩ - ونظرا إلى أن زامبيا بلد مجاور لأنغولا وتشاطرها حدودا طويلة جدا، فمن البديهي أن زامبيا تكتسب بالضرورة أهمية لدى يونيتا. ويكتسب هذا، فيما يبدو، صفة خاصة خلال السنة الأخيرة حيث واجهت المنظمة عدة عمليات عسكرية قام بها الجيش الوطني الأنغولي في مقاطعتي موكسيكو وكواندو كوبانغو الحدوديتين. ويُقال إن كبير المسؤولين المقيم لا يزال إدواردو شالين ولكن نظرا لتدفق الكثير من مسؤولي يونيتا إلى زامبيا، يقال إنه ليس من الواضح مَن الذي يمثل المنظمة. ولا يزال هيلدير موندومبي "بوريس"، الذي نشأ في زامبيا وذهب إلى المدرسة فيها، لا يزال يزور هذا البلد.

١٠٠ - وبعد الهجمات الحكومية التي بدأت في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ازداد عدد اللاجئين الأنغوليين ازديادا كبيرا. فأقيم مخيم للاجئين في نانغويشي في المقاطعة الغربية لإيواء اللاجئين القادمين من جامبا بعد أن استولت عليها القوات الحكومية في نهاية عام ١٩٩٩. وتشير المعلومات الواردة من مصادر شتى إلى أن ثمة خطرا كبيرا يتمثل في أن يكون هذا المخيم أيضا بمثابة قاعدة سرية ليونيتا أو ملاذ آمن لها. فقد كانت جامبا معقلا ليونيتا محكم التنظيم والرقابة. وتمكنت الآلية أيضا من التحقق من أن القيادة الحالية لمخيم نانغويشي تتكون، بصفة جزئية على الأقل، من أشخاص كانت لهم وظائف مهمة في "جامبا القديمة". وقد نُبهت الآلية أيضا إلى احتمال حدوث تجنيد قسري للقُصَّر وإلى استخدام المخيم أيضا ملاذا آمنا لجنود يونيتا الذين يقال إنهم قد تمكنوا من بلوغ المخيم الذي يقع على بعد مسيرة يومين من الحدود عبر مناطق قليلة السكان. وقد أثيرت هذه الشواغل مع حكومة زامبيا خلال زيارة لهذا البلد تمت في الآونة الأخيرة.

١٠١ - وناميبيا بلد آخر مجاور لأنغولا من المعروف أن يونيتا تستخدمه للاختباء وللقيام بأنشطة شتى. وأصبح عبور الحدود أكثر صعوبة، وإن لم يكن مستحيلا، من جراء الرقابة التي تقوم بها الحكومتان على جانبي الحدود والعمليات العسكرية التي ينفذها الجيش الأنغولي في المنطقة الواقعة شمال الحدود. وبعد تقديم تقرير فريق الخبراء، بعثت حكومة ناميبيا إلى رئيس مجلس الأمن تقريرا شديد التفصيل يتضمن معلومات بشأن الإجراءات المتخذة والمعلومات التي تم الحصول عليها بشأن بعض الأسئلة التي أثارها فريق الخبراء (S/2000/752).

١٠٢ -ولا يزال يونيتا يستخدم جنوب أفريقيا لأغراض عديدة. وسبق أن ورد ذكر الشبكة غير الرسمية في هذا البلد فيما يتعلق بنشر المعلومات. وهي تعمل أيضا في مجال الأنشطة التجارية. ويقوم مينيس نادو، الذي كان يعمل "مديرا" لمكتب يونيتا في اللجنة المشتركة التي أنشئت في لواندا في إطار بروتوكول لوساكا، بالترويج لمهمة لأنشطة يونيتا وتقديم التسهيلات لها.

١٠٣ -ومع أن ما تقدم ذكره من أنشطة يونيتا الخارجية لا يتسم بالشمول، فإنه يبين كيف تعمل يونيتا ويوضح الطريقة التي لا تزال تتبعها في الخارج رغم الجزاءات المفروضة التي تحظر وجود تمثيل لها ودخول كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم الراشدين إلى بلد ما والإقامة فيه. وطلبت الآلية، أثناء فترة ولايتها، من الحكومات المعنية تقديم تعليقاتها وما لديها من معلومات تتعلق، في جملة أمور، بوجود كبار المسؤولين في يونيتا. وقد وردت بعض المعلومات المذكورة آنفا في وقت متأخر تعذر معه الاتصال بالحكومات قبل وضع هذا التقرير في شكله النهائي. وترحب الآلية ترحيبا كبيرا بأية معلومات يمكن أن تزودها بها الحكومات من شأنها إيضاح كيفية أداء هياكل يونيتا الخارجية لعملها.

١٠٤ -وكما ذكر آنفا، يبدو أن أغلب البلدان، إن لم يكن جميعها، قد أذنت، على الأقل رسميا، تمثيل يونيتا فيها. بيد أنه لا ريب في وجود بعض الهياكل التي تؤدي بالقدر المستطاع مهام ممثلي يونيتا. وفي بعض البلدان حُولت مكاتب التمثيل إلى منظمات غير ربحية أو منظمات غير حكومية أو منظمات شبيهة تستخدم كواجهات. وفي بلدان أخرى، كفل استمرار عمل يونيتا بشكل آخر. ورغم أن الآلية تدرك إدراكا تاما ما لحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وغير ذلك من أهمية، فإنها ترى ألا يُسمح ليونيتا بإساءة استخدام هذه الحريات، وأن على الحكومات أن تتحلى باليقظة تلافيا لذلك.

١٠٥ -وناقشت الآلية، في تقريرها المؤقت، بالتفصيل أهمية القائمة التي أعدتها الأمم المتحدة بأسماء مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم الراشدين التي تشكل الأساس الذي يتعين على الحكومات اتخاذ التدابير اللازمة بناء عليه لكفالة تطبيق الجزاءات المفروضة على سفرهم وإقامتهم في بلد ما. وثمة حاجة إلى استكمال تلك القائمة باستمرار ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص الذين غادروا يونيتا وحكم السيد سافيمبي ومن ثم وجب حذف أسمائهم من القائمة. وينبغي أن تتولى الأمانة العامة للأمم المتحدة القيام بهذا العمل واستكماله كل شهرين وفق المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها لجنة الجزاءات. وقد قدمت الآلية إلى لجنة الجزاءات قائمة محسَّنه ومستكملة. وبعد الموافقة على القائمة ستوضع على

صفحة الاستقبال الخاصة بالآلية على الشبكة العالمية على العنوان التالي (www.un.org.Depts/dpa/docs/monitoringMechanism. Htm).

١٠٦ -وعلى نحو ما ورد ذكره من قبل، أصبح كبار مسؤولي يونيتا الذين مُنحوا جنسية البلد الذي يقومون بعملياتهم منه أكثر فائدة للمنظمة، إذ لا تُلزم الجزاءات أي بلد برفض دخول مواطنيه إلى أراضيه. ففي أوروبا تكون الجنسية، بل حتى بطاقة الإقامة في أحد البلدان الأعضاء في اتفاق شنغن ذات فائدة كبيرة من الناحية العملية. فاتفاق شنغن يعني، ضمن أمور أخرى، التخلي عن مراقبة الحدود بين الدول الأعضاء. وأن تكون لبلدان المجموعة حدود خارجية مشتركة مع البلدان التي ليست طرفا في الاتفاق وأن توحد لوائح التأشيرات في جميع الدول الأعضاء.

١٠٧ -ومع أن فرض الرقابة على كبار مسؤولي يونيتا الذين يتنقلون داخل البلدان المرتبطة باتفاق شنغن أمر بالغ الصعوبة، فإن ذلك لا يعني بطلان الجزاءات داخل تلك المنطقة. فحسب إدراك الآلية، لا يزال بوسع البلدان رفض دخول الأشخاص غير المرغوب فيهم لأراضيها. ومع أن هؤلاء الأشخاص قد يتمكنون من الدخول لعدم وجود رقابة على الحدود، فإن قيامهم بذلك ينبغي أن يُعَد أمرا غير مشروع ومن ثم يمكن إلقاء القبض عليهم إذا أُبلغت السلطات بوجودهم. وتأمل الآلية في أن ينظر أعضاء اتفاق شنغن في هذا الأمر بغية سد هذه الفجوة الكبيرة في إنفاذ الجزاءات.

١٠٨ -ويذكر أيضا أنه لا يجوز إبعاد مواطن ينتمي إلى إحدى الدول الأعضاء في اتفاق شنغن من دولة أخرى عضو فيه. ولم يكن لدى الآلية الوقت الكافي أو القدرة على النظر في هذه المسألة، بيد أنها تأمل أيضا في أن تُسَد هذه الثغرة التي تتيح التحايل على الجزاءات. ومن الأمثلة على ذلك أدالبيرتو دي كوستا الابن، وهو مواطن برتغالي يمثل يونيتا في إيطاليا.

١٠٩ -ويبدو أن ثمة تضاربا بين اتفاق شنغن والجزاءات المفروضة بموجب القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) أو أن هذا الاتفاق يُستخدم على الأقل ذريعة لعدم تنفيذ الجزاءات تنفيذا كاملا. ويوجد تضارب آخر في مجال الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وباللجوء. ومع أن الفقرة ١٠ من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) تطلب إلى جميع الدول أن تتقيد بالتصرف طبقا لأحكام هذا القرار بغض النظر عن وجود أي حقوق ممنوحة أو التزامات مفروضة بموجب أي اتفاق دولي، فإن بلدانا كثيرة تعتبر نفسها غير قادرة على إبعاد كبار المسؤولين وإرسالهم إلى أنغولا لأسباب تتعلق بالالتزام بالصكوك الدولية بشأن اللاجئين واللجوء السياسي.

١١٠ -وتشكل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ترتيبا إقليميا آخر له أهميته عند النظر في تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا. فعلى نحو ما ورد ذكره من قبل، كان في

حوزة كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم الذين وردت معلومات تفيد بإبعادهم من توغو وثائق سفر خاصة بهذه الجماعة أصدرتها توغو. وقد أُلغيت هذه الوثائق فيما بعد حسب تأكيدات الأمين التنفيذي للجماعة. وبما أنه من الواضح أن وثائق السفر الخاصة بالجماعة ستسهل تنقل كبار مسؤولي يونيتا بحرية بين البلدان الأعضاء في الجماعة، فإن الآلية تأمل في أن تنظر المنظمة في هذه المشكلة حتى يتسنى سد هذه الثغرة أيضا.

## تاسعا - دور النقل في انتهاك الجزاءات المفروضة على يونيتا

### ألف - عرض عام

١١١ - يركز هذا الجزء من التقرير على دور النقل في انتهاك الجزاءات في أنغولا وهو أمر اهتم به تقرير فريق الخبراء. فالأفراد والشركات والطرق ومناطق الهبوط تقوم بدور بالغ الأهمية في الإبقاء على قدرة يونيتا على إجراء عملياتها. بل إن النقل وعمليات الإمداد المتعلقة به هي بمثابة شريان حياة يونيتا وإذا كانت يونيتا تعير النقل والإمداد هذا القدر من الأهمية، فمن اللازم ألا يكتفي المجتمع الدولي بالحديث عن أهميتهما الاستراتيجية، بل عليه أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بوقف نشاط شبكة النقل والإمداد هذه أو تدميرها من خلال تنسيق إنفاذ القانون.

١١٢ - وقد دمرت الحرب الأهلية في أنغولا عبر عقود البنية الأساسية للنقل في هذا البلد. فقد تعرضت المنشآت الرئيسية في شبكتي الطرق والسكك الحديدية لقصف كثيف ودُمرت خطوط الاتصال بينما تعج مناطق واسعة من الأراضي بحقول ألغام مجهولة وتتعرض طرق النقل المتبقية في المناطق النائية لهجمات عشوائية. وبسبب هذا الوضع أصبح النقل الجوي الوسيلة الرئيسية لإعادة تزويد يونيتا بالإمدادات ولا سيما خلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ حينما كانت يونيتا تفاخر بأن لديها مهابط فسيحة للطائرات في مواقع من بينها أندولو. واستمعت الآلية، خلال التحقيقات التي أجرتها، إلى إفادات بحدوث عمليات إنزال جوي في الأراضي التي تسيطر عليها يونيتا حتى أثناء تغير الظروف العسكرية في الوقت الراهن، مما يبين ما يحظى به النقل الجوي من أهمية استراتيجية لدى يونيتا.

١١٣ - بيد أن إعادة تزويد يونيتا بالإمدادات عن طريق النقل الجوي يستدعي أن تحلق الطائرات فوق عدد من البلدان كما يتطلب حصول الطائرات على إذن وتأمين الأطقم وشحن الشحنات وتفريغها وتخليصها من الجمارك والحصول على مواقع للإقلاع والهبوط في مطارات العبور الرئيسية. ويترك هذا النشاط بطبيعته آثارا من المستندات يمكن تتبعها في

تجميع خيوط الصفقات والطرق التي سلكتها وفي تحديد أدوار الأفراد والشركات والمنظمات المشاركة فيه.

١١٤ - بيد أنه ينبغي أن يراعى، خلال عملية تجميع الخيوط هذه، أن الطائرات والطيارين والسماسرة والوكلاء المشاركين في توريد الأسلحة وغيرها من المعدات المحظورة يقومون بذلك على هامش النشاط القانوني ويتحايلون عمدا على كثير من القواعد التي تنظم هذه الصناعة. وفي هذا السياق، وبناء على المعلومات المتوافرة لديها، ترى الآلية أن عددا من السفريات التي تقوم بها شركة Air Cess والتي ورد ذكرها من قبل تهبط في الوجهات المزعومة بعد أن تكون قد سلمت الأسلحة في الأراضي الخاضعة لسيطرة يونيتا وذلك للإيحاء بأنها سفريات مشروعة. ويؤيد ذلك المعلومات التي قدمها اللواء جاسينتو باندوا الذي تخلى عن يونيتا وأخبر الآلية أنه من المعروف أن رحلات شركة Air Cess تنقل الأسلحة والشحنات العادية معا إخفاء لعملياتها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا قدمت، خلال تلك الفترة، تقارير تفيد بأن طائرات شركة Air Cess تهبط باطراد ملحوظ في الأراضي التي تسيطر عليها يونيتا. ولذلك فمن الواضح أن يونيتا تعتمد على هذا النشاط وعلى شبكات السماسرة المنظمة ووكلاء الشحن وشركات الطيران التي تشكل شريان حياتها فتقوم بنقل عملياتها تبعا للتغيرات التي تحدث في ميدان المعارك ولمواقع قوات يونيتا التي تتغير على الدوام.

١١٥ - إن صناعة النقل الجوي صناعة صغيرة نسبيا وكثير ما تكون الشركات العاملة فيها مترابطة، بمعنى أن الطيار/الطيار - المالك كثيرا ما يتعاقد من الباطن إذا برزت الحاجة أو سنحت الفرصة لذلك. ولذلك فمن البديهي أن أغلب الأفراد العاملين في هذه الصناعة الصغيرة المتخصصة يعرف بعضهم بعضا ويشكلون شبكة غير رسمية.

١١٦ - كما أن السوق تتميز بدرجة عالية من التنافس وقد يجد أصحاب الطائرات الأفراد أنفسهم في وضع يصبح فيه القيام ببعض المخاطر واحدا من الخيارات القليلة المتاحة لهم للتمكن من الاستمرار في عملهم من الناحية الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، فقد يحقق القيام ببضع رحلات جوية غير مشروعة فوائد جمة.

١١٧ - وتتيح أعلام الملاءمة تفادي كثير من المستندات والتأمينات اللازمة والضمانات التي يطلبها جميع أصحاب الطائرات. وعلى النحو الذي سيبين في هذا التقرير، كان من السهل على شركة Air Cess، كلما ثارت مشكلة بينها وبين السلطات في بلد ما، الانتقال إلى بلد آخر بين عشية وضحاها دون أي توضيحات نظرا لأن عددا من الدول على استعداد لتقديم

أعلام الملاءمة دون توجيه أية أسئلة. وفي بعض الحالات هناك وكالات تعلن عن قدرتها على تسجيل الطائرات دون تفتيشها في بلد التسجيل لقاء دفع رسوم معينة.

١١٨ - وهناك طيارون تلقوا تدريبا عسكريا ولهم خبرة في المعارك (ينتمون في كثير من الأحيان إلى شرق أوروبا والجنوب الأفريقي) على استعداد، بصفتهم الفردية وكرجال أعمال، للقيام بهذه الأنشطة. وقد تم التعرف على أفراد مثل جوني باريرا ضمن الطيارين الذين قاموا في الماضي بمهمات لخرق الجزاءات في أنغولا.

١١٩ - بيد أن الهبوط بطائرات الشحن الثقيلة المحملة بشحنات غير مشروعة في ظروف الحرب وخرق حالات الحظر الدولية مثل الحظر المفروض على أنغولا يتطلب جهدا يفوق الجهد الفردي ويستلزم وجود شبكة دولية منظمة من الأشخاص الذين يتوافر لهم التمويل الجيد وشبكة اتصال محكمة ولهم إلمام واسع بالسمسرة والنقل والإمداد ويتمتعون بالقدرة على نقل الشحنات غير المشروعة في سائر أنحاء العالم دون إثارة شبهات قانونية حولهم. أو لهم القدرة على التعامل مع العقبات. ومن ضمن هذه المنظمات المنظمة التي يترأسها، أو التي يتحكم فيها ظاهريا على الأقل، فيكتور بوت، الذي ينتمي إلى شرق أوروبا.

## باء - لمحة عن فيكتور بوت

١٢٠ - فيما يلي لمحة مختصرة عن فيكتور بوت، وشركاته، وأنشطته، وعن بعض شركائه.

١٢١ - كثيرا ما يشار إلى فيكتور بوت، الذي ولد في دوشمبي بطاجيكستان في عام ١٩٦٧، في دوائر إنفاذ القانون باسم فيكتور ب. ولذلك سبب وجيه، إذ يقال إن له خمسة أسماء مستعارة على الأقل معروفة فعلا ويحتمل أن تكون له عدة أسماء أخرى غير معروفة.

١٢٢ - وأفادت سلطات جنوب أفريقيا بأن السيد بوت الذي يقيم بالإمارات العربية المتحدة يحمل خمسة جوازات سفر على الأقل، منها اثنان أحدهما روسي وآخر أوكراني. وبوت متزوج وتقيم زوجته آلا معه أيضا في الإمارات العربية المتحدة. وتشير المعلومات الواردة من الولايات المتحدة أن صهره 'زويغين' شغل في وقت ما منصبا رفيعا في وكالة الاستخبارات السوفياتية (الكي جي بي)، وربما شغل منصب نائب الرئيس.

## جيم - نبذة تاريخية عن شركة الطيران إير سيس

١٢٣ - ظهرت شركة الطيران "إير سيس" أول مرة في عام ١٩٩٦. وحسب ما تشير إليه الوثائق، فإن شركة إير سيس، المسجلة في مونروفيا، ليبريا، برئاسة فيكتور بوت، انتقلت إلى مكاتبها في مطار أوستند في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

١٢٤ -وفي الحقيقة أن شركة إير سيس انتقلت إلى مكاتب أخلتها شركة تدعى ترانس أفييشن نيتووورك غروب (Trans Aviation Network Group) وهي شركة أنشئت في آذار/مارس ١٩٩٥. وأنشأ هذه الشركة شخصان لكل منهما حصة ٥٠ في المائة وهما ميشيل فيكتور توماس، ويعتقد أنه فرنسي ويعيش في مارسيليا وفيكتور بوت الذي يقيم بالشارقة، في الإمارات العربية المتحدة. وكان المدير التنفيذي لهذه الشركة طيارا بلجيكيا يدعى رونالد دي سميث.

١٢٥ -وفي الفترة ذاتها تقريبا، تشارك السيد دي سميت والسيد بوت في إدارة شركة أخرى تدعى إيستباوند بي في بي إى (Eastbound BVBA) وقد استعصى الحصول على وثائق دقيقة لهذه الشركة، غير أنه يعتقد أن الشركة كانت تعمل في مجال تصدير السيارات الجديدة والمستعملة من غرب أوروبا إلى شرق أوروبا.

١٢٦ -وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ انتقلت شركة إير سيس من أوستند، في الفترة ذاتها تقريبا التي كشف فيها موظفو الجمارك البلجيكية عمليات المراقبة في المطار. ويعتقد أن العمليات بدأت في هذه الفترة الزمنية في الإمارات العربية المتحدة، رغم أنه لا يعرف تاريخ ذلك على وجه التحديد.

١٢٧ -وفي ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٧ أنشئت شركة إير سيس سوازيلند المحدودة. وكان فيكتور بوت رئيسا لهذه الشركة أيضا ونقلت بعض الطائرات التي كانت على السجل الليبري لتحمل الرمز "3D" المخصص لسوازيلند. ورغم أن هذه الشركة مسجلة في سوازيلند، كانت الأنشطة الحقيقية لهذه الشركة تتم انطلاقا من مطار بيترسبيرغ في جنوب أفريقيا.

١٢٨ -وبعد إنشاء شركة إير سيس سوازيلند المحدودة، انضمت إلى اتحاد محلي للشركات وشكلت مجموعة جديدة تدعى إير باس (Air Pass) في أواخر عام ١٩٩٧. ويبدو أنه كان لشركات الطيران المحلية طرق ثابتة واتصالات جيدة في المنطقة، لكن لم تكن لديها القدرة اللازمة للعمل. وكان السيد بوت، باتصالاته العديدة بالقوات الجوية السوفياتية السابقة، قادرا على توفير هذه القدرة اللازمة فورا واستفاد في المقابل من الطرق والاتصالات القائمة في منطقة الجنوب الأفريقي.

١٢٩ -وأنشئت شركة سيسافيا في ١٩٩٨، كشركة مسجلة في غينيا الاستوائية، رغم أنها مسجلة الآن باسم إير سيس. ويوجد مقر عمليات الشركة في الشارقة، في الإمارات العربية المتحدة.

١٣٠ -ونظرا لصرامة القوانين وشدة عمليات التدقيق في سوازيلند، التي كشفت المخالفات في تسجيل الطائرات والعديد من العيوب المتعلقة بالأهلية للطيران، ألغت سوازيلند تسجيل طائرات إير سيس وإير باس. وفي الوقت ذاته، أقام السيد بوت عمليات أخرى في شمال أفريقيا. وحصل السيد بوت على شركة الخطوط الجوية لأفريقيا الوسطى، وسُجلت في جمهورية أفريقيا الوسطى لكنها تستخدم الشارقة ورأس الخيمة في الإمارات العربية المتحدة كقاعدتين لعملياتها.

١٣١ -وفي وقت ما عام ١٩٩٨، ولو أنه لا يتضح متى بالضبط، أنشئت شركة كازاخستانية تدعى إيربيس (IRBIS) (شركة شحن جوي) بمكتب في ألماتي، في كازاخستان. غير أن الشركة لا تمتلك أي طائرات، وإنما تستأجر طائرات شركة إير سيس بالتحديد، عند اللزوم. ويمكن القول بأن شركة إيربيس تشكل مكتبا لفيكتور بوت في شرق أوروبا.

## دال - لمحة عن شركة إير سيس حاليا

١٣٢ -يتمركز معظم عمليات إير سيس في الإمارات العربية المتحدة، وبخاصة الشارقة، ورأس الخيمة ودبي أيضا، بيد أنه عندما يُنظر إلى هيكل الشركة على الورق تبدو مواقع التسجيل والعمل أكثر تعقيدا.

١٣٣ -فشركة إير سيس، التي كانت تعرف حتى وقت قريب باسم سيسافيا، مسجلة في غينيا الاستوائية، التي تزود طائرات الشركة برمز "3C". غير أن عنوان مكتب عمليات الشركة هو صندوق البريد ٧٨٣٧، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. وفي استعلامات صناعة الطيران يدرج اسم فيكتور بوت بصفته مديرا للشركة، (وهذا الاسم هو أحد الأسماء المستعارة العديدة لبوت). وقد اتصلت الآلية بالسلطات في غينيا الاستوائية والإمارات العربية المتحدة للحصول على مزيد من المعلومات عن هذه المسألة، وأفادت الإمارات العربية المتحدة الآلية بأنه قد بدأ إجراء تحقيق وأنه لم يكتمل بعد. ولم يرد أي رد من غينيا الاستوائية.

١٣٤ -أما شركة الخطوط الجوية لأفريقيا الوسطى فهي مسجلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تشير إلى هذه الطائرات برمز "TL". وقد كانت الطائرات ذات الرمز "TL" في معظمها طائرات غُيِر رمزها الأصلي "3D" سوازيلند وذلك بالأساس نظرا لسحب التراخيص بسبب المخالفات التي سجلت في أيار/مايو ١٩٩٨. وتعمل الخطوط الجوية لأفريقيا الوسطى انطلاقا من رأس الخيمة (وذلك غير ثابت) لكن لها مكتبا للعمليات في الشارقة، (وكالة ترانسافيا للسفر، صندوق البريد ٣٩٦٢ الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).

١٣٥ -ورغم أن للشركتين عنوانين مختلفين على ما يبدو، فإنهما تشتركان في أرقام الهاتف والفاكس ذاتها. يظهر اسم وكالة ترانسافيا للسفر التي يوجد مقرها هي أيضا في الشارقة. والواقع أن هذه الشركات جميعها تبدو منتسبة إلى شبكة ترانسافيا (مجموعة تان) التي يرجع أصلها إلى مدينة أوستند في بلجيكا.

١٣٦ -وهناك شركة أخرى يبدو أنها ضالعة في شبكة إير سيس وهي شركة سانتا كروس أمبيريال للطيران المسجلة في ليبريا، والتي تعد فرعا لشركة الدرفيل الطائر (Flying Doulphin) التي تمتلكها الإمارات. ورغم أن هذه الشركة مسجلة في ليبريا، فهي تعلن أن مكتب عملياتها دبي في الإمارات العربية المتحدة، رغم أن القاعدة الحقيقية للطائرات هي الشارقة كما يبدو. وفي الماضي، لوحظ أن إحدى طائراتها "العال" تمد قوات يونيتا.

١٣٧ -وتوفر شركة إير سيس أيضا طائراتها لكي تستخدمها شركات أخرى، ويملك فيكتور بوت شركة أخرى أيضا تدعى إير سيس المحدودة، وهي مسجلة في ميامي بالولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وهي رغم كونها شركة على الورق أساسا فإنها تيسر الأمور بالنسبة إلى الرمز "N" الذي يعطي لطائرات أمريكا الشمالية.

# شرکات فیکتور بوت

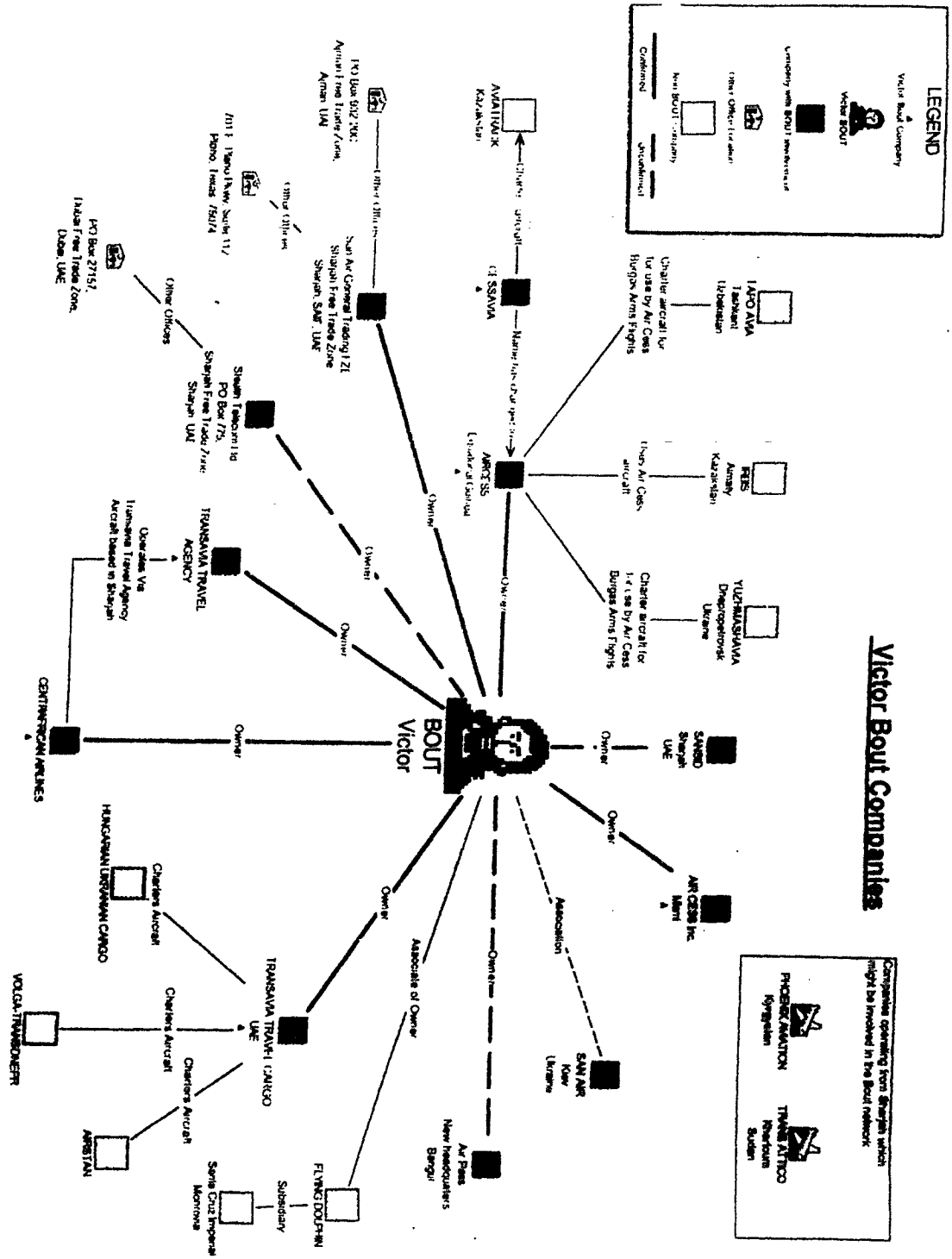

## هاء – منظمة فيكتور بوت

١٣٨ – لكي تعمل منظمة بفعالية فإنها تحتاج إلى شبكة واسعة من جهات الاتصال والاخصائيين. ورغم أن الفرع أدناه غير شامل، فإنه يبيِّن أن فيكتور بوت قد اكتسب هذه القدرة.

### بوت – شيشكلي

١٣٩ – كان ريتشارد عمار شيشكلي، المولود في عام ١٩٥٩، مستخدما/شريكا لفيكتور بوت لعدة سنوات وهو أخصائي عُيِّن في منصب مثالي. وهو محاسب قانوني معتمد ومدقق معتمد لعمليات الغش وله تجربة تزيد على ١٢ سنة، بالإضافة إلى خبرته العسكرية في الطيران ومراقبة الحركة الجوية.

١٤٠ – وعلى مدى العقد الأخير تقلّد السيد شيشكلي مناصب عليا في شركات يملكها فيكتور بوت. ويبين المخطط البياني أدناه هذه الصلات. فبصفته كبير مديري الشؤون المالية، تشمل مسؤولياته توجيه الأنشطة في مجال المحاسبة والشؤون المالية وإعداد التقارير العامة، ومراجعة الحسابات والمسؤولية عن النظم المالية بصورة شاملة. ويبدو أن هذا المنصب هام في الحقيقة. غير أن المنصب الآخر الذي يشغله السيد شيشكلي أيضا هو منصب المدير التجاري للمنطقة الحرة في الشارقة، في الإمارات العربية المتحدة. وهو هناك مسؤول عن معظم نشاط مواقع الاتصال والمواقع التجارية، ويقوم هنا بدور هام أيضا، وبخاصة نظرا لكون جميع شركات فيكتور بوت تقريبا، بصرف النظر عن مكان تسجيلها، تعمل انطلاقا من الإمارات العربية المتحدة، ومن الشارقة بصفة خاصة.

# فيكتور بوت – ريتشارد شيشكلي
## الشركاء والمشاركون في العمل والشركات ذات الصلة التي مقرها الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

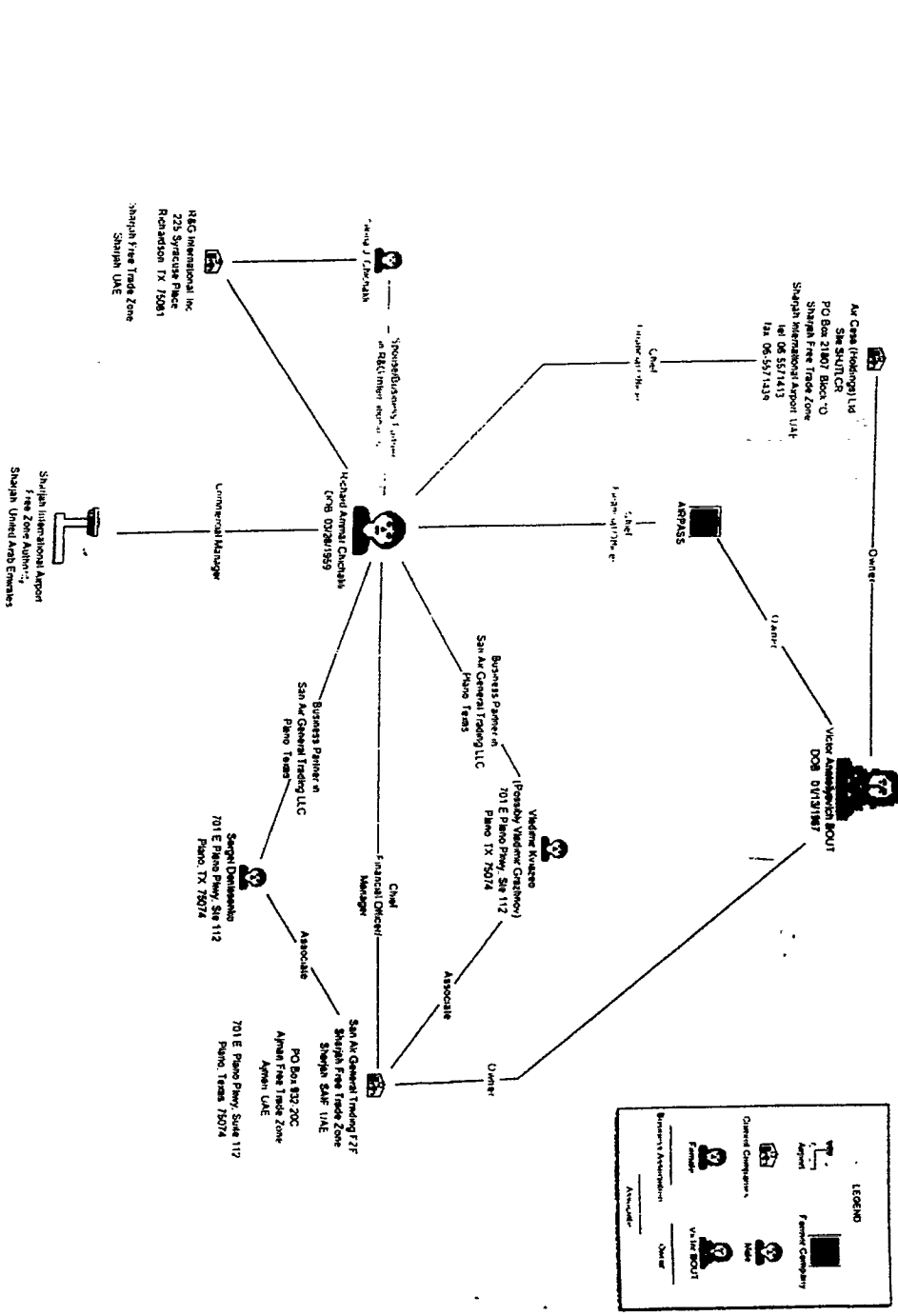

### بوت - أورلوف

١٤١- يُعتقد أن لفيكتور بوت صلة بشخص معين يدعى أوليغ أورلوف، وهو من شرق أوروبا (ربما يكون روسيا أو أوكرانيا أو أرمينيا، ولم يتم التأكد من هويته). ويُعتقد أن لأورلوف شركة في دبي تدعى EMM Arab Systems وأن له عمالا ينقلون الأسلحة من المصانع إلى المطار في برغاس.

### بوت - هاريدين

١٤٢- ليس من الصعب، خاصة على المطلعين على سير الأمور، تسجيل الطائرات ببلدان أقل تدقيقا من غيرها في صحة المعلومات، أو تحويل تسجيل الطائرات إلى تلك البلدان. وفيكتور بوت شريك لشخص يدعى مايكل هاريدين، وهو ليس فقط قادرا على القيام بتلك الخدمات، بل هو يشهرها علنا وبنشاط. وفي الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ كانت لهاريدين ولشريك فيكتور بوت، وهو طيار بلجيكي يدعى رونالد دي سميت، سلطة القيام بالأعمال التجارية في المملكة المتحدة نيابة عن سجل الطيران الليبري.

١٤٣- ويقدم هاريدين، عن طريق "مكتب تسجيل الطائرات"، وهو شركة تابعة للمملكة المتحدة في كنت، مجموعة كاملة من الخدمات تتعلق بسجل الطيران المدني في غينيا الاستوائية، منها إنشاء الشركات، وإصدار شهادات المتعهدين الجويين (بدون قيود)؛ وإصدار جميع الوثائق اللازمة للشركات الجوية؛ وتراخيص تسليم الطائرات إلى مستعمليها؛ وشهادات الملاحين. وشركة Air Cess التي يشغلها بوت في الشارقة مسجلة في الحقيقة في غينيا الاستوائية.

## واو - تسجيل الطائرات

١٤٤- وتسمح "أعلام الملاءمة" بتجنب تقديم العديد من الوثائق والضمانات المطلوبة من مشغل الطائرة. وفي حالة بروز مشكلة، مثلما حدث لشركة Air Pass عندما طُلب من مفتش جديد النظر في سجل سوازيلند عام ١٩٩٧، تكون عملية إنهاء التسجيل سهلة إذ لا يتطلب إلغاء تسجيل الشركة تماما ثم تسجيلها في بلد آخر لا يدقق في أنشطتها، سوى ساعات. وهي عملية لا تتطلب حتى نقل الطائرات، فالتسجيل لا يشترط وجود الطائرات في بلد التسجيل.

# عاشرا - الجزاءات المفروضة على الاتجار بالماس والأصول المالية

## ألف - خلفية الماس

١٤٥- إن من يتحكم في ماس أنغولا، يتحكم في مورد من أكبر موارد الماس في أفريقيا. ويقال إن تسعا من بين مقاطعات البلد الـ ١٨ تحتوي على خامات ثمينة من الماس، وإن التنقيب كشف عن وجود خامات من الكمبرلايت في ٣٠٠ موقع، بيد أن استغلال معظمها لن يكون مجديا اقتصاديا. وبالرغم من التهريب الذي حدث على نطاق واسع خلال السنوات العشر الماضية، لا تزال في أنغولا احتياطيات طمية من الماس يمكن استغلالها اقتصاديا، وهي الجواهر الثمينة التي اشتهر بها البلد. ومنذ الاستقلال توقفت صناعة التعدين مرتين بسبب الحرب الأهلية، في عام ١٩٨٥ و من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥. وخلال تلك الفترة، بقي منجم رسمي صغير واحد مفتوحا في أنغولا. وكان كل إنتاج أنغولا من الماس تقريبا يجري على يد يونيتا.

١٤٦- واعتبرت يونيتا في حروبها الثلاثة الماس موردا استراتيجيا وهدفا عسكريا. وخلال حروب يونيتا الرئيسية الثلاثة، شُنت الحرب مرتين خلال كساد صناعة الماس، في عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٢، وعندما بدأت فترة الكساد الثالثة في أواخر عام ١٩٩٧، انسحبت يونيتا من مناجم وادي كوانغو. وكانت النتيجة في كل مرة، انخفاض كميات الماس، سواء من إنتاج التعدين الحكومي، أو عن طريق التهريب من أنغولا، انخفاضا مؤقتا على الأقل، والحد من الكميات الموجهة إلى صناعة الماس التي زاد مخزونها على الحاجة، لا سيما في الحالتين الأخيرتين.

١٤٧- وحاولت يونيتا أيضا، في كل مرة غلق صناعة التعدين الرسمية، وكادت تنجح في ذلك تماما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦. ويوحي توقيت أنشطة يونيتا العسكرية، فيما يتصل بالأزمات الاقتصادية في قطاع تجارة الماس بوجود علاقة وثيقة بين يونيتا وعناصر تابعة لتجارة الماس، وهي علاقة لم تُستكشف بعد.

١٤٨- وخلال عام ١٩٩٦، ومع انخفاض حدة الأخطار الأمنية ومغادرة يونيتا لمناطق التعدين، تمكنت مشاريع التعدين النظامية من بدء العمل، بيد أن قيمة ناتج التعدين النظامي لم تعادل قيمة ناتج القطاع غير النظامي، إلا في عام ١٩٩٩ لأول مرة. وتواصَل أيضا توسع التعدين غير المشروع على يد أطراف غير تابعة ليونيتا. وفي أيار/مايو ١٩٩٨، استأنفت يونيتا هجماتها على مشاريع التعدين. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، فقد كل مشروع من مشاريع التعدين واحدا أو أكثر من عماله الرئيسيين المغتربين. وشنت يونيتا

هجمات على وادي كوانغو وغيره من مناطق التعدين. ولم تتعرض للهجوم مناطق الكمبرلايت الهامة في كاتوكا، وكانت أكثر مناعة بكثير من بقية المناطق. وأعلنت عدة مشاريع كانت تستعد لبدء العمل انسحابها لظروف قاهرة. وواصلت المناجم المتبقية عملها تحت حراسة مشددة. وكانت زيارة المناجم الرئيسية بمثابة زيارة منطقة حرب، إذ كانت المباني محمية بأكياس الرمل، وكانت قوافل الحماية المكثفة تنتقل بين المخيمات الرئيسية وبين مواقع التعدين.

## باء - مصادر المعلومات والأدلة

١٤٩- يستند سرد ما قامت به يونيتا في مجال الماس إلى أدلة ووثائق ومصادر أتيحت للآلية وإلى أحاديث أدلى بها شهود عيان تابعون لكل من يونيتا وشركات التعدين الأجنبية، وإلى مصادر في صناعة الماس. وهو يستند أيضا إلى تقرير فريق الخبراء المعني بتحديد معاملات يونيتا في مجال الماس. وقد أكدت عدة مصادر حكومية صحة بعض العناصر الواردة في سردنا هذا. وطلبت عدة مصادر عدم ذكر هويتها، بيد أن أسماء تلك المصادر متاحة للآلية. وقد وردت أسماء مشتري الماس متأخرة ولم يمكن إدراجها لأن الوقت لم يسمح بالتأكد من صحة المعلومات المستقاة في الشهر الأخير.

## جيم - جمع الإيرادات اللازمة لتمويل الحرب

١٥٠- رغم أن يونيتا تقوم بتعدين الماس منذ الثمانينات، فإنها لم تبدأ إنتاج الماس بكميات كبيرة جدا إلا بعد احتلال وادي كوانغو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. ومول ذلك التسلح الذي قامت به يونيتا وساهم في تمويل الحرب التي دارت في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ إثر رفض يونيتا الانتخابات بإشراف الأمم المتحدة.

١٥١- وتكشف أنشطة يونيتا في مجال استخراج الماس وبيعه الطريقة التي تنظم بها عملياتها. ومن المهم أيضا من زاوية تعقب أصول يونيتا وأموالها، فهم مدى استفادة يونيتا ماليا من استخراج الماس، ويوحي اتساع العمليات برقم إنتاج مرتفع، وإن كانت الأرباح المتأتية من وادي كوانغو توزع على عدة جهات، مثلما سيتضح فيما بعد. وجدير بالذكر أن عمليات التعدين في وادي كوانغو توقفت من ستة إلى تسعة أشهر تقريبا قبل اتخاذ قرار مجلس الأمن ١١٧٣ (١٩٩٨) الذي يفرض جزاءات على تجارة الماس التي تقوم بها يونيتا.

١٥٢- وارتفع إنتاج يونيتا من الماس قبل عملية إعادة التسلح الكبيرة التي بدأت في أواخر عام ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٦، بلغت عمليات التعدين أعلى مستوى إنتاج لها وبدأت يونيتا تتسلح من جديد في أواخر ذلك العام. وتقدر صناعة الماس إنتاج يونيتا في عام ١٩٩٦

بـ ٨٠٠ مليون دولار من مجموع إنتاج أنغولا البالغ ١,٢ بليون دولار، وفي عام ١٩٩٧ بـ ٦٠٠ مليون دولار من مجموع إنتاج أنغولا المعلن عنه والبالغ ٩٦٠ مليون دولار. واستولت يونيتا على كميات من الماس من كوانغو تُقدر قيمتها بـ ٢٥٠ مليون دولار، ولكن عدد العاملين هناك يوحي بقيمة أكبر من ذلك.

١٥٣- ومنذ أن اشترت منظمة البيع المركزية التابعة لشركة دي بيرز معظم إنتاج الماس ونشرت أرقامه في الأسواق المفتوحة، أصبحت للأرقام عن قيمة الماس بعض المصداقية. وتشير تقديرات أشتون ماينغ الأسترالية، وهي شريك في اتحاد الشركات القائم بالتعدين حاليا في كوانغو، إلى أن قيمة الماس المستخرج من كوانغو خلال تلك الفترة تبلغ بليوني دولار. وبما أنه كانت ليونيتا مناجم أخرى في لوندا فإن رقم ٣ بلايين دولار للفترة من ١٩٩٣ و ١٩٩٨ ليس مبالغا فيه، وإن لم تذهب جميع تلك الأموال إلى يونيتا. وللآلية تحليل أشمل لا نورده هنا حرصا على الإيجاز.

## دال - التعدين في وادي كوانغو: شركة كوانغو للتعدين وإخوان دي ديكر

١٥٤- كانت ليونيتا مناجم صناعية كبيرة في وادي كوانغو خلال السنوات الخمس التي سيطرت فيها على الوادي، والتي شهدت عمليا أكبر عملية تهريب للماس في العالم. وكانت "الحقوق التعدينية" ليونيتا قائمة على فرض الأمر الواقع، وقد فشلت فيما بعد المفاوضات الرامية إلى إضفاء الشرعية على تلك الحقوق. ولا تزال نظم استخراج الماس وبيعه هي نفس نظم يونيتا، وإن تغير العنصر الأجنبي في عملية التعدين.

١٥٥- وقبل فرض الجزاءات، كانت شركة كوانغو للتعدين التي أنشأها دافيد زولمان، أحد الشركاء الثانويين في شركة أنتوارب بغلاسول، أكبر شركات التعدين إطلاقا. وكان الشريكان الآخران جورج فورست ويونيتا نفسها. ويقوم فورست بدور هام في اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجالات تمتد من البناء إلى التعدين. وهو يدير، إضافة إلى شركاته، شركة جيكاماينز، وهو اتحاد شركات تملكه الدولة يقوم بتعدين النحاس والكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥٦- وقد قدم اتحاد الشركات هذا الخبرة التقنية اللازمة لإدارة عملية تعدين واسعة النطاق، كما قدم ما تفتقر إليه يونيتا من مهارات فنية تملكها شركات فورست. ومن تلك العمليات مشروع رايار في مناجم تازوا.

١٥٧- واضطلع بقدر كبير من عمليات التعدين بأيد عاملة بشرية في ثلاثة مواقع رئيسية على طول نهر كوانغو. وجلبت يونيتا عمالا من زائير في إطار اتفاق مع جوناس سافيمبي

ورئيس زائير السابق موبوتو سيسي سيكو. وبحلول أوائل ١٩٩٦، كانت ليونيتا قوة عاملة قوامها حوالي ١٠٠ ٠٠٠ عامل منجمي يعملون لصالح يونيتا. وكانت كل مجموعة من العمال تعمل تحت إشراف أحد جنود يونيتا، ويأخذ ذلك الجندي نسبة ٥٠ في المائة من الإنتاج المستحقة ليونيتا ويستولي من نصيب العمال على أجود الماسات.

١٥٨- وقد أدارت شركة التعدين في كوانغو حتى سنة ١٩٩٧، مشروع موانغاي، الذي استعمل فيه قدر أكبر من الوسائل التقنية. وقامت أفرقة من الغطاسين جُلبوا من جنوب أفريقيا وناميبيا بتجريد قاع نهر كوانغو من الماس بصورة منتظمة انطلاقا من منصات غطس على النهر.

١٥٩- واشترت غلاسول أيضا ماسا من عمال المناجم التابعين ليونيتا في مكاتب لبيع الماس على ضفة كوانغو المقابلة. وذكر فريق الخبراء أن يونيتا زادت من إيراداتها بفرض ضرائب على جميع العمليات التي قام بها التجار لنقل الأموال والماس وجميع أنواع السلع الموردة إلى كوانغو. وكانت يونيتا تدير أيضا نظام صرف العملات الأجنبية في كوانغو، بشكل يحقق أرباحا لها. وكانت جميع العمليات تجري لتحقيق أكبر العائدات ليونيتا، وكانت جميع الاستثمارات تأتي من شركاء يونيتا، وهي طريقة استعملتها يونيتا، طوال سيطرتها على المناجم الرئيسية حتى عام ١٩٩٩.

١٦٠ -وباعت يونيتا حصتها من إنتاج الماس عن طريق وزارة الموارد الطبيعية، التي هي أداتها الفاعلة فيما يتصل بالماس، أو قايضت تلك الحصة بأسلحة وإمدادات أخرى. ومنذ عام ١٩٩٦، تنظم الوزارة عطاءات في لوزامبا وأندولو، يسافر لأجلها مشترو الماس إلى هناك عن طريق الجو ويقدمون العروض لشراء الماس، وكان ذلك يحدث خلال فترة عملية لوساكا للسلام. ويُقال إن نظام العطاءات هذا لا يزال قائما الآن على نطاق أضيق خارج أنغولا.

١٦١ -وأدخلت يونيتا إلى لوزامبا أيضا عناصر فاعلة أخرى، وعرضت عليها بعض المناجم الأصغر حجما مقابل الدعم. وكان أحد هذه المناجم من نصيب إخوان دي ديكر، الذين قاموا بدور مزدوج شبيه بدور شركة كوانغو للتعدين، أي أعمال السمسرة المتصلة بالماس إلى جانب التعدين، بالرغم من أن التعدين كان أضيق نطاقا بكثير. وكانوا يعملون مع يونيتا استنادا إلى نفس الأساس المذكور أعلاه، وهو تقاسم الإنتاج، وكان نصيب يونيتا ٦٠ في المائة من الماس.

## هاء – هوية "واتسون" الحقيقية

١٦٢ –اتضح للآلية أن السمسار المعروف باسم "واتسون"، الذي أشير إليه في تقرير فريق الخبراء باسم روني دي ديكر هو في الواقع فريد رندل، وهو ضابط سابق في قوة الدفاع لجنوب أفريقيا. وجلبت الآلية إلى أنغولا صورا لعدة رجال. وطُلب من الفريق أول باندوا، الذي كان من قبل حدد هوية "واتسون" على أنه أحد إخوان دي ديكر، ما إذا كان يستطيع التعرف على "واتسون" من بين هؤلاء الرجال. وبحضور شهود، لم يتردد باندوا في الإشارة إلى رندل على أنه "واتسون". ولم يتعرف على روني دي ديكر، الذي أشار إليه فريق الخبراء على أنه "واتسون". وتقبل الآلية هوية رندل على أنه "واتسون".

١٦٣ –واتصلت الآلية برندل الذي اعترف بأن له معاملات تجارية مع يونيتا. وما أورده فريق الخبراء بشأن معاملات رندل مع يونيتا في مجال الماس هو حقيقة ثابتة. ففي عام ١٩٩٣، أنشأ فريد رندل وإخوان دي ديكر شبكة بيع الماس التابعة ليونيتا، وأفاد رندل بأنه تم من خلالها بيع زهاء ثلث الماس الخاص بيونيتا. وكان رندل يستلم الماس من جوناس سافيمبي، وكان إخوان دي ديكر يقدرون قيمة الماس ويرافقون رندل الذي يعود بعدئذ بالأموال ووثائق البيع. وعلى نحو ما قد اعترف به إخوان دي ديكر علنا، كان ذلك الماس يباع إلى مكتبي الشراء التابعين لشركة دي بيرز ديا مديل في أنتويرب وتل أبيب.

١٦٤ –وورد في تقرير فريق الخبراء أن "واتسون" هو تاجر الأسلحة الرئيسي ليونيتا خلال الحرب التي أعقبت الانتخابات. ونفى رندل أن يكون اتجر بالأسلحة أو الأعتدة العسكرية لحساب يونيتا. وتعتقد الآلية أنه من الضروري مواصلة التحقيق في دور "واتسون".

١٦٥ –وانسحب كل من شركة كوانغو للتعدين وإخوان دي ديكر من لوزامبا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، عندما دخلت الأمم المتحدة، بالرغم من أن عمليات التعدين التي تقوم بها يونيتا في المناطق المحيطة بلوريمو في الشمال تواصلت حتى آب/أغسطس ١٩٩٨. وقبل ستة أشهر من قيام الأمم المتحدة بفرض الجزاءات على تجارة الماس بموجب قرار مجلس الأمن ١١٧٣ (١٩٩٨) انتهت يونيتا من تسليم أبرز أصولها المنجمية. بيد أن هذه العمليات هي التي أتاحت ليونيتا القاعدة المالية والأصول اللازمة لتستمر في شراء الأسلحة وتقيم شبكة ممثلها خارج أنغولا. ولو تم التبكير بتنفيذ تلك الجزاءات، لساعد ذلك على الحيلولة دون الحرب أو اختصار أمدها؛ فالإنذار المسبق الصادر قبل مدة طويلة مكّن يونيتا من إخفاء عملياتها وأصولها المتصلة بالماس وأتاح للحركة مزيدا من الوقت لإعادة التسلح.

## واو - عمليات التعدين الحالية التي تقوم بها يونيتا

١٦٦ - كانت كوانغو أهم منطقة لعمليات التعدين التي تقوم بها يونيتا من حيث الإيرادات. وعندما انسحبت الحركة من كوانغو، استهلت مشروعا مماثلا وإن كان أصغر حجما لأغراض التعدين التجاري، هو مشروع كوانزا، ولكنها واجهت صعوبات في الحصول على الاستثمار اللازم لتلك المناجم. وفي عام ١٩٩٩، استولت القوات المسلحة الأنغولية من جديد على هذه المنطقة وأخرجت منها معدات التعدين الثقيلة. وتحتوي منطقة كوانزا على ترسبات طمية وترسبات من الكمبرلايت، أفيد بأن يونيتا استغلتها مستخدمة أيدي عاملة مسخرة كانت تُنقل إلى هناك عن طريق الجو من القرى التي تسيطر عليها. ولم تعد هذه المناجم على يونيتا بنفس مستوى الإيرادات التي كانت تحققها كوانغو: فالبيانات المتاحة تشير إلى أن قيمة ذلك الماس كانت ١٠٥ دولارات للقيراط الواحد.

١٦٧ - والماس في المناطق الأخرى كان ولا يزال من الماس الأعلى قيمة، إذ يصل ثمن القيراط الواحد إلى ٣٠٠ دولار. والآلية متيقنة تمام اليقين من أن يونيتا لا تزال تستغل مناجم للماس وتحتفظ بكميات منه. ومناجم الماس التي لا تزال تحتفظ بها يونيتا والتي هي أهم المناجم، من حيث قيمة الماس على الأقل، قد تكون في منطقة مافينغا الشاسعة للتنقيب، حيث حددت قيمة الماس بمبلغ ٣٠٠ دولار للقيراط الواحد.

١٦٨ - وبالرغم من التقدم العسكري الذي أحرزته الحكومة، والذي أفضى إلى إبعاد يونيتا عن بعض المناجم وجعل من الصعب على المتمردين القيام بعمليات أكبر حجما، فإن مصادر تابعة للقوات المسلحة الأنغولية حددت المواقع التي تحتوي على الماس والتي كانت يونيتا تحتلها في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ولا يُعرف مدى نشاط التعدين الذي تضطلع به يونيتا، ولكن يُعتقد أنه مقيد بسبب الحالة العسكرية وافتقار يونيتا إلى القدرة على السيطرة على قوة عمل كبيرة الحجم.

١٦٩ - ويُقال إن يونيتا تستخرج الماس في مناطق ماريمبا كوكلو (مقاطعة أويجي) (لوندا الشمالية) ومنطقة شمال ألتو تشيكابا في لوندا سول، ومنطقة جنوب كاسانجي. ولا تزال تسيطر على منطقة كوانغو فيما وراء لوريمو التي يتوافر فيها الماس الأقل جودة. كما تشتري يونيتا الماس من صغار عمال المناجم المعروفين باسم "الحفارين الجزافيين" الذين يعملون في وادي كاساي على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحتفظ يونيتا طيلة ٢٥ عاما بخرائط أنغولا للجيولوجيا والتنقيب، وبذلك تستطيع تحديد مواقع التعدين الممكنة. ويفيد تحليل أجرته المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لأماكن مهابط الطائرات المحتملة التابعة ليونيتا

إلى أن كل واحد منها يقع على مقربة من منطقة تعدين تابعة ليونيتا، ويُستشف من ذلك استمرار الصلات الوثيقة بين عمليات النقل والإمداد الخاصة بيونيتا وبين الاتجار بالماس.

١٧٠- ويُقال إن يونيتا تستخدم قوة عمل متنقلة مؤلفة من ''حفارين جزافيين'' زائيريين ظلوا في أنغولا للقيام بأنشطة تعدين لحساب يونيتا. ولا تتوافر لدينا تقديرات لحجم قوة العمل هذه في الوقت الحالي، ولكن من المعروف أن مجموعة منها تضم ٠٠٠ ١٦ شخص. وتلاحظ الآلية أيضا أن من بين الرهائن الذين احتجزوا من منجم ''مصنع الماس'' في يتويتي منذ سنتين متخصص في الجيولوجيا ومهندس في مجال التعدين. ولم تقدم يونيتا قط إيضاحات بشأن مصير هذين الرجلين، ولكن أسرتيهما طرحتا احتمال أن تكون يونيتا تستخدمهما في عمليات التعدين الخاصة بها ذلك لأنها تفتقر إلى الخبرة التقنية الكافية في هذا المجال.

## زاي - قيمة إنتاج يونيتا من الماس

١٧١ -لا يمكن في الوقت الحاضر تقدير مستوى إنتاج يونيتا من الماس في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، ولكن من المؤكد أنه كان يزيد على ١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩. وهذا التقدير الذي تم تناقله على نطاق واسع مستمد من فكرة أن الكميات المعروضة لو كانت أكبر للوحظت في الأسواق، وهو لا يستند إلى تقديرات مستمدة من استعلامات صناعة الماس، مثلما كان الشأن قبل الجزاءات. ومنذ أن فُرضت الجزاءات، اتخذت المعلومات المتعلقة بقيمة الماس الذي تتاجر به يونيتا طابع السرية. والماس الخاص بيونيتا لا يُباع أساسا في الأسواق المفتوحة، مثلما يدرك ذلك جيدا بعض أرباب هذه الصناعة، بل إن هناك مصادر تفيد بأنه لم يُتداول بذلك الشكل قط وإنما يُباع مباشرة إلى شركات قطع الماس، ومحتمل أيضا أنه لا يزال مخزونا لدى المشترين. وهذه العمليات التجارية لن تظهر أبدا في الأسواق العالمية.

١٧٢ -وقد أعاقت الحالة العسكرية بشدة قدرة يونيتا على إنتاج كميات ضخمة من الماس، ومن المؤكد أن إنتاجها لعام ٢٠٠٠ سيكون دون مستواه في عام ١٩٩٩، فهي لم تعد قادرة على استغلال بعض المناجم. وبالرغم من ذلك فإن انخفاض الإنتاج يمكن أن يقابله الاتجار باستخدام مخزون يونيتا، وحسب تقييم متخصص، من المرجح أن يونيتا تحتفظ بمخزون صغير الحجم ولكن كبير القيمة، معظمه من أفضل الأحجار الكريمة. ومن الواضح للعيان أن يونيتا استهدفت ثلاثا على الأقل من أعلى المناطق قيمة في أنغولا من حيث التعدين، وهي المناجم الواقعة في كوانغو ومالانجي ومافينغا. ولدى المنظمة خرائط جيولوجية لأنغولا وبيانات عن التنقيب، واستكشافها للماس يتم بشكل متقطع. والسؤال المطروح لا يتعلق بإثبات حصول

يونيتا على الماس، وإنما بمدى سهولة نقلها للماس إلى الأسواق. ومن شأن اتباع استراتيجية لاستخراج وتخزين الأحجار الكريمة العالية القيمة أن يكفل ألا تعدم يونيتا المشترين أبدا.

## حاء - اتجار يونيتا بالماس

١٧٣ - تتوافر ليونيتا شبكة اتجار بالماس قائمة منذ عهد طويل، أُنشئت في الثمانينات عندما درب إخوان دي ديكر مسؤولي يونيتا على تقييم الماس. ووزارة الموارد الطبيعية التي هي أداتها الفاعلة في مجال استخراج الماس والاتجار به كانت ولا تزال دائما تحت السيطرة المباشرة لقاعدة جوناس سافيمبي. وكشف تقرير فريق الخبراء دور "كاريكا"، واكتشفت الآلية مزيدا من المعلومات عن أسلوب عمل شبكات الاتجار بالماس التابعة ليونيتا.

١٧٤ - وخارج أنغولا، يرأس وزارة الموارد الطبيعية موسى داشالا "كاريكا" وجواو كاتيندي "جو براتا" . ولكل من "كاريكا" و "جو براتا" دراية في تقييم الماس والتفاوض باسم يونيتا في عمليات بيع الماس. وهما يعرفان جميع المشترين، ولولاهما لتعطل هيكل يونيتا الخارجي لبيع الماس. ويقال إن "كاريكا" هو الرئيس الخارجي للجهاز المعني بالماس التابع ليونيتا؛ و "جو براتا" هو مدير وزارة الموارد الطبيعية. ويوجد داخل أنغولا نائبان لمدير الوزارة يقال إنهما يعملان تحت إشراف "جو براتا".

١٧٥ - وفي عام ١٩٩٧، انتقل "المكتب الرئيسي" الخارجي للوزارة إلى غرب أفريقيا، ولكننا ندرك أن "كاريكا" و "جو براتا" يسافران كثيرا لبيع الماس. ونشير إلى أن حكومة بوركينا فاسو أصدرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ مرسوما يحظر استيراد الماس والمعادن الثمينة الآتية من مناطق الصراع إلى داخل بوركينا فاسو. ونأمل أن تكفل حكومة بوركينا فاسو عدم قيام هذين الشخصين بعمليات غير مشروعة داخل إقليم الدولة، فقد لاحظنا أن الحكومة أبلغت الآلية بأن "كاريكا" و "جو براتا"، من ضمن أشخاص آخرين، غير موجودين بصورة قانونية في بوركينا فاسو ويبدو أنهما لم يعبرا ذلك البلد.

١٧٦ - ويشير تحليل المعلومات المتاحة إلى أن يونيتا تبيع الماس من خلال ثلاث شبكات رئيسية مستقلة يديرها الفريق الخارجي للوزارة: عن طريق البيع المباشر إلى شركات قطع الماس ووسطائها الذين تربطها بهم علاقات منذ عهد طويل في بعض الحالات، وعن طريق العطاءات التي تتم في بلدان ثالثة، وعن طريق السوق الصغيرة المفتوحة لجنوب أفريقيا التي حصلنا بشأنها على معلومات أصح.

١٧٧ - ويتمثل نظام البيع المباشر إلى شركات قطع الماس فيما يلي: تبيع يونيتا الماس إلى تاجر صغير يشتري الماس الأفريقي من عدة بلدان وله اتصالات مع تجار الماس التابعين

ليونيتا. وهو وكيل لشركة قطع أكبر. ويُنقل الماس عبر ملاذات ضريبية من التاجر الأول إلى الثاني. وعندما يصل إلى وجهته يكون مصدره قد أُخفي تماما. ويُستشف من هذا النظام وجود اتفاق لتوريد الماس. وبالنظر إلى تعدد الأخبار المتصلة بعمليات بيع الماس الممكنة التي قامت بها يونيتا، نعتقد أيضا أن هناك عمليات بيع تتم حسب الفرص في أي بلد له سوق صغيرة للماس.

١٧٨ - ويخرج الماس من مناجم يونيتا بطريقتين أخريين: عن طريق عمليات البيع التي يقوم بها صغار عمال المناجم العاملين لحساب يونيتا، بشرط حصولهم على عمولة. وكثيرا ما تُلاحظ هذه العمليات التجارية ويُبلغ عنها بوصفها تجارة صغيرة النطاق تتم على الحدود الأنغولية. وتستطيع يونيتا أيضا أن تستخدم الماس في مدفوعاتها إلى موردية وبذلك يُخرج الماس إلى الأسواق عن طريق شبكات النقل والإمداد التي تكفل للمنظمة أسباب البقاء. وهذه الطريقة الأخيرة توطد الصلة بين شبكات تهريب الماس وشبكات تهريب الأسلحة في أفريقيا.

١٧٩ - ووردت المعلومات الإضافية عن اتجار يونيتا بالماس في مرحلة متأخرة جدا من التحقيق بحيث تعذر التثبت من صحتها. وعملية جمع الأدلة بشأن الاتجار غير المشروع بالماس هي أطول وأكثر تعقدا من العمليات الأخرى المتعلقة بالصناعات الأكثر شفافية، ومما يزيدها تعقدا الانعدام النسبي للمستندات الورقية، وعدم توحيد إحصاءات الصناعة. وكما يلاحظ أدناه، هناك أيضا كثير من السبل الممكنة لتهريب الماس وغسل الأموال الآتية منه.

## طاء - العلاقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

١٨٠ - كان لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عندما كانت تُدعى زائير، أهمية بالغة في عمليات الماس التي كانت تقوم بها يونيتا ويبدو أن أعضاء يونيتا لا يزالون قادرين على الاتجار بالماس في كينشاسا. وهناك شبكة غير رسمية تابعة ليونيتا تعمل في كينشاسا ولها صلات بجنوب أفريقيا.

١٨١ - وتلقت الآلية معلومات تفيد بأن شركات تجارية كبيرة، بعضها من العملاء المشهورين لشركة دي بيرز، تقوم عن علم بشراء ماس خام من يونيتا، وما فتئت، في بعض الحالات، تدير مكاتب شراء لها على طول الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ بداية عام ٢٠٠٠، فتقوم بشراء الماس الأنغولي دون شهادات منشأ. ورغم أن هذه التقارير تحتاج إلى مزيد من التأكيد، فإنها تدعو إلى قلق بالغ نظرا إلى مصداقية المصادر.

## ياء – العلاقة بجنوب أفريقيا

١٨٢- أسواق تبادل الماس في جنوب أفريقيا وجدت بصورة رئيسية لشراء الماس الذي تنتجه المناجم الحرفية في البلد وأصبحت طريقا آخر من الطرق التي تمكنت من خلالها يونيتا تسويق الماس عام ٢٠٠٠ على الأقل. وينبغي الحصول على ترخيص أو إذن لتصنيع الماس أو الاتجار به في جنوب أفريقيا. ولا تستطيع يونيتا نفسها أن تبيع الماس مباشرة من غير ترخيص وربما كانت تستخدم وسيطا. ونشير إلى أنه يلزم تسجيل أسماء الباعة وعناوينهم وتفاصيل عن الماس في سجلات بيع الماس. وقد أبلغنا أن حكومة جنوب أفريقيا على علم بهذه العمليات التجارية وتقوم بالتحقيق فيها. وجرى الإبلاغ بصورة متقطعة عن الاتجار في جنوب أفريقيا منذ عام على الأقل، في منطقة كيمبرلي، رغم أن التقارير الموضوعية عن ذلك أحدث عهدا بكثير.

١٨٣- ومحور تجارة يونيتا بالماس في جنوب أفريقيا شبكة من رجال الأعمال أنشئت منذ عهد قريب نسبيا وهؤلاء دوافعهم مالية وليست سياسية. وهؤلاء أشخاص مستعدون للاتجار مع الجانبين تحقيقا للربح، وليسوا جزءا من الشبكات القديمة التي تعمل بدوافع سياسية. وأبلغنا أن الغرض من الشبكات الجديدة هو خلق قنوات سرية جديدة لعمليات يونيتا ، إذ أن القنوات القديمة قد افتضح أمرها.

١٨٤- ويقال إن أحد الأطراف الرئيسيين الذين يعملون ليونيتا في جنوب أفريقيا هو ماينس تادو الذي يعيش حاليا في بريتوريا وكان مساعدا سياسيا لآسياس ساماكوفا عندما كان ساموكوفا سفيرا ليونيتا لدى اللجنة المشتركة.

١٨٥- وتلقت الآلية تقارير محددة مفادها أنه يجري في كيمبرلي بيع الماس المستخرج من مناجم مافينغا الأنغولية، التي تم التنازل عنها لشركة دي بيرز ولكنها محتلة من قبل يونيتا. ويقال إن هذا الماس لا يمكن تمييزه عن ماس ناميبيا وإن النوعين متساويان في القيمة، أي حوالي ٣٠٠ دولار للقيراط. (ورغم أن أجزاء كثيرة من إقليم كواندو كوبانغو تقع تحت سيطرة القوات المسلحة الأنغولية، فإن الجيش لم يتمكن بعد من الاستيلاء على سائر منطقة مافينغا للتعدين حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر).

١٨٦- وعلمت الآلية أنه يجري تصدير هذا الماس إلى زامبيا حيث يعطى وثائق رسمية قبل استيراده بصورة قانونية إلى جنوب أفريقيا . بيد أنه لا توجد سجلات بدخول واردات إلى جنوب أفريقيا من زامبيا أو من أي بلدان أخرى ما عدا رواندا وأوغندا خلال عام ١٩٩٩ أو عام ٢٠٠٠ لها من القيمة ما يكفي لتكون أحجارا كريمة ليونيتا. وذكر أحد المصادر أن

حجم وقيمة التجارة معا عبر كيمبرلي قد تضاعفا. ويجري أيضا بيع ماس يونيتا في منطقة بورت نولوث. بيد أن جنوب أفريقيا تشكل سوقا الوصول إليها أيسر بالنسبة ليونيتا من الناحية الجغرافي.

١٨٧- ونسبة واردات جنوب أفريقيا الرسمية من الماس منخفضة؛ إذ تصل قيمتها إلى نحو ٢,١ مليون دولار سنويا استنادا إلى الإحصاءات الرسمية. والاستنتاج الوحيد الذي يمكن استخلاصه، بعد تحليل الإحصاءات، هو أن يونيتا أو سماسرتها يقومون بتهريب الأحجار الكريمة إلى جنوب أفريقيا، نظرا لأنه ليس هناك شك في أنه تجري عمليات بيع لها صلة بيونيتا.

١٨٨- وكشفت دراسة لسجلات جنوب أفريقيا المتعلقة بوارداتها من الماس الخام عن عملية استيراد أعلن أن مصدرها "رئيس توغو" مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ لكمية تبلغ ٥٨٧,٨٩ قيراطا من الماس إلى جنوب أفريقيا وتبلغ قيمتها ٥٠٠ ٤٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأبلغت حكومة توغو الآلية أنه لما كانت توغو لا تنتج الماس فإنها لا تدري كيف يمكن تصدير الماس الخام، وأنه أسيء "استعمال اسم رئيس توغو". وطلب إلى حكومة جنوب أفريقيا أن تقدم جميع الوثائق المتاحة المتعلقة بهذا الاستيراد بغية تحديد منشأ هذه العملية التجارية.

١٨٩- ولم تنفذ جنوب أفريقيا بعد نظام شهادات المنشأ بحجة أن ما لديها من قيود وقوانين تتعلق بالاستيراد يكفي. على أنه من المتوقع صدور قانون جديد يتعلق بالماس ونظم جديدة لمراقبة الماس في المستقبل القريب. وقد شاركت جنوب أفريقيا في تقديم القرار المتعلق بدور الماس في تأجيج الصراعات والذي اتخذته الجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (القرار ٥٥/٥٦).

## كاف - زامبيا

١٩٠- قدمت هيئة المسح الجيولوجي لزامبيا أرقاما لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ فقط ولم تقدم البيانات التفصيلية عن صادرات الماس التي طلبتها الآلية. وتظهر الأرقام التي قدمتها زامبيا أن صادرات الماس الرسمية لم تتعد ٢٥٣,٣٣ ٦ قيراطا من الماس في عام ١٩٩٨، رغم أن هذا يعادل ١٠ أمثال الكميات المعلن عنها حتى عام ١٩٩٧. والقيمة المعلنة هي ٧٧ دولارا للقيراط. ونتوقع أن نتسلم البيانات المطلوبة لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ في أقرب وقت ممكن لأن هذه الأرقام لا تجيب عن أسئلتنا.

## لام – رواندا وأوغندا

١٩١- تلقت الآلية تقارير مفادها أن ثمة محاولات تجري لبناء مصنع لصقل الماس في كيغالي برواندا. ولما كان من المتعذر معرفة مصدر الماس بعد صقله، فإن هذه المحاولة إذا قُيض لها النجاح ستقوض تقويضا خطيرا القيود المفروضة على تجارة الماس غير المشروع والماس الممول للصراعات. ويقال إن المتورطين مرتبطون بفيكتور برت الذي له قاعدة عمليات الآن في كيغالي.

١٩٢- وأعلن لأول مرة في أواخر عام ١٩٩٨ عن كميات صغيرة من الماس في أنتويرب من منشأ رواندي وأوغندي ، عندما شوهد تجار الماس بحراسة جنود أوغنديين في كيسنغاني. ولاحظنا أيضا عددا صغيرا من العمليات المسجلة لاستيراد الماس من رواندا وأوغندا إلى جنوب أفريقيا في العام الماضي. وليس في رواندا ولا في أوغندا مناجم للماس ولا أية مكامن معروفة للماس، لذا فإن متوسط قيمة هذا الماس المرتفع ارتفاعا شاهقا – ٤٥٠ دولارا للقيراط – يثير تساؤلات بشأن مصدره رغم أنه قد يمثل مجرد كميات صغيرة من الماس الأجود نوعا من كيسنغاني. ومما يثير بالغ القلق التقارير الواردة عن وجود كميات أكبر من الماس في كيغالي في آب/أغسطس ٢٠٠٠.

١٩٣- وطرحت الآلية أسئلة عن تصدير الماس عندما قامت بزيارة هذين البلدين. فأبلغت حكومة رواندا الآلية أنه لم يجر تصدير ماس من رواندا. وقالت مصادر أخرى للآلية إن رواندا تشكل طريقا للتجار من كيسنغاني يرسلون عبره ماسهم جوا إلى أوروبا. وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٠ ، سيطرت رواندا وأوغندا بصورة مشتركة على باعة الماس "المرخصين" السبعة الذين مقرهم في كيسنغاني، المنشأ المفترض للماس، رغم أن متوسط قيمة القيراط مرتفع للغاية بالنسبة للماس الآتي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## ميم – اقتفاء أثر التجارة: الأدلة من مراكز الماس

١٩٤- تبين التقارير التي تتحدث عن تجارة يونيتا بالماس المشاكل الكامنة في اقتفاء أثر التجارة غير المشروعة أو التجارة الممولة للصراع عبر القارات وفي الأسواق ومشاكل الإحصاءات التي هي إما غير قابلة للمقارنة أو لا تكفي على الإطلاق لأغراض الرصد. وقد بحث تقرير فريق الخبراء دور أنتويرب بالتفصيل كسوق مفتوحة للماس، وتابعت الآلية هذا العمل. وقامت الآلية بزيارة مركزين رئيسيين للماس ولكنهما مختلفان للغاية، أي بلجيكا وسويسرا، لدراسة القيود المفروضة على تجارة الماس.

١٩٥- وخلال الزيارتين اللتين قمنا بهما إلى بلجيكا، أجرينا محادثات مع وزارة الشؤون الاقتصادية والمجلس الأعلى للماس ووزارة الخارجية. واتضح أن جميع الهيئات المعنية تبذل الكثير من العناية لتنفيذ الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. وأبلغت حكومة بلجيكا الآلية أنها تواصل دراسة إمكانية إصدار قانون يمكن بموجبه مقاضاة المواطنين البلجيكيين على جرائم يرتكبونها خارج الأراضي البلجيكية. وتعمل فرقة عمل وزارية في قطاع الماس لزيادة الشفافية في هذا القطاع ولتبادل المعلومات عن المجالات المعضلة. وأجريت تحليلات موسعة للواردات من بلدان قد يكون إنتاجها ملوثا بماس يونيتا.

١٩٦- وقام مركز تجارة الماس في أنتويرب باستيراد ماس خام تبلغ قيمته ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٩٩. ويجري إدخال جميع الماس إلى مكتب الماس وتفحص الطرود للتأكد من مطابقتها لإجراءات الاستيراد. وفي مكتب الماس ، أعدت "قائمة مراقبة" أدرجت فيها أسماء ١٥ بلدا أفريقيا "حساسا" قد يكون الماس الوارد منها يتضمن ماسا من إنتاج يونيتا أو الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون. ويحتفظ مكتب الماس بمعلومات تفصيلية عن الواردات من هذا الماس "الحساس" إلى أنتويرب. وتقوم الجمارك بفحص هذه الطرود وغيرها من الطرود المشبوهة عند تسلمها، أي الطرود التي يشك في بلد منشئها، أو التي لا تطابق المعلومات المعلنة على الطرد. وبالطبع فإنه لا يمكن معرفة منشأ طرود الماس التي من بلد منشأ مختلط أو مجهول؛ وتمثل هذه الطرود أقل من ٣٠ في المائة من التجارة في دراسة استغرقت خمسة أشهر قام بها مركز الماس. وهذا النوع من الطرود بات يخضع أيضا لتفتيش أدق. ويتعين على التجار الإعلان قدر الإمكان عن بلد منشأ ماسهم.

١٩٧- ولا تزال هناك ثغرات ولكن بعضها لا تقوى أي حكومة بمفردها على السيطرة عليه. فالتجار المستعدون لشراء الماس الخام من يونيتا لديهم عدة خيارات: فبوسعهم أن يهربوا البضاعة إلى مراكز الصقل؛ أو بوسعهم أن يسعوا إلى استيرادها عن طرق تخضع لتفتيش أقل، أي إما مراكز للصقل أو بلدان تقل فيها القيود أو من خلال بلدان الملاذ من الضرائب. فعلى سبيل المثال، بعد استيراد الماس إلى الاتحاد الأوروبي فإنه لا يحتاج إلى رخصة استيراد لدخول بلجيكا بل لمجرد تقرير إحصائي عن الاستيراد/التصدير. وتدخل إلى بلجيكا واردات كبيرة من بلدان الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المملكة المتحدة، أكبر بلد مستورد، والتي قامت باستيراد ماس بلغت قيمته ٢,٥٥ بليون دولار حتى منتصف عام ٢٠٠٠. وتورد بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي الماس الخام إلى بلجيكا ولكن على نطاق أضيق بكثير. وعلمت الآلية أنه تم تهريب ماس من أنغولا إلى البرتغال، مثلا، رغم أنه ليس معروفا إذا كانت يونيتا هي مصدر ذاك الماس. فالأسواق المفتوحة تسهل مهمة غسل الماس ويصبح نفس القول بالنسبة للتجارة عن طريق بلدان الملاذ من الضرائب.

١٩٨- وفي أوروبا، تتيح المناطق المعفاة من الضرائب في سويسرا طريقا رئيسيا إلى مراكز صقل الماس. وأغلبية الماس الذي يمر عبر سويسرا منشؤه شركة دي بيرز التي استوردت من الماس إلى المملكة المتحدة ما بلغت قيمته ١,١٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٠، وقامت بإعادة تصديره عبر سويسرا لأغراض ضريبية، الأمر الذي يفضي إلى وضع شاذ يتمثل في أن جميع كميات الماس المستورد تقريبا إلى المملكة المتحدة منشؤها سويسرا حسبما يقال. وقد طلبت الحكومة البريطانية إلى شركة دي بيرز أن تعلن عن المنشأ الحقيقي لماسها إلا أنها لم تفعل ذلك حتى الآن. والمملكة المتحدة هي أكبر دولة مستوردة للماس الخام في العالم بسبب تواجد شركة دي بيرز لتجارة الماس بها.

١٩٩- وإن انتقال ماس شركة دي بيرز بين المناطق المعفاة من الضرائب ومراكز الصقل وعن طريق سويسرا أمر يدعو إلى القلق بالنسبة لفريق الجزاءات السويسري الذي أعرب عن رغبته في توفير ضمانات بعدم انتقال أي ماس ممول للصراع عن طريق سويسرا. ورغم أن دي بيرز باتت تقدم الآن ضمانات بأن ماسها ليس منشؤه مناطق الصراع، فإن الآلية وجدت أنه رغم إغلاق دي بيرز لمكاتب الشراء التابعة لها في أفريقيا، فإن مكتبَي Diamdel في أنتويرب وتل أبيب لا يزالان مفتوحين، مع ما يقال عن قيامهما بشراء ماس خام يعتقد أن منشأه الاتحاد الروسي. ولهذا يتعذر التثبت من مصادر خارجية من ادعاء دي بيرز لأن الماس يمكن أن ينتقل بطرق كثيرة.

٢٠٠- وضمن المناطق المعفاة من الضرائب، يمكن إعادة فرز الماس ومزجه في طرود جديدة ثم إعادة تصديره، رغم أنه لا يسمح بصقل الماس داخل هذه المناطق. وتوجد الآن ٢٠ شركة في المنطقة المعفاة من الضرائب بمطار جنيف وحده، ويوجد عدد مماثل لهذا في زيورخ، وهذه الشركات غير ملزمة في الوقت الراهن بتسجيل بلد المنشأ. وتستخدم سويسرا طريقا لعبور التجارة بين مراكز الصقل وغيرها من بلدان الملاذ من الضرائب.

٢٠١- بيد أن موظفي الجمارك يقومون الآن بفحص الماس عند دخوله إلى هذه المناطق وخروجه منها، وقد تصادر الطرود التي منشؤها أنغولا وسيراليون إذا لم تكن لها شهادة منشأ. والحكومة السويسرية، التي تتمتع بمركز المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة، قد سنت قوانين بشأن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بيونيتا ونفذتها كما شكلت فريق جزاءات لرصد الامتثال، الأمر الذي أسفر عن تعزيز الضوابط على حركة الماس عبر المناطق الحرة. وكما في بلجيكا، وضعت السلطات السويسرية قائمة مراقبة بالبلدان "الحساسة" التي تفحص المواد المستوردة منها. وقد يحتفظ في كلا البلدين بطرود الماس لإجراء فحوص أخرى عليها لتحديد المنشأ الحقيقي للطرود المشبوهة تحديدا أفضل.

٢٠٢- على أنه من المتعذر إن لم يكن من المستحيل على أي شخص ليس عليما إلى أقصى حد بمواصفات ماس بلد معين أن يحدد منشأ الماس بمجرد فحصه فحصا ماديا.

## نون - الأدلة التي تتيحها الإحصاءات

٢٠٣ -تبين الإحصاءات الواردة من سويسرا ومن مراكز الصقل العديدة الأخرى، في بلجيكا وجنوب أفريقيا وإسرائيل، أن من غير الممكن تعقب الاتجار بالماس غير المشروع عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية، وأنه تستخدم رموز جمركية مختلفة لوصف الماس. وستمكن الإحصاءات الموحدة من يشتركون في تعقب الاتجار بالماس الممول للصراعات من مقارنة المثل بالمثل بالنظر للطرق التي تبيع بها يونيتا حاليا الماس. ويجري تناول هذه المسألة عن طريق عملية وضع مشروع لشهادات المنشأ على النطاق العالمي، وعلى أي حال يمكن لمراكز الماس التي لم تتخذ إجراءات بعد تكفل أن تكون الإحصاءات قابلة للمقارنة وأن يجري نشرها، أن تقوم بذلك.

٢٠٤ -ورغم أن المكتب البلجيكي للماس يحتفظ بأكثر السجلات الإحصائية تفصيلا، فإن السلطات البلجيكية لا تتوهم أن منشأ كل الماس الداخل إلى انتويرب معلن بطريقة صحيحة. وثمة أسباب لذلك لا ترتبط بالضرورة بشكل مباشر بالاتجار بالماس الممول للصراعات. فحيث أن هناك حركة ضخمة للماس تتم عبر مناطق تمنح تسهيلات ضريبية فقد يرجع قدر كبير من هذه الحركة لأغراض ضريبية. وقد تم استيراد ماس قيمته ٥,٦ ملايين دولار من جزر كايمان إلى انتويرب في عام ١٩٩٩. وربما لم يسجل منشأ هذا الماس في جزر كايمان.

٢٠٥ -ويعد القدر الضخم للتعدين الاحترافي في أفريقيا مصدرا آخر للماس الذي يجري إعلان منشئه بصورة خاطئة. ويهرب كثير من هذا الماس عبر الحدود، ويرجع ذلك أحيانا إلى عدم وجود هيكل رسمي للشراء في بلد المنشأ. ويصعب تفسير التغيرات في إحصاءات الواردات القادمة من البلدان الأفريقية. وثمة احتمال بأن الإحصاءات الرسمية للإنتاج بها نقص كبير، وتصعب مطابقة السجلات الرسمية للصادرات مع إعلانات الواردات القادمة من البلدان المختلفة إلى مراكز الصقل. وفي حالة الأحجار الكريمة المهربة من أنغولا، سواء على يد يونيتا أو على يد غيرها، تنحصر الطريقة الوحيدة للبدء في إثبات الاتجار في هذا المجال في ملاحظة التغيرات في متوسط قيمة القيراط من الماس. وقد لوحظ هذا التغير في غامبيا، حيث ارتفع متوسط قيمة القيراط إلى ٢٨٧ دولارا للقيراط.

٢٠٦ -ولدى دراسة التقارير عن اتجار يونيتا بالماس، خلصنا إلى أن هذه التجارة يجري إخفاؤها بعناية فائقة. وتعني اتصالات يونيتا المباشرة مع صاقلي الماس، وتهريبه للماس إلى

أسواق ليست خاضعة للتنظيم بقدر كبير، أنه لن يظهر سوى القليل عن هذه التجارة في الإحصاءات الرسمية. وقررنا لذلك أن التحليل الكامل لإحصاءات الاتجار بالماس في هذا التقرير لن يكشف سوى القليل عن اتجار يونيتا بالماس في الوقت الحالي وذلك نظرا لعدم توافر بيانات كافية.

## سين - المنشأ في مقابل المصدر: ضرورة تطبيق نظام شهادات المنشأ

٢٠٧ - في الوقت الحالي، تتعلق إلى حد كبير المعلومات المتاحة لمكاتب الماس بمصدر الماس، أي أن هذه المعلومات تتصل بآخر بلد تصرف في طرود الماس، وليس البلد الذي جرى تعدين الماس فيه. وينبغي أن يكفل مشروع شهادات المنشأة أن يجري الكشف عن المنشأ الحقيقي للماس الخام ومصدره، وأن يحل بعض المشاكل المشار إليها آنفا، وخاصة تحركات الماس عبر المناطق التي تمنح تسهيلات ضريبية. وستؤدي هذه الحركة أيضا إلى تحسين كبير في الإحصاءات المتعلقة بإنتاج الماس في العالم، التي تتسم بعدم الوضوح حاليا نتيجة لتحركات الماس الذي أعلن منشؤه بصورة خاطئة أو الذي تنقل عبر مناطق متعددة تمنح تسهيلات ضريبية.

٢٠٨ - ونظرت الآلية كذلك في مسألة حركة الماس غير المشروع الذي يمكن تحت ستاره حاليا إخفاء الاتجار بالماس الممول للصراعات على يد حركات المتمردين. ووفقا لما ورد في تحليل مبيعات يونيتا للماس، فليس بإمكان الآلية أن تحدد قيمة هذه التجارة أو نسبة ما يتصل منها بيونيتا. ويحدد أحد التقديرات المتعلقة بالماس غير المشروع النسبة بأنها تصل إلى ٢٠ في المائة من الإنتاج السنوي للماس الخام في العالم. وتعد يونيتا أحد أكبر منتجي الماس غير المشروع، إذ ينتج كميات من الماس تفوق ماينتجه كثير من البلدان. ويتعين أن يكون انخفاض حصتها قد أدى إلى نقصان في مشكلة الأحجار التي يجري الاتجار بها بصفة غير مشروعة. ولا يمكن لمشروع إصدار شهادات الماس أن يتصدى لمشكلة الماس الممول للصراعات إلا عن طريق معالجة مشكلة تهريب الماس بصفة عامة.

٢٠٩ - ومن الواضح أن نظام شهادات المنشأ أو مجرد "الإشهار والفضح" لن يمنع التجار من الشراء من يونيتا. فهناك علاقات عمل قائمة منذ وقت طويل بين يونيتا وتجار لم تعلن أسماؤهم بعد، ومن الواضح أن هذه العلاقات ستستمر ما توافر ليونيتا الماس الذي يساعد هذه الجهات في وضع نفسها على قمة السوق.

## عين – نظام الشراء الأنغولي ذو القناة الوحيدة

٢١٠ –أنشئ نظام الشراء الأنغولي ذو القناة الوحيدة (أسكورب، ASCorp) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ للتصدي لمشاكل عدم السيطرة على تدفق الماس الأنغولي، وعلى أثر النقد المثار في تقرير فريق الخبراء. وقد زارت الآلية أنغولا مرتين لدراسة طبيعة النظام الذي يجري وضعه، وتلقت إحاطات تفصيلية من السلطات بشأن التنفيذ. ومع ذلك سيلزم القيام بمتابعة للتثبت من الممارسة على أرض الواقع حيث أن الآلية لم تتمكن من زيارة المكاتب المشترية بسبب ضيق الوقت.

٢١١ –وانتقل نظام ''اسكورب'' حاليا إلى المرحلة الثانية من عملياته، وهي إقرار ضوابط فيما يتعلق بصغار المشتغلين بالتعدين والتجار. ويصدق حاليا نظام 'نافذة التوزيع الوحيدة' على التراخيص الممنوحة لجميع المشترين التي تسري لمدة ثلاثة أشهر فقط. وتجرى حاليا حوسبة النظام مما يتيح سجلات تفصيلية لكل العمليات التجارية، ويمكن السلطات من فحص منشأ أي قطعة ماس متجر بها فضلا عن التفاصيل المتعلقة بالبائع. وجرى إخطارنا بمحاولات لتحديد الماس الخام الخاص بيونيتا.

٢١٢ –وتجري إتاحة عقود إيجار لأغراض التعدين للمشتغلين بالتعدين المرخص لهم وذلك في محاولة لوقف التعدين غير المشروع. وبالمثل يتلقى المشتغلون بالتعدين تراخيص لاستغلال الامتيازات الممنوحة لهم ويحصلون على معونة في التعدين بموجبها. وسيتصدي ذلك لمشكلتين من أصعب المشاكل في مجال التعدين الاحترافي، فسيقضي على طبقات الوسطاء الذين يسهمون في التعتيم على منشأ الأحجار ويحقق الاستقرار في مناطق الماس.

٢١٣ –وأغلقت جميع مكاتب شراء الماس في لواندا وأصبح ''اسكورب'' هو الكيان التجاري الوحيد المسموح له باستيراد كميات ضخمة من الدولارات وذلك للحيلولة دون استخدام لواندا كمركز لتهريب الماس وضمان ألا يتمكن المشترون بصفة غير مشروعة من الحصول على مبالغ نقدية لشراء الماس.

## فاء – الشبكات المالية ليونيتا

٢١٤ –أكدت الدراسات الأولية التي أجريت للشبكات المالية ليونيتا عملا بقرار مجلس الأمن ١١٧٣ (١٩٩٨) المعلومات التي جمعتها الآلية، وكشفت مخطط الهياكل المالية الجديدة ليونيتا الذي وضع بعد فرض الجزاءات المالية على المتمردين. ولن يمكن الرد على السؤال المتعلق بما إذا كانت يونيتا تحتفظ بأصول كبيرة إلى جانب مخزون الماس إلا بعد إجراء تحقيق فني كامل، لكن المنطق يقول إن من الضروري ليونيتا لكي تتمكن من الاستمرار أو التحرك

على أساس منتظم أن تحتفظ ببعض الأصول خارج أنغولا من أجل تمويل أسر الأفراد التابعين لها وممثليها والناشطين في الدعوة لها في الخارج، بل والأهم من أجل تسديد تكاليف عمليات الإمداد، بما فيها استئجار الطائرات. ومن الواضح أيضا أن الأصول المالية ليونيتا تنتقل عبر الدول الأوروبية وكذلك عبر البلدان الأفريقية.

٢١٥ - ورغم أن بعض الموردين يقبلون بلا شك الدفع بالماس فإن آخرين يرغبون أن تسدد لهم نقودهم بطرق معتادة بقدر أكبر، الأمر الذي يتطلب أن يكون ليونيتا وسماسرتها سبيل إلى الحسابات المصرفية. والدفع بالماس هو بتر طبيعي للصلة بين موردي يونيتا المزعومين وبين المبالغ المدفوعة من جانب يونيتا، وسيتعين تعقب هذا الجزء من مسار الأصول بطرق أخرى، وخاصة عن طريق تحديد السماسرة والصفقات.

٢١٦ - وتعرقلت بقدر كبير استفسارات الدول الأعضاء عن أصول يونيتا نتيجة لنقص المعلومات المتاحة التي يمكن التثبت منها بشأن أصول يونيتا وأعضائها على السواء. وانصبت التحقيقات على الحسابات الشخصية لأعضاء يونيتا الذين توجد أسماؤهم على قائمة الأمم المتحدة السابقة لكبار أعضاء يونيتا وأفراد أسرهم البالغين. ويتمثل الهدف من ذلك في ضمان ألا تصل الأموال إلى يونيتا. وفي الحالات التي أمكن فيها تعقب الحسابات المصرفية، جمدتها الدول الأعضاء. لكن الحسابات المجمدة لم تضم مبالغ كبيرة من الأموال، مثلما حدث في البرتغال.

٢١٧ - وأضطرت الشبكات التقليدية ليونيتا إلى تقليص أنشطتها نتيجة للجزاءات وما أعقبها من تحقيقات. وأبلغت الآلية بأنه جرى تجاوز أعضاء يونيتا الكبار في السن والمعروفين مثل اسياس ساماكوفو لصالح أعضاء أصغر سنا وأقل شهرة وأنه أنشئت شبكات تجارية جديدة. وتفصل يونيتا كلما أمكن شبكاتها التجارية والمالية عن نشاطها السياسي المعروف لضمان ألا تؤدي التحقيقات التي تجريها الحكومات إلى تعريض عمل المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بيونيتا للخطر.

٢١٨ - وفي الواقع فإن تعقب العمليات المالية السرية أمر صعب بل إن النقل الالكتروني للأموال وتحرير قيود الصرف يصعب حتى من تعقب المعاملات غير المشبوهة. ولكن هناك صكا ماليا موجودا مسبقا يمكن أن يساعد في تعقب الأصول ذات الصلة بيونيتا هو معاهدة بازل المتعلقة بغسل الأموال.

## صاد – التدابير الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة تطبيق الجزاءات

٢١٩ – تلقت الآلية معلومات من بعض الدول تتعلق بالتدابير والمبادرات المتخذة بغية تحسين فعالية وكفاءة تطبيق الجزاءات المفروضة على يونيتا.

٢٢٠ – والآلية على علم بأن بعض البلدان قد أقامت هياكل وآليات لصياغة سياسة مناسبة للإنفاذ و/أو رصد التنفيذ. ووضعت فئات أخرى من التدابير التنفيذية تتراوح بين إنشاء فرق عمل وإقامة نظم أخرى مناسبة.

٢٢١ – وكمثال لذلك أجرت السلطات البلغارية دراسة واسعة النطاق ترمي إلى تحديد سبل لتحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الجزاءات. وبعد الدراسة اتخذت مجموعة من التدابير التشريعية لإحكام الرقابة على الصادرات.

٢٢٢ – وترى الآلية أن الممارسات الجيدة الموضوعة حتى الآن ينبغي أن تسن كقوانين بواسطة البلدان التي وضعت تدابير لتحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد يونيتا.

٢٢٣ – وتغتنم الآلية هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى حكومات بلجيكا وبلغاريا ورومانيا على تعاونها القيم. وتود الآلية أيضا أن تعرب عن تقديرها للمساعدة الخاصة التي تلقتها من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في تنفيذ ولايتها.

## حادي عشر – التوصيات

٢٢٤ – توصي الآلية بأنه لكي تؤخذ التدابير المفروضة ضد يونيتا مأخذ الجد يتعين أن ينظر مجلس الأمن في تطبيق جزاءات ضد أي حكومة يكتشف أنها تنتهك هذه الجزاءات عن قصد.

٢٢٥ – وتقر الآلية توصيات فريق الخبراء وتصدر التوصيات التالية.

### ألف – فيما يتصل بالأسلحة والمعدات العسكرية

٢٢٦ – ينبغي للبلدان المصدرة للأسلحة أن تعزز نظمها المتعلقة بصادرات الأسلحة، وعلى وجه الخصوص التحقق من صحة الوثائق ذات الصلة وبلد إصدار هذه الوثائق.

٢٢٧ – ينبغي أن يخضع نظام استيراد الأسلحة لتشريعات ملائمة وينبغي أن تتولى إدارته آلية يمكن أن تحدد بوضوح مسؤوليات جميع الوكالات المعنية والمسؤولين المعنيين. وينبغي أن

يشمل هذا النظام أحكاما تحدد شخصيا الموظفين المأذون لهم بتوقيع شهادات المستعملين النهائيين.

٢٢٨ - ينبغي تزويد الشكل الخاص بشهادات المستعملين النهائيين، اللازمة للحصول على الأسلحة بصفة قانونية، بنظام موحد للدعم ومستوى أمني كاف للردع عن تزوير هذه الوثائق و/أو منع هذا التزوير.

٢٢٩ - ينبغي أن تنظر الحكومات في وضع نظم تسمح بالتبادل السريع للمعلومات والتحقق من صحة شهادات المستعملين النهائيين عن طريق تعيين هيئة للاتصال بين جانبي تصدير الأسلحة واستيرادها أو بأي طريقة أخرى تعتبر مناسبة.

٢٣٠ - ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي دعما كاملا لتنفيذ الوقف الاختياري من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتداول الأسلحة الخفيفة، ولخطة عمل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لفرض ضوابط على الأسلحة الخفيفة.

٢٣١ - ينبغي وضع سجل للشركات الوسيطة/الوسطاء الذين يتعاملون في استيراد/تصدير الأسلحة.

## باء - فيما يتصل بالسفر والتمثيل

٢٣٢ - ينبغي أن تستكمل لجنة الجزاءات بصفة مستمرة قائمة الأمم المتحدة التي تضم أسماء كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم البالغين، والتي تعد أداة رئيسية لتنفيذ هذه الجزاءات. ولبلوغ هذه الغاية، يتعين على الأمانة العامة أن تؤدي دورا أساسيا، وفقا للمبادئ التوجيهية التي أصدرتها اللجنة، وتزود اللجنة بالمعلومات اللازمة لعملية الاستكمال.

٢٣٣ - ينبغي تشجيع الحكومات على نشر القائمة على الإدارات ذات الصلة والتأكد من وضع نظام في هذا الصدد يكفل الامتثال التام للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

٢٣٤ - ينبغي أن تنظر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأطراف في اتفاق شنيغن في المشكلة المتعلقة باستغلال يونيتا لهياكلهما بهدف سد الثغرات القائمة.

## جيم - فيما يتصل بالماس والتمويل

٢٣٥ - ينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في تطبيق مشروع شهادات المنشأ دون تأخير يذكر. وبالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى الموارد التقنية اللازمة لتنفيذ النظام، فينبغي معاونتها في وضعه. وسيحمي هذا الصناعة المشروعة وسيبدأ في حل مشكلة الماس غير المشروع.

٢٣٦ - ينبغي تدعيم نظام شهادات المنشأ عن طريق إصدار تراخيص لمشتري الماس بحيث يمكن تتبع مشتريات الماس من منطقة التعدين إلى الأسواق بقدر أكبر من الدقة. ويمكن اعتبار نظام "اسكورب" للضوابط نموذجا لكيفية القيام بذلك، وينبغي رصده لتحديد مدى فعاليته. ونقترح كذلك إمكانية إشراك المجلس العالمي للماس في وضع نظام من هذا القبيل، بحيث يجري توحيد وثائق توثيق مشتري الماس والمتجرين به على نطاق العالم.

٢٣٧ - وينبغي للوزارات المعنية في البلدان المنتجة للماس أن تحتفظ بملفات للإنتاج من مناجمها، تسجل فيها بشكل مفصل خصائص الماس المنتج من كل منجم. وسيتيح وجود مثل هذه السجلات إمكانية فحص طرود الماس ذات المنشأ المختلف عليه، وذلك بمقارنتها مع البيانات المتوفرة، بدرجة تيقن أكبر مما عليه الحال في الوقت الحاضر. وهذه المسألة هي ذات أهمية عاجلة بوجه خاص بالنسبة للماس المستخرج من الطبقات الرسوبية.

٢٣٨ - وينبغي لمراكز إنتاج الماس أن تقوم على سبيل الاستعجال بتوحيد إحصاءاتها وقوانينها الجمركية، لتمكين السلطات من رصد حركة الماس غير المشروع أو الماس الممول للصراع. وربما تود الدوائر المعنية بالماس النظر في إمكانية عقد مؤتمر لبحث هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة، ودراسة النظام البلجيكي.

## دال - المسائل المتصلة بالنقل

٢٣٩ - ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في مسألة وضع ضوابط أشد على مشغلي وسائط النقل الذين يستخدمون "أعلام الملاءمة". وبالتالي فإنه إذا رغب مشغل جوي في استخدام بلد معين كقاعدة له، فإن ذلك البلد يصبح بلد التسجيل المحدد بالنسبة له.

٢٤٠ - وينبغي لمن يخرقون الجزاءات من المشغلين الجويين أن ترفع طائراتهم من السجلات. وينبغي للأمم المتحدة أن تحتفظ على أساس دائم بقائمة دولية للشركات والأفراد والطائرات المنتهكين للجزاءات، وأن تقدمها للبلدان المصدرة للأسلحة.

٢٤١ - وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في سن تشريعات تنظم تأجير الطائرات لأغراض نقل الأسلحة. وينبغي أن تشمل هذه التدابير والأنظمة أحكاما تلزم الشركاء المتعاقدين بحظر تسليم أي معدات تشكل خرقا لحالات الحظر المفروضة من مجلس الأمن.

٢٤٢ - وينبغي للحكومات أن تنظر في سحب تراخيص الطيارين الذين يعرف أنهم انتهكوا الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٢٤٣ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يبحث إمكانية مساعدة الدول الأعضاء، حيثما كان ذلك ضروريا، في الحصول على المعدات الضرورية لمراقبة المجالات الجوية الوطنية والإقليمية.

## هاء – الإبقاء على فعالية الجزاءات

٢٤٤ – إدراكا من الآلية بأن أي فراغ أو انقطاع في ممارسة المجتمع الدولي لليقظة سيؤثر على أهداف الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا، فإنها توصي بأن يطلب إلى رئيس لجنة الجزاءات تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عما يتخذ من إجراءات لمتابعة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير.

٢٤٥ – وتوصي الآلية كذلك بأن ينظر مجلس الأمن في كفالة إنشاء نظام يسمح باستمرارية رصد تنفيذ الجزاءات.

## ثاني عشر – الاستنتاجات

٢٤٦ – كما سبق أن ذكرت آلية الرصد في تقريرها المؤقت، فإن المرحلة الثانية لعمله ركزت على عملية جمع البيانات الإضافية والتحقق من المعلومات التي تمكنت من جمعها خلال زياراته لعدد من البلدان، ومن خلال اتصالاته مع عدة حكومات وأفراد ومنظمات مختارة. ويعرب أعضاء الآلية عن امتنانهم الشديد لما قدم لهم من تعاون أثناء قيامهم بعملهم.

٢٤٧ – وعلى الرغم من ضيق الوقت، فقد ركزنا جهودنا على محاولة وضع تقرير دقيق وموضوعي وكامل، بقدر الإمكان، يُمكن لجنة الجزاءات ومجلس الأمن من الحصول على تقييم أفضل للحالة الراهنة لتنفيذ الجزاءات المفروضة على أنغولا.

٢٤٨ – ولهذا الغرض، قمنا بوضع منهجية لإجراء تحقيقات منتظمة، وتقييم مصادر المعلومات المختلفة، وإنشاء قواعد البيانات ومراجع المعلومات المتعلقة بالأنماط، بالإضافة إلى ترتيب التسلسل الزمني للإجراءات المتخذة. وتمكنا أيضا من إقامة علاقة بناءة مع الدول الأعضاء المعنية مباشرة بالمشكلة الأنغولية.

٢٤٩ – وفي هذا الصدد، تهدف توصياتنا إلى تحسين تنفيذ التدابير المتخذة ضد يونيتا.

٢٥٠ – وما من شك في أن الجزاءات، مشفوعة بالعمليات العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة الأنغولية واليقظة التي يمارسها المجتمع الدولي، تضر بقدرة يونيتا على خوض الحرب. ومع ذلك، فإنه من الصعب تقييم مدى صحة هذا الحكم بقدر من التيقن.

٢٥١ – ولكن نظرا لعدم تحقق السلام بعد في أنغولا، فليس بوسع المجتمع الدولي ترك الوضع فيها دون رقابة. وإن المراقبة الشديدة للامتثال الصارم للجزاءات هي وحدها الكفيلة بإجبار يونيتا، في مرحلة ما، على الامتثال الكامل لعملية السلام التي تنكرت لها.

٢٥٢ -وسيكون للسلام في أنغولا تأثير مهم على جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، حيث تبذل جهود عديدة لوضع حد للصراعات التي تعصف بهذين البلدين.

٢٥٣ -وعلينا أن نأخذ في الاعتبار وجود عناصر مشتركة عديدة بين سماسرة الأسلحة والماس وشركات النقل الجوي الضالعين في هذه الصراعات. ولن يكون من المستغرب في أن نرى ظهور نفس الأسماء والشركات والأنشطة ذات الصلة بالجريمة المنظمة التي تجني أرباحها من الموت والدمار والجشع. وهذه العناصر لا تعرف جنسية ولا انتماء من أي نوع، ويمكن أن نجدها اليوم في أنغولا وغدا في مكان آخر. ولقد أضحت هذه المسألة ظاهرة مشتركة آخذة في التزايد يجب على المجتمع الدولي التصدي لها بشكل عاجل.

٢٥٤ -ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به فيما يخص عمليات التحري والتحقق المعلقة من المعلومات المتبقية التي طلبناها. ويمكن لهذه المعلومات الجديدة أن تكمل بعض الثغرات أو تسدها، ولكنها لن تغير على أي حال تغييرا ملحوظا الصورة التي نقدمها للحالة في أنغولا.

الحواشي

(١) أي إشارة إلى يونيتا في هذا التقرير، يقصد بها يونيتا التي يرأسها جوناس سافيمبي.

# ANNEXE -A. المرفق ألف

## SITUATION DES MATERIELS MILITAIRES CONFISQUES

NOMBRE TOTAL DES ENGINS : Dix (10)

## I.- LES LANCE-MISSILES

MODELE DU CHASSIS : 2 ПТ 25 m2 (Chenillé)
MUNITION : 3M9
NOMBRE DE RAMPES DE LANCEMENT : TROIS (03)
NOMBRE DE VEHICULES : QUATRE (04)

### *PREMIER ENGIN*

Série NR : 510054011
Châssis NR : C063T6101
NR D'Identification : B07 I0T8916

### *DEUXIEME ENGIN*

Série NR : 514085004
Châssis NR : 414ПТ8126
NR D'Identification : Y01 I0T1201

### *TROISIEME ENGIN*

Série NR : 510054013
Châssis NR : C04ПТ2277
NR D'Identification : C02 I0T1408

### *QUATRIEME ENGIN*

Série NR : 510057008
Châssis NR : C10ПТ3488
NR D'Identification : C08 I0T3215

## II.- ENGIN AUTOMOTEUR – ARTILLERIE

MODELE : SAU. 122M.74 (Chenillé)
CALIBRE DU CANON : 122 mm
Véhicule amphibie, embarque quatre (04) hommes) - quarante (40) obus
NOMBRE DE VEHICULES : Trois (03)

### *PREMIER ENGIN*

Châssis NR : 9612006
NR D'Identification : 2C 19702003

***DEUXIEME ENGIN***

Châssis NR : 9612001
NR D'Identification : 2C 19701001

***TROISIEME ENGIN***

Châssis NR : 9612002
NR D'Identification : 2C 19701002

## III.- VEHICULE DE SURVEILLANCE-RADAR

**MODELE** : 1 C/91 ( à roues)
**NOMBRE** : Un (01)

**Série NR** : 1312
**Châssis NR** : C02ПТ1435
**NR D'Identification** : B10 !0T9216

## IV.- VEHICULE CHARGEUR-POURVOYEUR DE MISSILES

**MODELE** : 2 T 7 (à roues)
**NOMBRE** : Un (01)

## V.- VEHICULE VERIFICATEUR-CONTROLEUR DE MISSILE

MODELE 2 B 8 (à roues)
NOMBRE : Un (01)

**Les matériels** sont arrivés à Niamtougou au Togo par les vols suivants :

15 juillet 1997 à 14 H 50
Vol IL76 (avion Iliouchine)
Compagnie : ACS

23 Août 1997 à 18 H 17
Vol IL76 (Avion Iliouchine)
Compagnie : ACS

24 Août 1997 à 18 H 17
Vol IL76 (avion Iliouchine)
Compagnie : ACS

*N. B. :- Origine des matériels : il n'est pas possible au Togo de se prononcer sur l'origine nationale des matériels confisqués car les plaques signalétiques sont toutes rédigées en écriture cyrillique.*

المرفق باء

ANNEX B

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ABREU | Geraldo | "Kamorteiro" | | Chief of Staff | | | | | |
| 2 | ADALBERTO | Da Costa, Jr. | | Italy | Rep | | Portuguese & Ivory Coast passports | | | |
| 3 | APOLO | Pedro | | | Gen | | | | | |
| 4 | ARLINDO | | "Mindo" | | Col | | | | | |
| 5 | AURELIO | Anastacio | | US | | | | | | |
| 6 | BAPTISTA | Joao | "Zaboba" | Togo | Brig | | | | | |
| 7 | BIKINGUI | Aleluia | | | Col | | | | | |
| 8 | CAMBICA | Estevao | | Namibia | SG | | | | | |
| 9 | CAMOSSO | Antonio | | US | | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 10 | CATCHIUNCO | Jose Pedro | | Portugal | Security Coord, appears to be a principal decision maker | | | | | |
| 11 | CHALI | Eduardo | | Zambia | Sr. Resident Official | | | | | |
| 12 | CHILALA | Odeth Ludivna Mbaca | | | Pres,Women's Wing LIMA | | | | 05/08/1959 | Bela Vista |
| 13 | CHIMUCO | Vasco Mbundi Inacio | | | Gen | | | | | |
| 14 | CHINJAMBA | Andre | | | Col | | | | | |
| 15 | CHIQUELE | Chaves | | | Brig | | | | | |
| 16 | CHISSENDE | Ezequias Almeida | "Buffalo Bill" | | Brig | | | | | |
| 17 | CHISSUAKA | Augusto | "Kibidy" | | Gen | | | | 1957 | Bie |
| 18 | CHISUKU | Henriques | | Namibia | Coordinator | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 19 | CHITECULO | Adelio | | Ivory Coast | Asst. Rep. | | Burkina Faso, Ivory Coast, Togo | | 1966 | |
| 20 | CHITECULO | Amadeu | | | Gen | | | | | |
| 21 | CHIULO | Antonino | Chilyulo, Cheya | | Gen | | | | | |
| 22 | CHIVELA | Lino | | Namibia | Finance | | | | | |
| 23 | CHUVILA | Joao | | Spain | | | | | | |
| 24 | CHIWALE | Jose Samuel | | | Gen | | | | | |
| 25 | CHULA | Jessy | | US | U.S., Pa. | | | | | |
| 26 | CONTREIRAS | Manuel | | Belgium | | | | | | |
| 27 | DACHALA | Marcial Adriano | | | Sec, Info | | | | 11/08/1956 | Bela Vista |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 28 | DACHALA | Marcelo Moise | Karrica | Burkina Faso | Procure & Diamond Trade | | | | 1958 | Bela Vista |
| 29 | DE BALA | Assobio | | | Gen | | | | | |
| 30 | DEMBO | Amandio Joao | | Togo | son of Vice President Dembo | | | | 12/10/1980 | |
| 31 | DEMBO | Antonio | | | Vice President | | | | 25/08/1944 | Nambuangongo |
| 32 | DEMBO | Antonio Sebastaio | | Togo | son of Vice President Dembo | | 076/12/98 | | 25/11/1980 | |
| 33 | DEOLINDO | Jonas | | | Col | | | | | |
| 34 | DIAS | Leon | | Ireland | Rep | | Irish | | | |
| 35 | DINIS | Raul | | Portugal | Commerce | | | | | |
| 36 | ECOLELO | Eliote | | | Brig | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 37 | EPALANGA | Arcadio | | | Brig | | | | | |
| 38 | EPALANGA | Leonardo | "NATO" | | Col | | | | | |
| 39 | EPALANGA | Samuel Martinho | | | Gen | | | | | |
| 40 | FERNANDES | Alzira Maria | | Burkina Faso, Togo | Wife | | 013/05/2000 | | 25/08/1965 | |
| 41 | FERNANDES | Antonio | | Germany | | | | | | |
| 42 | FERRAZ | Orlando | | Germany | | | | | | |
| 43 | FIGUEIREDO | Paulo | | US,Wash | | | | | | |
| 44 | FONTOURA | Carlos | | Portugal | | | | | | |
| 45 | FRANCA | Joaquim Rufino | | | Brig | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 46 | FRANCISCO | Carlos | | Germany | Asst. Rep | | | | | |
| 47 | FURTADO | Jamie | | Morocco & Portugal | | | Ivory Coast, Portugal | | | |
| 48 | GERSON | Jose Antonio | "Catrukas" | | Col | | | | | |
| 49 | GRITO | Morais | | | Brig | | | | | |
| 50 | GUERRA | Cristo Antonio | | Germany | | | | | | |
| 51 | JEREMIAS | Dekas Denis | | Togo | | | 037/05/2000 | | 03/05/1972 | |
| 52 | JUNJUVIVI | Arlindo | "Zaboza" | | Brig | | | | | |
| 53 | JUSTINO | Joffre | | Portugal | Pol. Activities | | Portuguese | | | |
| 54 | KANGANJE | Azevedo de Oliveira | | Belgium | Rep. | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 55 | KACHIVANGO | Diniz | "Dekas" | Togo | Special Services for Savimbi | | | | | |
| 56 | KAKUMBA | Jorge Marques | | Ivory Coast | | | Ivory Coast | | | |
| 57 | KALEY | Alexandre | | Namibia | Vice-Coord | | | | | |
| 58 | KALIPE | Rafael da Silva | | | Brig | | | | | |
| 59 | KALUASSI | Oseias | | | Col | | | | | |
| 60 | KALUFELE | Jose Dias | | Togo | | | 022/05/2000 | | 28/12/1980 | |
| 61 | KALUNDA | Afonso Figueiredo Pinto | | | Col | | | | | |
| 62 | KALUNGULUNGO | Terencio | | | Brig | | | | | |
| 63 | KAMALATA | Abilio | "Numa" | | Gen | | | | 31/08/1955 | Cubal |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 64 | KAMALATA | Francisco | | Gabon | Informal Rep | | | | | |
| 65 | KAMALATA | Sebastiao Dembo | *"Man Sebas"* | Togo | | | 021/05/2000 | | | |
| 66 | KAMANHA | Andre | | | Brig | | | | | |
| 67 | KANGANJI | Azevedo | | Belgium | Rep | | | | | |
| 68 | KANHANGA | Alberto | | | Brig | | | | | |
| 69 | KATUMBELE | Feliz | | Togo | | | | | | |
| 70 | KANYUALUKU | Julio | | Burkina Faso | Representative | | Burkina Faso, Togo | | | |
| 71 | KAPINGALA | J. Maria | | | Col | | | | | |
| 72 | KAPULE | Domino | | Togo | | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 73 | KASSESSE | Pedro | | Togo | | | | | | |
| 74 | KASSESSE | Estevao | "Rhino" | | Gen | | | | | |
| 75 | KATATA | D "Veneno" | | | Brig | | | | | |
| 76 | KATCHIUNGO | Jose Pedro | | Portugal | Central Intell & Security | | | | | |
| 77 | KATENDE | Joao | "Jo Prata" | Burkina Faso | Special Amb | | | Burkina Faso | | |
| 78 | KOKELO | David | | Ivory Coast | Rep | | | | | |
| 79 | KULUNGA | Francesco | | | Gen | | | | | |
| 80 | LIAHUKA | Tony | | | Brig | | | | | |
| 81 | LONDOIMBALI | Nganga | | | Col | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult [redacted]

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 82 | LUDEVINA | Odeth | | | Sec, Youth Org | | | | | |
| 83 | LUMAY | Mbalau | | | Gen | | | | | |
| 84 | LUSADIU | Antonio | | | | | | | | |
| 85 | MACHADO | Sabino | | | Col | | | | | |
| 86 | MAKEISSE | Eduardo | | Belgium | | | | | | |
| 87 | MALAQUIAS | Isaura | | US, Pa | | | | | | |
| 88 | MANUEL | Mbala | | Germany | | | | | | |
| 89 | MAOLA | Francisco | | Spain | | | | | | |
| 90 | MARTINHO | Vindes Martinho | | Togo | son of J.B.Vindes | | 023/05/2000 | | 09/01/1979 | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 91 | MATOS | Abelardo Benjamin | | | Brig | | | | | |
| 92 | MBULE | Jose Major | | | Brig | | | | | |
| 93 | MENDONCA | Antonio | | Namibia | | | | | | |
| 94 | MIGUEL | Alberto Mario Vasco | Vatuva | | Gen | | | | | |
| 95 | MORGADO | Carlos | | Portugal | Rep | | | | | |
| 96 | MUEKALIA | Domingos Jardo | | US, Wash | Rep | | PS AE/6774 94 | Ivory Coast | 20/09/1959 | Mungo |
| 97 | MULATO | Helena Mbundu | | Togo | daughter of J. Ernesto Mulato | | 032/05/2000 | | 19/11/1980 | |
| 98 | MULATO | Joaquim Ernesto | | Togo | Rep | | | Burkina Faso, Ivory Coast, Togo | | |
| 99 | MUNDOMBE | Helder | "Boris" | Burkina Faso | Special Amb; Col | | | several passports | 1959 | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 100 | MUNDOMBE | Joao | | Togo | | | | | | |
| 101 | MUNDOMBE | Marlene Dachala | | Togo | | | | | 01/05/1962 | |
| 102 | NHANY | Franco Marcolino | | Portugal | Asst Rep | | | | | |
| 103 | OLIVEIRA | Jose | | Portugal | | | | | | |
| 104 | PASSILE | Dina | | Namibia | Responsible for LIMA | | | | | |
| 105 | PAULO | Aniceto Silas (Gato) | | | Brig | | | | | |
| 106 | PAULO | Armindo Lucas (Gato) | "Lucamba" | | Sec Gen | | | | 1957 | Huambo |
| 107 | PAULO | Luisa Lussinga (Gato) | | Portugal | daughter Alberto Augusto Paulo | | 019/05/2000 | | 07/10/1979 | |
| 108 | PAULO | Pedro (Gato) | | Togo | | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 109 | PEDRO | Elias Bravo da Rosa Mahungo | *"Kalias"* | | Gen | | | | | |
| 110 | PELEMBE | Florindo | | | Brig | | | | | |
| 111 | PENA | Esteves | "Camy" | | Brig | | | | | |
| 112 | PENA | Edna Kassandali | | Ivory Coast | | | 030/05/2000 | | 21/03/1982 | |
| 113 | PENA | Lizette Satumbo | | Togo | | | | | 26/08/1958 | |
| 114 | PERESTRELO | Bartolomeu | | | Brig | | | | | |
| 115 | PINDI | Andre | | | Prov Sec | | | | | |
| 116 | ROMA | Daniel | | US | Philadelphia | | | | | |
| 117 | SACHIAMBO | Elidio Paulo | | | Brig | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 118 | SACHIAMBO | Tony | | | Col | | | | | |
| 119 | SAKAITA | Aleluia Chofeka Cilala | "Feka" | France | Savimbi daughter | | | | | |
| 120 | SAKAITA | Almerindo | | France | Savimbi son | | | | | |
| 121 | SAKAITA | Angela Nassova | | Ivory Coast | Savimbi daughter | | | | | |
| 122 | SAKAITA | Celita Navimibi | | Togo | Savimbi daughter | | 033/05/2000 | | 19/02/1979 | |
| 123 | SAKAITA | Dorio de Rolao Preto Sakatu | | France | Savimbi son | | | | | |
| 124 | SAKAITA | Durao de Monte-Negro Ceya | | France | Savimbi son | | | | | |
| 125 | SAKAITA | Eloy Sassandaly | | Ivory Coast | Savimbi son | | 034/05/2000 | | 10/04/1982 | |
| 126 | SAKAITA | Helena Mbundu | | France | Savimbi daughter | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 127 | SAKAITA | Jose Chavala | "Joss" | Ivory Coast | Savimbi son | | | | | |
| 128 | SAKAITA | Kassy | | Burkina Faso | Savimbi daughter | | | | | |
| 129 | SAKAITA | Luisa Chilombo | | Ivory Coast | Savimbi daughter | | | | | |
| 130 | SAKAITA | Pedro, Sachiambo | | Benin | Savimbi son | | 035/05/2000 232/0583 | | 18/09/1979 | |
| 131 | SAKAITA | Rafael Massanga | | Ivory Coast | Savimbi daughter | | | | | |
| 132 | SAKAITA | Rosa Chikumbo | | Burkina Faso | Savimbi daughter | | | | 10/12/1977 | |
| 133 | SAKAITA | Tao Kanganjo | | Benin | Savimbi son | | | | | |
| 134 | SAKAITA | Victoria Kassandaly | | Ivory Coast | | | | | | |
| 135 | SAKALA | Alcides | | | Sec. Foreign Relations | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 136 | SALLY | Mohamed | | Belgium | Secretary | | | | | |
| 137 | SAMAKUVA | Isaias | | France | | | | | | |
| 138 | SAMAKUVA | Virgilio | | Spain | | | | | | |
| 139 | SAMONDO | Marcos | | US, NY | (212-758-1976) | | | | | |
| 140 | SANGUENDE | Davi Jorge Marcelino | | France | Representative | | | Ivory Coast | | |
| 141 | SANTA | Jaime Azevedo Vila | | US NY | Asst Rep | | A72191727 | US Refugee Travel Doc. | 06/01/1962 | |
| 142 | SAPALALO | Altino | "Bock" | | Gen | | | | | |
| 143 | SAPALALO | Catarina | "Tiny" | Ivory Coast | daughter of Gen. Bock | | | | | |
| 144 | SAPALALO | V. Motoso Salumbo | | Togo | SS/EE de JMS | | | | 21/10/1961 | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 145 | SAPALO | Antonio | | US | Philadelphia | | | | | |
| 146 | SASSAMBA | Adolfo | | Namibia | | | | | | |
| 147 | SATUMBO | Liliana Esperanca DACHALA | | Togo | mother of Lizette Pena | | 008:05/2000 | | 25/09/1923 | |
| 148 | SAVIMIBI | Jonas | | | Pres | | | | | |
| 149 | SEBASTIAO | Antonio | | US, Pa. | | | | | | |
| 150 | SEGUNDA | Domingos | | Namibia | | | | | | |
| 151 | SERQUEIRA | Jose | | Portugal | Brig | | | | | |
| 152 | SILVA | Rui | | Portugal | | | | | | |
| 153 | SOC | Ferdando | | | Brig | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 154 | TADEU | Mines | | South Africa | | | | | | |
| 155 | TCHINDANDI | Joao Baptista | Black Power | | Gen | | | | | |
| 156 | TECA | Rogeiro | | Belgium | Finance & Diamonds | | | | | |
| 157 | TEIXEIRA | Jose | | US, Pa | | | | | | |
| 158 | TIMOTEO | Victor | | Namibia | External Rel | | | | | |
| 159 | URBANO | Antonio Manuel | Chassano | Portugal | | | | | | |
| 160 | VAIKENI | Joao | | Switzerland | Rep | | Swiss | | | |
| 161 | VENANCIO | Rui | | Portugal | | | | | | |
| 162 | VENENO | Cheltox Cilivondela | | | Brig | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials

# Senior UNITA Officials and Immediate Adult Family Members *

| | LastName | FirstName | Alias | Country Residing in or Operating from | Title / Function | Status | Pass # or Travel Doc # | Pass. Issue | DOB | POB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 163 | VINANA | Artur | | | Gen | | | | | |
| 164 | VIERA | Antero Morais | | | Brig | | | | | |
| 165 | VINDES | Augusto | | Togo | son of J.B.Vindes | | 027/05/000 | | 17/02/1980 | |
| 166 | VINDES | Joao Baptista Rodrigues | | Togo | Rep | | 003/05/2000 | | | |
| 167 | WAMBEMBE | Issac | | Portugal | Rep. | | | | | |
| 168 | YEMBE | Anetro Kufuna | | | Gen | | | | | |
| 169 | ZINGA | Manuel | | Belgium | | | | | | |

* for ease of reference, this document supercedes all previously issued UN lists of senior UNITA officials